طرق التخريج وقواعده

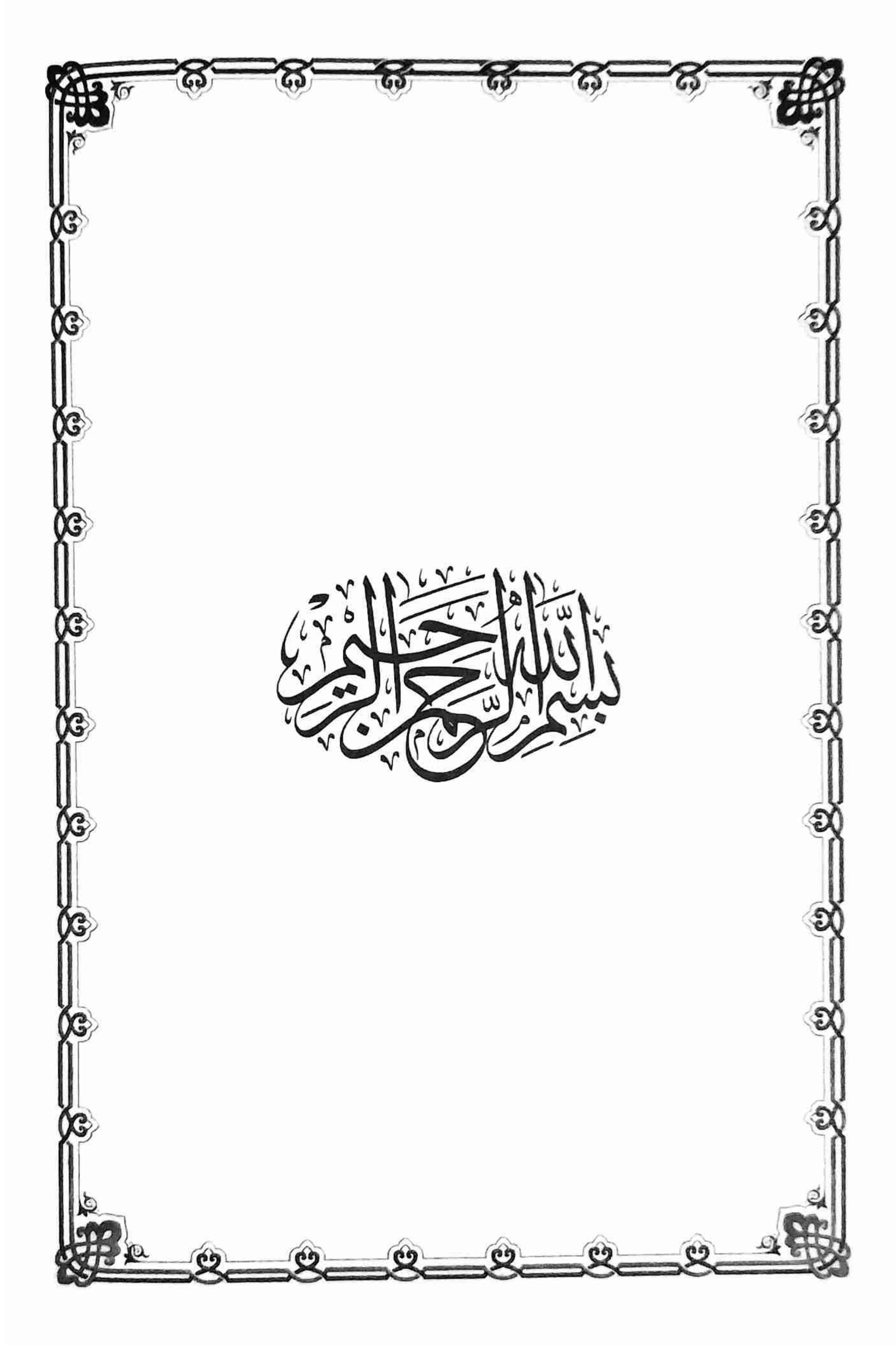
دراسة نظرية تطبيقية

إعداد

د/ سامح عبد الله عبد القوي متولي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة




بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمة

الحمد لله مُتمّم النِّعم والإحسان، ومُعلم الحكم للإنسان، الذي نور بكتابه القلوب، وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب، والصَّلاة والسَّلام على لبنة التمام، صلاة مُتصلة البقاء والدوام، وعلى آله وأصحابه الغُرّ الميامين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد،

فلقد أَسس المُحَدِّثُونَ لدراسة السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة قواعد نَقديَّة حاكمة، وضوابط مَنهجيَّة عُليا، ظهرت في اصطلاحاتهم، وبرزت في دواوينهم، أشاد بها القاصي والدَّاني والموافق والمخالِف على السَّواء؛ فشهد المنصفون للمدرسة الحديثيَّة عبر قرونها المتطاولة، وأجيالها المتواترة، بالتَّفوق في صياغة مناهج البحث، وقواعد الضَّبط صياغةً علمية مُحكَمَةً، ومن أبرز تلك المناهج: المنهج الاستقرائي النَّقديّ، حيث تتبعوا أخبار الرُّواة بدقة، وسبروا مروياتهم حديثًا حديثًا، وحكمُوا عليها بما يليق بحالها، ويتناسب مع أحوال رُواتها، بما لا يحتمل الشَّك أو الجدل أو المُنازعة.

وقد أحدث علم الحديث نقلة منهجيَّة في تشكيل العقليَّة الإسلاميَّة من حيث التَّعامُل مع النَّص ثبوتًا وتوثيقًا وترتيبًا وتبويبًا.

ومن علوم السُّنة التي تفرَّعت عن مناهج النَّقد والتَّرتيب الحديثي للمرويات علم التَّخريج الذي يُعنَى بعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصليَّة إلى أمَّهات الكتب المروية بأسانيد مؤلفيها أو بترتيبهم كما سيأتي تفصيله، ويُعرِّج على ذكر طُرقها وشواهدها، ويبيِّن ألفاظها ورواياتها، ويُشير إلى صِحَّتها وضعفها، فهو يشتمل على علوم مُتعددة من علوم السُّنة، ويحتاج إلى اطلاع واسع ودراية كبيرة ودقة متناهية، وكل هذه الجهود التي بُذلت من المحدِّثين تُرينا صورة مشرقة من الحفاظ على السُّنة النبوية.

والمُطالِع في كُتب التَّخريج يرى صورة واضحة زاهية للجهود التي بذلها المحدِّثون في شتى الجوانب خدمة للسُّنة من ناحية الرِّواية والدراية، وضبط الألفاظ، ومعرفة التَّصحيفات، ومعرفة المُتفق والمُفترق، والمُؤتلف والمُختلف، وجَرح الرُّواة وتعديلهم، وعِلل الأسانيد والمتون.

فعلم التَّخريج علم عمليّ، يحتاج الباحث لامتلاك الملكة فيه إلى ممارسة التَّخريجات العمليَّة بنفسه، وإدمان المُطالعة والنَّظر في صنيع المتقدِّمين من الأئمة وعلى رأسهم أئمة هذا الشَّأن كالبُخاري ومُسلم، ومن تبعهما من العلماء كابن خُزيمة وابن حِبّان والبيهقي وغيرهم.

والعناية أيضًا بتصانيف المُتأخِّرين، وعلى رأسهم الإمام الزيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ صاحب «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»، والحافظ

ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في «التَّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير».

وبإدمان النظر والممارسة العملية يدرك الباحث بغيته من امتلاك ناصية هذا العلم والوصول إلى فهم دقائق الصناعة الحديثية[1] لكتب السنة ومدوناتها.

هذا وقد قام شيخنا العلامة المحدِّث النَّقاد فضيلة الأستاذ الدكتور **أحمد معبد عبد الكريم** -حفظه الله وأدام النفع به- بمراجعة غالب الكتاب مراجعة علمية دقيقة، وأضاف إضافات مهمة في بابها، ونكات[2] دقيقة لا يستغني عنها طلاب العلم، فجزاه الله عنا وعن طلاب العلم خير الجزاء، ومن أبرز نصائحه لطلاب العلم في امتلاك الملكة الحديثيةسواء في ما يتعلق بالمصطلح أو التخريج أو دراسة الأسانيد أو العلل قوله: إن الاعتماد في بيان منهج المؤلف على ما قيل عنه سواء في كتب التراجم أو الرسائل والأبحاث العلمية لا يأتي بالثمرة المرجوة، بل ينبغي الاعتماد

---

(١) **المقصود بالصناعة الحديثية**: بيان وتقعيد ما يتعلق بسند الحديث ومتنه من التعريف برجال الأسانيد، وبيان مراتبهم النقدية، واتصال الإسناد أو انقطاعه، وما يقع في الاسناد والمتن من علة ظاهرة أو خفية، وقرائنها ولطائف الإسناد والمصطلحات والقواعد الحديثية وتطبيقاتها.
مستفاد من محاضرات شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم حفظه الله تعالى.

(٢) **النكتة**: هي المسألة الدقيقة أُخرجت بدقة نظر وإمعان فكر؛ لتأثر الخواطر باستنباطها.
ينظر: «المعجم الوسيط» ٢/ ٩٥٠ بتصرف مادة «نكت».

في بيان منهج المؤلف على النظر في كتابه مباشرة، وذكر الأمثلة التطبيقية منه - يعني من واقع الكتاب[١].

وقد انتظم الكتاب في: (مقدمة - وبابين - وفهارس علمية).

● **الباب الأول:** تعريف التَّخريج للحديث النَّبوي وبيان طُرقه، وتعريف علم التَّخريج ومُشتملاته، ويقع في فصلين:

♦ الفصل الأول: تعريف التَّخريج، وتوضيح عناصر التَّعريف ومُشتملاته إجمالا.

♦ الفصل الثاني: تعريف علم التَّخريج ومشتملاته، وعرض مُوجز لأسباب نشأة علم التَّخريج وبيان أهم فوائده.

● **الباب الثاني:** طرق تخريج الحديث النَّبويِّ، وينتظم الباب في سبعة فصول:

♦ الفصل الأول: تخريج الحديث بواسطة معرفة الراوي الأعلى.

♦ الفصل الثاني: تخريج الحديث بواسطة معرفة مطلع الحديث.

♦ الفصل الثالث: تخريج الحديث بواسطة لفظة بارزة في الحديث.

♦ الفصل الرابع: تخريج الحديث بواسطة معرفة موضوع الحديث.

♦ الفصل الخامس: تخريج الحديث بواسطة معرفة صِفة من صِفاته.

---

(١) من خلال جلسة خاصة في منزل أستاذنا الجليل يوم الاثنين الموافق ٢٩/ ٦/ ٢٠٢٠م، وقد دامت الجلسة لمدة ٤ ساعات متصلة.

- الفصل السَّادس: تخريج الحديث عن طريق الكمبيوتر وبرامج الحاسوب.
- الفصل السابع: ترتيب مصادر التخريج وبيان أمثلة تطبيقية للتخريج على المتابعات التامة فالقاصرة، والتخريج على الخلاف على الرواة





البَابُ الأَوَّلُ

تعريف التَّخريج للحديث النَّبوي
وبيان طرقه
وتعريف علم التَّخريج ومُشتملاته

الفصل الأول

تعريف التَّخريج، وتوضيح عناصر التَّعريف ومُشتملاته إجمالا

تعريف التَّخريج:

تعريف التَّخريج في اللغة: مادة (خ ر ج) تدور في معناها العام على الظُّهور والبروز، ويطلق التخريج أيضًا على عدة معان تتفرع عن المعنى العام السابق(١).

والموافق لمقصود المحدِّثين بالتَّخريج هو المعنى العام، وهو الظُّهور والبروز، فقول المحدِّثين عن الحديث: خرَّجه، أو أخرجه البخاري مثلًا، يعني أبرزه لغيره، وأظهره سندًا ومتنًا كما سيأتي في المعنى الاصطلاحي.

تعريف التَّخريج اصطلاحًا: لعل أفضل مَن عرَّف التَّخريج(٢) تعريفًا

---

(١) ينظر: «الصِّحاح» للجوهري: (١/ ٣٠٩)، «أساس البلاغة» للزمخشري: (١/ ٢٣٧)، «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للسُّيوطي: (٣/ ٩١٧ - ٩١٩).

(٢) وقد استُعمل لفظ التَّخريج اصطلاحًا في طائفة من العلوم فأصبحت استعمالاته عندهم تعني مُصطلحًا خاصًّا؛ فعند الفقهاء والأصوليين يدور معناه عندهم في أكثر من نِطاق، ولم يستعملوه بمعنى واحد، وإن كان بين هذه المعاني تقارب وتلاحم، ومن تلك الاستعمالات:

١- إطلاق التَّخريج على التَّوصل إلى أُصول الأئمة وقواعدهم التي بنوا عليها ما توصلوا إليه من أحكام في المسائل الفقهية المنقولة عنهم، وذلك من خلال تتبع تلك =

علميًّا جامعًا، يحتوي على التَّخريج بالرِّواية والتَّخريج بالعزو، هو الإمام السَّخاويّ، فقد عرَّفه عَرَضًا في مبحث آداب طالب الحديث فقال: «التَّخريج: إخراج المحدِّث الأحاديث من بُطون الأجزاء[١] والمشيخات[٢] والكُتب ونحوها، وسِياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من

= الفروع الفقهية واستقرائها استقراء شاملًا يجعل المُخرِّج يطمئن إلى ما توصل إليه، فيحكم بنسبة الأصل إلى ذلك الإمام.

٢- إطلاق التَّخريج على رد الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية على نمط ما في كتاب «تخريج الفروع على الأصول» للزَّنجاني، أو «التَّمهيد في تخريج الفروع على الأصول» للإسنوي.

٣- إطلاق التَّخريج بمعنى الاستنباط المقيَّد، أي بيان رأي الإمام في المسائل الجزئية التي لم يرد عنه فيها نص عن طريق إلحاقها بما يُشبهها من المسائل المروية عنه، أو بإدخالها تحت قاعدة من قواعده.

٤- إطلاق التَّخريج بمعنى التَّعليل، أو توجيه الآراء المنقولة عن الأئمة وبيان مآخذهم فيها عن طريق استخراج واستنباط العلة وإضافة الحكم إليها بحسب اجتهاد المخرج. ينظر: «التَّخريج عند الفقهاء والأصوليين دراسة نظرية تطبيقية» بتصرف للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباجسين: (ص: ١١ - ١٢)، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٤هـ.

(١) الجزء في عرف أهل الحديث كُتيب حديثي أو أوراق مجتمعة متضمنة جملة من الأحاديث يجمعها بعض المحدثين ويغلب أن تكون مشتركة في بابهاوعدد أوراقه مختلف فيه فمنهم من جعله عشر أوراق ومنهم من جعله اثنتي عشرة ورقة.

(٢) تطلق على الكراريس التي يجمع فيها المحدث أسماء شيوخه، أو بعض شيوخه، مضيفًا إلى الأسماء تواريخهم أو تراجمهم أو مروياته عنهم والمشيخة إما أن يخرجها صاحب المشيخة لنفسه، أو يخرجها له شخص آخر يكون في الغالب من المعاصرين له أو من تلامذته.

أصحاب الكُتب والدَّواوين مع بيان البدل[١] والموافقة[٢] ونحوهما، وقد يُتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو»[٣].

فأعلى مراتب التَّخريج يشمل العزو والرِّواية والحُكم والتَّعليل والتَّرجيح، وهو شأن الأئمة الكبار كما هو ظاهر في كُتب شيخه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وغيره من الأئمة كالزَّيلعي وابن الملقن رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وعرَّفه الإمام السُّيوطي أيضًا، وذلك في كتابه «البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر»[٤] فقال: «وأما التَّخريج فمصدر خرَّج فلانًا في الأدب **فتخرَّج أطلق في الاصطلاح على شيئين:**

أحدهما: إيراد الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء، ومنه قولهم خرَّجه البخاري ومسلم، وهذه العبارة تقع للمغاربة كثيرًا، وأكثر ما يقول غيرهم:

---

(١) البدل: هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

(٢) الموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

(٣) ينظر: «فتح المغيث» للسَّخاوي: (٣/ ٣١٧).

(٤) لا يفطن الكثير من طلاب العلم لهذا الكتاب النَّفيس، فقد ألفه السُّيوطي بعد «تدريب الرَّاوي»، فهو آخر ما استقر عليه السُّيوطي من آراء في المُصطلح، وأيضًا المادة العلميَّة في «البحر الذي زخر» أغزر من المادة العلمية الموجودة في «تدريب الرَّاوي»، واختلاف الأسلوب في الشَّرح، فهو في «تدريب الرَّاوي» مُقيَّد بنص الإمام النَّووي في «التَّقريب»، بخلاف ترتيبه في كتابه «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر»، فهو يُورد كلام المتقدمين في المسألة ثم يعقب بكلام المتأخرين، ثم يذيل برأيه في المسألة، وهذا التَّذييل من السُّيوطي يُظهر جليًّا أنه في «البحر الذي زخر» ليس بناقل فحسب، بل هو ناقد محرِّر لمباحث المصطلح. ينظر: مقدمة محقق كتاب «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للسُّيوطي: (١/ ١٧٧ - ١٧٨).

أخرَج، بالهمزة[١].

الثاني: عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة، ومنه الكُتب المؤلفة في تخريج أحاديث الإحياء[٢] والرَّافعي[٣] وغير ذلك تسمى تخاريج، وكأنه من باب مجاز الملابسة[٤] أو على حذف مُضاف، أي بيان التخاريج»[٥].

ومن مجموع التَّعريفين السَّابقين -أعني تعريف الإمامين السخاوي والسُّيوطي- يُستفاد الآتي:

---

(١) ذكر البعض أن هناك فرقًا بين خرَّج وأخرج، فقالوا: أخرج أي رواه بالسَّند، وخرَّج أي عزاه، وهذا يُخالف ما عليه الأئمة كمسلم وأبي داود وغيرهما، فهم لا يفرِّقُون بينهما. قال الإمام أبو داود: «وقد ألفته نسقًا على ماوقع عندي، فإن ذُكر لك عن النَّبي ﷺ سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واهن، إلا أن يكون في كتاب من طريق آخر، فإني لم أخرج الطُّرق». وابن رجب الحنبلي يستعمل خرَّج في جميع كتبه.

(٢) يعني كتاب «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار» للإمام العراقي، وهو من مطبوعات دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، وتوجد للكتاب طبعة أخرى متقنة بعناية الأستاذ أشرف عبد المقصود، مكتبة دار طبرية.

(٣) إشارة إلى كتاب فتح العزيز للإمام الرافعي شرح كتاب الوجيز في الفقه الشافعي، وقد ألف في تخريج أحاديثه جماعة منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير.

(٤) مجاز الملابسة: هو الكلام المُفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التَّأويل إفادة ليست بأصل الوضع؛ لأنَّ التَّخريج على المعنى الثاني المذكور يطلق ويراد به عزو الأحاديث إلى مَن أخرجها، ويطلق ويراد به كتب «التَّخاريج» نفسها، فكان المعنى من باب مجاز الملابسة، ويسمى أيضًا عند البلاغيين المجاز العقلي.
ينظر: «خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني» للأستاذ الدُّكتور محمد محمد أبو موسى: (ص: ١١٦).

(٥) ينظر: «البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر» للسيوطي: (٣/ ٩١٧ - ٩١٩).

(١) أن التَّخريج الاصطلاحي نوعان، أولهما: تخريج الحديث بروايته سندًا ومتنًا، وهو المسمى بالتخريج بالرواية أو بالإسناد وهو الأصل.

ثانيهما: تخريج يعزو الحديث إلى مصادره الأصلية، وهي التي يُروى الحديث فيها بسنده، وقد يُعزى لبعض المصادر المجرده عن الإسناد لافتقاد ما هو مُسند.

(٢) أن التَّخريج بالرِّواية هو الأصل لكونه أسبق، حيث بدأ برواية الصَّحابة عن النَّبي ﷺ، والمصادر التي يُذكر فيها الحديث بإسناده تسمى مصادر أصلية، حيث يعتمد على أسانيد الحديث فيها في ثبوت الرِّواية وبيان درجتها من حيث الصِّحة وغيرها.

(٣) أن التَّخريج بالعزو إلى المصادر الأصلية هو تخريج فرعي، لكونه يحيل على المصدر الأصلي بالدَّرجة الأولى، ويُحيل على مصدر غير أصلي عند افتقاده، مثل زوائد رزين العبدري[١] المذكورة في «جامع الأصول» لابن الأثير؛ ولهذا عدَّ السَّخاوي التَّخريج بالعزو من باب التَّوسع في إطلاق معنى التَّخريج الاصطلاحي، وعدَّه السيوطي من باب الإطلاق المجازي لكن الجاري عليه حاليا من الدَّارسين لعلم التَّخريج هو هذا المعنى الفرعي.

---

(١) رزين العبدري: هو الإمام المحدث الشهير، أبو الحسن العبدري، الأندلسي، السرقسطي، صاحب كتاب «تجريد الصحاح»، توفي بمكة في المحرم سنة ٥٣٥هـ.
ينظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠/ ٢٠٤-٢٠٥).

ترجيح تقسيم التَّخريج إلى نوعين:

وعليه فإنَّ تقسيم التَّخريج إلى نوعين، وتعريف كل منهما على حدة بما يُميزه عن الآخر هو المنهج السَّديد، ولذلك ارتضيته في كتابي هذا، وهو أولى من بعض المؤلفات المعاصرة التي اقتصرت في تعريف التَّخريج على النَّوع الثَّاني فقط وهو التَّخريج بالعزو[١].

ويُؤيد هذا التَّقسيم للتَّخريج إلى نوعين مُطابقة ذلك الواقع، حيث يشمل مجموعهما كل أنواع المؤلفات الحديثية التي نعتمد عليها في التَّخريج، سواء المصادر الأصلية كالصحاح والمسانيد وما في حكمهما، أو المصادر الفرعية المبنية على العزو إلى المصادر الأصلية مثل كتب تخريج أحاديث العلوم من تفسير وفقه وأصول وعقيدة وتصوف وغيرها كما سيأتي في مواضعه.

شرح وتعريف النَّوع الأول للتَّخريج: وهو التَّخريج بالرِّواية: وهو إيراد المؤلف الحديث بإسناده في كتابه، مثل: صحيح البُخاري، وصحيح مُسلم، والسُّنن الأربعة، وغيرها من الكُتب التي يذكر أصحابها الأحاديث بأسانيدهم عن شيوخهم إلى النَّبي ﷺ.

---

(١) ينظر مثلا: كتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحان، وكتاب «تخريج الحديث الشَّريف» للدكتور على نايف البقاعي وغيرهما، مع الاحترام والتقدير للجميع.

والعبارة الاصطلاحية عن تخريج الحديث من المصادر الأصلية هي أن نقول: «أخرجه، أو: خرَّجه، أو: رواه»[١]. ويُفهم من هذه العبارة أنَّ الحديث مروي في هذا الكتاب بسند مؤلفه أو راويه الأدنى، كالمعاجم والمشيخات التي ألَّفها بعض العلماء لغيرهم.

شرح وتعريف للنوع الثاني من التَّخريج: وهو التَّخريج بالعزو، وهو عزو الأحاديث إلى مَن أخرجها من الأئمة، أي أصحاب الكُتب الأصلية المسندة، مثل كتاب «تحفة الأشراف» للمِزِّي، و«إتحاف المهرة» لابن حجر، و«الجامع الصغير» للسُّيوطي، ومنه الكتب المؤلفة في تخريج الأحاديث التي تتعلق بالعقائد أو الفقه والأصول وغير ذلك.

أما العبارة الاصطلاحية عن تخريج الحديث من الكتب التي ليس فيها أسانيد، فنقول: «عزاه، أو: ذكره، أو: أورده».

ومن المصادر التي تُعلمنا أنَّه عندما يكون المخرَّج منه أصلًا نقول: أخرَجه أو رواه، وعندما يكون المخرَّج منه فرعًا نقول: ذكره أو أورده كتاب المقاصد الحسنة[٢] للسخاوي فعندما يصوغ التخريج من مصدر

---

(١) الأشهر في الاستعمال اليوم هو لفظ «أخرجه»، وهي خاصة بالمصنِّفين أصحاب الكتب كالبخاري ومسلم وغيرهما، بخلاف لفظ «رواه» فمن أطلقها على التَّخريج فهي من باب التَّسامح.

(٢) ينظر: «المقاصد الحسنة» (ص ١٣١، ١٨٠، ٢٦١).

بالإسناد كمسند الفردوس للديلمي[١] يقول: أخرجه، وعندما يصوغ التخريج من مصدر بلا إسناد يذكر عبارة العزو.

والتَّخريج بالعزو نوعان:

الأول: عزو إجمالي، وهو المسمى بالتَّخريج الإجمالي، فنقول: أخرجه البُخاري في «صحيحه»[٢]، وأركان التَّخريج الإجمالي **أربعة**: الصِّيغة: أخرجه أو رواه أبو داود. واسم المؤلف للكتاب بشهرته نحو البُخاري، وأبو داود، واسم الكتاب نحو في «صحيحه» أو في «سُننه»، مع بيان الدَّرجة إن وجدت كما عند التِّرمذي والحاكم مثلًا فتتم الأركان الأربعة، وهذه هي أركان التَّخريج الإجمالي.

النَّوع الثاني: العزو التَّفصيلي، وهو المسمى بالتَّخريج التَّفصيلي، وهو العُمدة في البُحوث العلميَّة، **ويزيد على الأركان الأربعة للعزو الإجمالي ما يأتي:**

(١) ذِكر الكتاب والباب الفقهي، ورقم الحديث إن وُجد، والصحابي

---

(١) وهو تخريج لأحاديث كتاب «فردوس الأخبار» الذي ألفه والد المؤلف واسمه: أبو شجاع شيراويه الديلمي المتوفى سنة ٥٠٩هـ، ينظر: «الرسالة المستطرفة» للكتاني ص٧٥.

(٢) الأصل في العزو إلى أي حديث مسند في أي كتاب أن نقول: أخرجه أو رواه، أما إذا وجدت بعض الأحاديث المعلقة، أي التي حذف أول أسانيدها، فهذه تسمى المعلَّقات، وطريقة العزو إليها لا تكون بصيغة: أخرجه أو رواه، وإنما بصيغة: ذكره، وإذا رأينا التعبير في تخريج المعلَّقات بصيغة: أخرجه، فنضم إليها لفظ «مُعَلَّقًا»، فتكون صورتها: أخرجه البخاري في صحيحه معلَّقًا.

الرَّاوي للحديث لأهميته في تمييز الرِّوايات ودرجاتها، حيث يكون المتن صحيحًا من رواية صحابي وضعيفًا من رواية صحابي آخر، بل يكون موضوعًا.

وهاك مثالا على ما سبق وهو حديث: «**إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ المُسلِمِ، فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ**». فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ البَوَادِي، قَالَ عَبدُ اللهِ: وَوَقَعَ فِي نَفسِي أَنَّهَا النَّخلَةُ، فَاستَحيَيتُ. ثُمَّ قَالُوا: حَدِّثنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «**هِيَ النَّخلَةُ**».

فنقول: أخرجه البُخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: فضل العلم: ١/ ٢٢، ح رقم (٦١)، ومسلم في صحيحه، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: مثل المؤمن مثل النخلة (٢٨١١) (٦٣) كلاهما من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا.

(٢) تحديد الطرق بذكر الاختلاف على المدار[1].

وقد شاع استعمال التَّخريج عند المحدِّثين بهذا المعنى الأخير، أعني التخريج بالعزو، وهو المتداول اليوم، قال الدُّكتور محمود الطَّحان: «التَّخريج هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة».

---

(١) مدار الحديث: هو الرَّاوي الذي يجتمع في الرِّواية عنه اثنان فأكثر، إن اتفقوا فمتابعة، وإن اختلفوا فمخالفة.

وقال الدُّكتور عبد الموجود عبد اللطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ التخريج هو: «عزو الحديث بعد التَّفتيش عن حاله إلى مَخرَجه من المصادر المُعتبرة عند أئمة الحديث، والتي تروى فيها الأحاديث بأسانيد مُستقلة بمؤلفيها».

وقال شيخنا الأستاذ الدُّكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ التخريج هو: «عزو الحديث إلى من أخرجه من أئمة الحديث في كِتابه مع الحُكم عليها»(١).

وقال الدُّكتور الشَّريف حاتم العوني، التخريج: «هو عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة، فإن تعذَّرت فإلى الفرعية المُسندة، فإن تعذَّرت فإلى النَّاقلة عنها بأسانيدها من أجل الوصول إلى منزلة الحديث في القبول أو في الردِّ»(٢).

وهي تعاريف مُتقاربة، ويلاحظ عليها الاقتصار على التعريف بنوع واحد من أنواع التخريج، وأيضًا التركيز على قضية الحكم على الحديث، ونقول إن بيان درجة النص وذكره في التعريف من الأهمية بمكان؛ لأن معرفة درجة النص هي الغاية من كافة العلوم المتعلقة بالمرويات- وقد كان السابقون بعد إتمام عملية التدوين قد تولوا هذه المهمة تارة بتأليف كتب يلتزم فيها أصحابها اختيار النصوص وانتقائها مثل صحيحي البخاري

---

(١) ينظر: «طرق التَّخريج» للدُّكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي: (ص: ١٠).

(٢) ينظر: «مقرر التَّخريج ومنهج الحكم على الحديث» للدكتور الشَّريف حاتم العوني: (ص: ١٧).

ومسلم ومن شرط الصحة في كتابه، وتارة بالنص على درجة الحديث مثل جامع الترمذي وتارة بتأليف كتب للكلام على النصوص وأسانيدها مثل كتب العلل فبيان درجة النص من تمام التخريج في السابق(١) وأن الاكتفاء بعزو النص دون بيان درجته يسمى تخريجًا وإن كان فيه قصور عن الأول.

ولكن نُنبِّه إذا كان المصدر الذي نُخرِّج منه يذكر حُكمًا على الحديث، فالباحث مُطالب بنقل هذا الحكم، بعد العزو للمصدر الذي يُخرِّج منه، سواء أكان مصدرًا أصليًّا أم فرعيًّا.



(١) أصبح العرف الجاري الآن في الجامعات الإسلامية، وعلى رأسها جامعة الأزهر بجعل التخريج مادة مستقلة، ودراسة الأسانيد مادة مستقلة أيضًا، وهذه المواد يأخذ بعضها بحجز بعض مما يساعد بصورة واضحة في تكوين الملكة الحديثية لدى طالب الحديث، ويشكل الوعي المنهجي بالتدرج العلمي في التخصص.

الفصل الثاني

تعريف علم التخريج ومشتملاته، وعرض مُوجز لأسباب نشأة علم التَّخريج وبيان أهم فوائده

بين التَّخريج وعلم التَّخريج:

ما تقدم بيانه إجمالًا من التَّخريج بنوعيه؛ الأصلي والفرعي، يعد إبرازًا للمهارة العلمية والتَّطبيقات العملية لعلم التَّخريج الذي سيأتي تعريفه، فالمهارة والدِّقة في عملية تخريج الأحاديث هي ثمرة ونتيجة لمعرفة مكونات علم التَّخريج كما سيأتي بيانها، فالتخريج عمل الباحث في تخريج النصوص، وعلم التخريج الطريق التي يسلكها للتوصل إلى النصوص في المصادر، ومعرفة القواعد والضوابط التي تحكم عمله.

تعريف علم التَّخريج، وبيان بعض قواعده ومصطلحاته:

اكتفى كل من السَّخاوي والسُّيوطي كما تقدم بتعريف عملية التَّخريج بنوعيها، ولكن لم يذكر أي منهما تعريفًا لعلم التَّخريج، ويمكن تعريفه بأنه الطُّرق والقواعد والمصطلحات التي يُعتمد عليها في عملية التَّخريج بنوعيها الأصلي والفرعي.

توضيح التَّعريف: المقصود بالطُّرق الوسائل التي يسلكها الباحث من أجل الوصول إلى الحديث المطلوب في المصادر التي وجد فيها،

سواء كانت تلك المصادر أصليةً أو فرعيةً كما تقدم ذلك في توضيح نوعي التَّخريج.

وأما القواعد والمصطلحات فالمقصود بهما، ما قرره المحدِّثون من قواعد ومُصطلحات عامة يلتزم المُخرِّج للحديث مُراعاتها ليكون تخريجه عمليًّا ومحقِّقًا للجوانب المطلوبة في تخريج الحديث، مثل استعمال عبارة: «أخرجه» في العزو إلى المصادر المسندة كالصَّحيحين وغيرهما.

وعبارة: «أورده» في العزو إلى المصادر غير المسندة كالترغيب والترهيب للمنذري، والمقاصد الحسنة للسخاوي.

ولنعلم بأنه علم له طرق اصطلاحية وقواعد[1] وأُسس يُعاب من يُخالفها

---

(١) كقاعدة أنَّ المعوَّل عليه في التَّخريج هو اتحاد الراوي الأعلى، أما إذا جاء الحديث مختلفًا في الراوي الأعلى ومتحدًا في المتن فلا يُخرَّج عليه، بل يُعدُّ حديثًا آخر، **مثاله:** حديث «بني الإسلام على خمس»، جاء من رواية عبد الله بن عمر، وجرير بن عبد الله البجلي، فلا نُخرِّج أحاديث عبد الله بن عمر على أحاديث جرير بن عبد الله، على الرَّغم من اتفاقهما في المتن.

وقاعدة: إن اتفاق معظم الألفاظ ليس هو المعول الرئيس في التَّخريج، بل اعتبار المعنى هو الأصل، فمن الممكن أن يتفق الحديث في معظم الألفاظ مع الحديث المراد تخريجه ثم عند التحقيق لا يكون تخريجًا له، مثاله:

حديث «**من قال حين يصبح وحين يمسي: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء**» هذا الحديث ليس تخريجًا لحديث «**مَن نزَل منزِلًا ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء**». رغم اتفاقهما في معظم الألفاظ لكن اختلاف المعنى واضح، فالأول في أذكار الصَّباح والمساء والثاني في الذِّكر عند نزول المنزل. =

كما سيأتي في موضعه[١].

فقد عقد ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ) فصلًا بأكمله للاستدراك على ما أبعد عبد الحق الإشبيلي فيه العزو، وسماه «باب ذكر أحاديث أبعد النُّجعة[٢] في إيرادها، ومتناولها أقرب وأشهر»، وقال ابن القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «اعلم أنَّه -يعني عبد الحق الإشبيلي في كتاب الأحكام- لو كان يذكر الأحاديث موصلة منه بأسانيدها لم يلزمه أن يُوردها إلا من حيثُ اتصلت له، كما قد يسوق ابن عبد البر من طريق قاسم أو ابن أيمن، أو غيرِهما ما هو عند البُخاري أو مُسلم مُوصَلًا، فأما من اعتمد نسبة الأحاديث إلى مواضعها المشهورة كطريقته هو في كتابه هذا، فعليه الدرك في إيراده من موضع خامل إذا كان في أشهر منه، لا سيما مع ما صحَّ في الوُجود من أن هذه المُختصرات، أكثر مَن يلجأ إليها ويعتمد قراءتها،

= وقاعدة مراعاة عدم تخريج الحديث القولي على الحديث الفعلي لاختلافهما في الدَّلالة كما عند الأصوليين إلى غير ذلك من قواعد بسطتها كنماذج تطبيقية على كتاب «نصب الراية» للزيلعي خشية الإطالة في الكتاب، فقواعد التخريج التطبيقية مبثوثة في كتب المتون والشروح وكتب تخريج أحاديث الأحكام المطولة كالبدر المنير لابن الملقن وغيرها.

(١) ينظر مثلا: قواعد التَّخريج للإسناد والمتن من كتاب «نصب الراية» للزيلعي: (ص: ١٦٣)، وما بعدها.

(٢) مجمل المعنى اللغوي لعبارة أبعد النُّجعة أن الشخص يطلب الشيء من موضع بعيد عن موضعه الأصلي، وذلك كأن يترك عزو الحديث إلى كتب الحديث المعروفة المشهورة ويعزوه إلى الكتب الغير المشهورة البعيدة عن المتناول. ينظر «لسان العرب» (٨/ ٣٤٧) مادة نجع، بتصرف.

إنما هم من لا علم عنده بالحديث، وإن كان فيهم من يطلب أنواعًا من العلم غيره.

فإذا الأمر هكذا، فأول حاصل عند من يرى الحديث ههنا منسوبًا إلى موضع، عدمُه في غيره، والاحتياج فيه إلى مَن ذكره عنه، فيحصل من هذا مع أهل هذا الشَّأن في مثل ما يحصل فيه مَن ينسب مسألة من النَّحو إلى المهدوي أو ابن النَّحاس، وهي في كتاب سيبويه»[1].

وتعقب ابن رُشيد السَّبتي القاضيَ عياضًا بعزوه حديثًا إلى «مُسند» ابن أبي شيبة مع وجوده في بعض كُتب السُّنن، فقال: «خرَّجه ابنُ أبي شيبةَ وذلك إبعاد منه للنُّجعة، فقد خرَّجه أيضًا أبو داودَ والنَّسوي في سننِهما، والتِّرمذي في جامعه، كلهم من طريق الأعمش عن عمارةَ بن عُمير عن أبي معمرٍ عن أبي مسعود، وليس فيه ذكر سماع عند جميعهم، وإنما ننبِّه هنا منها على ما أغفَله القاضي أبو الفضل إكمالًا لما نقص من المقدمة في إكماله»[2].

وهذا الإمام البقاعي يتعقَّب العراقي في قوله: «وقد رواه البُخاري من طريق القعنبي» ليس بجيِّد، فإن عادتهم أن يقولوا: «من طريق» فيمن بين المُخرِّج وبينه واسطة، فكان ينبغي أن يقول: «عن القعنبي»[3]. مما يُنبئ

---

(١) ينظر: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان الفاسي: (٢/ ٣٣٩).

(٢) ينظر: «السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المُحاكمة بين الإمامين في السَّند المعنعن» لابن رشيد: (ص: ١٦٤).

(٣) ينظر: «النُّكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي: (١/ ٣٥١).

بأنَّ التَّخريج له قواعد وأُسس مَن خالفها عِيب عليه صنيعه، وهذا تأصيل لعبارات التخريج الاصطلاحية الدقيقة التي تبين الفرق بين سوق طريق الحديث من بدايته، وبين سوقه من أثنائه.

وقد ألَّف القاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ) كتابًا تعقَّب فيه الزيلعي في كتابه «نصب الراية»، وأيضًا الحافظ ابن حجر في كتابه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» سماه «منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي»[١].

فعندما أورد السُّيوطي حديث: الجنة مائة درجة ما بين كل درجتين مَسِيرَةُ خَمْسِمائَةِ عامٍ وعزاه للطَّبراني في «المعجم الأوسط» عَن أبي هُرَيْرَة، تعقبه المناوي بقوله: هذا من المصنف كالصَّريح في أنَّ هذا الحديث لم يتعرض الشَّيخان ولا أحدهما لتخريجه وإلا لما عدل عنه وأعظم به من غفلة فقد خرجه سلطان المحدِّثين البخاري، وكذا أحمد والترمذي باللفظ المزبور[٢].

فالتَّخريج له صياغة علمية، ويجب على الباحث فهم ومعرفة الصِّياغة العلميَّة للتَّخريج المتمثلة في أمور أبرزها وأهمها:

كيفية جمع الطرق وتحديد المدار، وترتيب مصادر التَّخريج، وكذا

---

(١) الرسالة مطبوعة مع كتاب «نصب الراية» للزيلعي، وطبعة مستقلة بالمكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

ينظر: «فيض القدير» للمناوي(٣/ ٣٦٣ ح رقم ٦٤١٦).

ترتيب المتابعات التَّامة فالقاصرة، والمُقارنة بين ألفاظ المُتون[1]، وهو

(١) وقد استخدم الأئمة والباحثون مصطلحات في بيانهم لفروق المتن والاتفاق والاختلاف بطريقة مجملة، يختار منها الباحث ما يناسب النَّص الذي معه، **ومن هذه المصطلحات:**

١ - «**بلفظه**»، **به سواء، وبمثله**: يستعملها الباحث إذا كان النص الذي أمامه موافقًا للنصّ في المصدر الذي يعزو إليه بنسبة ٩٥٪ فما فوق.

٢ - «**بنحوه**»، **بلفظ مقارب**: إذا كان الاختلاف بين النَّص يسيرًا بنسبة ٨٠٪.

٣ - «**بمعناه**»: إذا كان الاختلاف بين النَّصين واسعًا واتفقا في المعنى، مع ملاحظة أن كثيرًا من الأئمة يعبر بإحدى الكلمتين «بنحوه، بمعناه» في مقام الأخرى، ولكن الباحثين في الوقت الحاضر مالوا إلى التَّدقيق، ففرقوا بينهما، مع أنَّ في التفريق بينهما عند التطبيق صعوبة قد تواجه الباحث، والأمر في ذلك واسع، ويعبر بهذه اللفظة إذا كان الاختلاف بين النَّصين بنسبة ٦٠٪.

٤ - «**مختصَرًا**»: إذا كان النص في المصدر الذي يعزو إليه فيه اختصار وحذف بالنسبة للنص الذي أمام الباحث.

٥ - «**مطوَّلًا**»: إذا كان النَّص في المصدر الذي يعزو إليه فيه طول في السِّياق بالنِّسبة للنَّص الذي أمام الباحث.

٦ - «**في أثناء حديث**»: إذا كان النَّص الذي أمام الباحث موجودًا في المصدر الذي يعزو إليه في ضمن حديث مطول.

ويحتاج الباحث إلى دقة في استعمال هذا المصطلح، فقد يشتبه عليه بمصطلح: «مختصَرًا»، مع أن بينهما فرقًا، فالاختصار معناه أنَّ الحديث واحد ووقع اختصار وحذف في السِّياق، وأما الآخر فالحديث مختلف، وقد لا يكون له عَلاقة لبقية النَّص الذي يخرجه الباحث.

٧ - «**في أوله أو في آخره زيادة أو قصة**»: إذا كان الحديث بهذه الصفة في المصدر الذي يعزو إليه الباحث.

٨ - «**مفرَّقًا**»: إذا كان النَّص الذي أمام الباحث موجودًا في المصدر الذي يعزو إليه في =

ما يُعرف بوظائف المخرِّج، فعلى الباحث بيان فروق المتن والإسناد بعد ختم المتابعة يكون للرواة، وليس للمصادرفيقول الطالب مثلًا: زاد وكيع كذا، أو رواية فلان مرسلة، ونحو ذلك، ولا تذكر المصادر إلا في حال اختلاف رواية راوٍ في مصدر عنها في مصدر آخر، والطرق لم تذكر دونه في التخريج، فيقول الباحث مثلًا: رواية وكيع عند النسائي موقوفة، وإن كان النسائي أخرجها في موضعين ينص الباحث على الموضع التي هي فيه موقوفة إن كانت في الآخرى مرفوعة، والتنبيه على اختلاف المتون والأسانيد يكون بالمقارنة مع إسناد الأصل ومتنه، وينبه على ما

= أماكن مُتفرقة في الكتاب، في كل مكان جزء من الحديث وفي مجموعها النَّص كله.

٩- «ملفَّقًا»: إذا كان النَّص الذي أمام الباحث موجودًا في المصدر الذي يعزو إليه ولكنه في عدة أحاديث، وذلك مثلًا إذا كان النَّص حديثًا فبعضه عن أبي هريرة، وبعضه عن عائشة، وبعضه عن جابر، وقد يكون الجميع عن صحابي واحد وهي أحاديث متفرقة. وفي كثير من الأحيان يجمع الباحث بين مُصطلحين عند الحاجة إلى هذا، فيقول مثلًا: أخرجه أحمد... مختصرًا في أثناء حديث، أو بلفظه وفي آخره قصة، أو بمعناه مطولًا.

١٠- «انفرد به»: وهذه صيغة لا ينبغي للباحث أن يستعملها إلا إذا أحاط بالسُّنة حفظًا وجمعًا كأمراء المؤمنين في الحديث كالبخاري وأضرابه؛ لذا يكون من الألفاظ المناسبة لصياغة التَّفرد أن يقول الباحث: لم أجده أو لم أقف عليه لغير فلان أو لغير المصنف. وقد قال السَّخاوي بصدد هذه الأمر- أعني دعوى التَّفرد من عدمه -:«وكل ذلك لا ينهض به إلا متسع الباع في الرِّواية والحفظ، وكثيرا ما يقع التعقب في دعوى الفردية، حتى إنه يوجد عند نفس مدعيها المتابع، ولكن إنما يحسن الجزم بالتعقب حيث لم يختلف السِّياق، أو يكون المتابع ممن يعتبر به ؛ لاحتمال إرادة شيء من ذلك بالإطلاق». ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٧٢).

خالف الأصل؛ لذا نجد الحاكم يقول: «إن مما يلزم الحديث من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول مثله أو يقول نحوه، فلا يحل له أن يقول مثله إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل أن يقول نحوه إن كان على مثل معانيه»[1].



(١) ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» ص٣٤٠.

عرض موجز لأسباب نشأة علم التخريج

إنَّ مبدأ التَّثبت في قبول الأخبار وطلب المُتابع والشَّاهد ليس بِدعًا من القول، بل هو قديم العهد، إذ يبدأ منذ وفاة الرَّسُول ﷺ، وقد نُقلت إلينا أخبار كثيرة تُبيِّن هذه الحقيقة، فالصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هم أول من سنَّ هذه السُّنة، يقول الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كان أول من احتاط في قبول الأخبار».

ومضى أئمة التَّابعين على النَّهج ذاته، ولا سيما أنَّ زمنهم عرف ظهور البدع وانتشار النِّحل، وفشو الوضع.

وفي زمن صغار الأتباع وأتباعهم أُلِّفت الكتب وجُمعت السُّنة، ولم يكن العلماء -في هذا العصر- بحاجة إلى هذا العلم لقصر الأسانيد، وسعة حفظهم واطلاعهم على الحديث النَّبويّ، مع أنَّ قواعد هذا العلم كانت تتناقل بينهم شفهيًّا.

إلا أنَّ هناك من اعتنى بجمع الطُّرق ولو لحديث واحد، ولعل من أقدم من فعل ذلك هو: الإمام علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ (ت٢٣٤هـ)، فقد جمع طرق حديث: «مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا». وتبعه يعقوب بن شيبة (ت٢٦٢هـ).

كما أن الإمام التِّرمذي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ (ت٢٧٩هـ) وضع لبنة أخرى في هذا البناء الشَّامخ، حيث ألفَّ «الجامع»، كان يُشير بعد كل حديث

إلى شواهده المروية عن عدد من الصَّحابة فيقول: «وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ».

وبعد ذلك اجتهد عدد من العلماء في القرن الرَّابع في العناية بالأحاديث المرسلة والمعلَّقة في كتب الحديث المشهورة، فوصلوها في مصنَّفات مستقلَّة، ولعل أقدمَهم: أبو عمر أحمد بن خالد القرطبي، المعروف بابن الجبَّاب[1] (ت٣٢٢هـ) حيث ألف مسند الموطأ، وتبعه غيره من العُلماء.

فهذه الكتب جمعت بين التَّخريج والإخراج، وبعبارة أخرى: كانت تخرِّج بالرِّواية، واستمر الحال على ذلك حتى جاء الإمام البيهقي؛ فقد نُقل أنَّ له كتابًا في تخريج أحاديث «الأم» للشَّافعي.

وبعد هذه المرحلة المؤسسة لهذا العلم أتت مرحلة أخرى، وهي حين بعُد الزَّمن، وطالت الأسانيد، وتنوعت العلوم، وكثرت المصنَّفات، وصار كثير من المعتنين بالعلوم الأخرى كالتَّفسير والفقه والأصول تقل عنايتهم ببيان الأحاديث والآثار التي يُوردونها في كُتبهم.

يقول العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «عادةُ المتقدِّمين السُّكوت عما أوردوا

---

(١) ابن الجبَّاب: هو أحمد بن خالد بن يزيد بن الجباب، وهي نسبة إلى بيع الجباب، مولده في سنة ٢٤٦هـ، قال الذهبي: كان من أفراد الأئمة عديم النظير، وكان في الحديث لا ينازع، وصنف مسند مالك بن أنس، وكتاب الصلاة، وغيرهما، توفي في جمادى الآخرة ٣٢٢هـ، ينظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥/ ٢٤٠-٢٤١).

من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرَّجها، وبيان الصَّحيح من الضَّعيف إلا نادرًا وإن كانوا من أئمة الحديث، حتى جاء النَّووي فبيَّن. وقصد الأولين ألا يغفل النَّاس النَّظر في كل علم في مظِنته، ولهذا مشى الرَّافعي على طريقة الفُقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النَّووي»[1].

وعندها نهض كثير من العلماء فصنَّفوا كُتبًا في تخريج أحاديث هذه الكُتب في كل فن.

ثم استقل هذا العلم واحتيج إليه أكثر، وبُذلت فيه جهود عظيمة، ولا سيما في القرنين الثَّامن والتَّاسع، واستمرت العناية به إلى عصرنا الحاضر، ولكن توسع المُعاصرون في التَّخريج من بُطون الكُتب وعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصليِّة، وذلك لشدة الضَّعف في العلم بالحديث النَّبوي، وغلبة قُصور الهمم عن حمل هذا العلم الشَّريف، ولقد سمعت من شيخنا العلَّامة الأستاذ الدُّكتور أحمد مَعبد عبد الكريم -حفظه الله تعالى- قوله حاكيًا عن أحد العُلماء المبرِّزين في الفقه وأصوله أنه كان يكتفي بالتَّخريج للأحاديث من كتاب «نيل الأوطار» للشَّوكاني!

ولدرجة أنَّ شيخنا قال: إنَّ بعض المشتغلين بالسنة في عصره كان يظن أن خدمة كتب السنة يكون بحذف أسانيدها، والله المستعان![2].

---

(١) ينظر: «فيض القدير» للمناوي: (١/ ١٧).

(٢) مِن نافِلة القول: كان لي رفيقٌ في بداية الطَّلب قال لي مُحذِّرًا: لا تدخل قسم الحديث؛ فإنَّه مجال سهل، والكمبيوتر ذلَّل صِعاب هذا العلم بضغطة زر واحدة، فبها تحصل =

والمقصود من دراسة فن التَّخريج أمران:

الأول: تيسير الوصول للحديث في المصادر.

ويشتمل على طرق التَّخريج، وهي الطُّرق التي تُستعمل للدَّلالة على مكان الحديث غالبًا، فهذه الطُّرق عبارة عن وسيلة نقل إلى موضع الحديث في المصادر.

وقد استغنى عنه الأئمة الكبار في السَّابق لحصول الفهم والمعرفة لديهم، وقوة محفوظاتهم، فقد ورد عن إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «أعرف مكان مائة ألف حديث كأني أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلبي، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزورة، فقيل له في ذلك؟ قال: لأجل إذا مر بي منها حديث من الأحاديث الصحيحة فليته منه فليًا»[١].

وفي الأزمان المتأخِّرة أصبحت الحاجة ضرورية لمعرفة مظان

= على مئات النَّتائج. وتمر الأيام ويُكمِل هو المسيرة في دراسة الفقه وأُصوله لدرجة الدُّكتوراه، والتقينا ثانية فأخبرته بما دار بيننا في سالف الأيام، وقلت له مُتحدِّيًا: بضغطة زر واحدة تحصل على مئات النَّتائج، فأمامك النَّتائج، وحرر لي تخريج الحديث بما يتفق والصناعة الحديثيَّة، وامكث ما شئت من الوقت. فما استطاع، وقال: لكلٍّ مجال رجال، أوردت هذا الموقف لأُبيِّن بأنَّ علم التَّخريج له أُسس وقواعد كأي فن من الفنون لا تتأتى إلا بإدمان النظر والممارسة العملية التطبيقية.

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب: (٧/ ٣٦٢)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (٨/ ١٣٨) و«البدر المنير» لابن الملقن (١/ ٢٦٠).

التَّخريج وأماكن وجوده، فهذا الإمام السُّيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مع سعة محفوظه وعلمه يُراجع سنن ابن ماجه ثلاث مرات من أجل التَّثبت من حديثٍ، قال: «ولزِمتُ في الحديثِ والعربيةِ شيخنا الإمام العلَّامة تقي الدِّين الشبلي الحنفي، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريظًا على «شرح ألفية ابن مالك»، وعلى «جمع الجوامع في العربية» تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتَّقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجرَّدًا في حديث؛ فإنَّه أورد في حاشيته على «الشِّفاء» حديث أبي الحمراء في الإسراء، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجه في مظِنته[1]، فلم أجده، فمررت على الكتاب كله فلم أجده، فاتَّهمت نظري، فمررت مرة ثانية فلم أجده، فعُدت ثالثة فلم أجده؛ ورأيته في «مُعجم الصَّحابة» لابن قانع، فجئت إلى الشَّيخ وأخبرته، فبمجرَّد ما سمِع منِّي ذلك أخذ نُسخته، وأخذ القلم فضرب على لفظ ابن ماجه، وألحق ابن قانع في الحاشية؛ فأعظمتُ ذلك وهِبتُه لعظم منزلة الشَّيخ في قلبي، واحتقاري في نفسي، فقلت: ألا تَصبرون، لعلكم تُراجِعون! فقال: لا، إنَّما قلَّدتُ في قولِي ابن ماجه البُرهانَ الحلبيَّ. ولم أنفك عن الشَّيخ إلى أن مات»[2].

---

(١) المظان جمع مظنة، يقال: بحث عن الكتب في مظانها، أي في المواضع والأماكن التي يرجح وجودها فيها.

(٢) ينظر: «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» للسُّيوطي: (١/ ٣٣٨)، واستفدت هذا من «كتاب تخريج الحديث» للدُّكتور عبد العزيز الشَّايع: (ص: ١٣).

المقصد الثاني: الصِّياغة العملية لتخريج الحديث، وتتمثل في أمور ينبغي على الباحث مراعاتها، **وأهمها**:

١- كيفية جمع الطُّرق[١].

٢- ترتيب مصادر التَّخريج على حسب ورود الحديث المراد تخريجه[٢].

٣- ترتيب المتابعات التامة فالقاصرة إذا كان معنى الحديث باسناده.

٤- بيان الاختلاف على الراوي إن وجد وهذا ميدان علم العلل.

٥- المقارنة بين ألفاظ المتون.

فصياغة تخريج الأحاديث بثلاث طرق: مختصرة، ومتوسطة، ومطولة.

فأما الطَّريقة المختصرة فتتم من خلال النقاط التالية:

(١) استخدام العبارة المناسبة لعزو الحديث للمصدر الذي رُجع إليه، **بحيث**:

أ) إن كان من الأصلية (المسندة): فيقال أخرجه، أو: خرَّجه، أو:

---

(١) المقصود بجمع الطرق للحديث: هي جمع الروايات والأسانيد التي روى بها المؤلفون في السنة النبوية حديثًا معينًا يقوم المخرِّج بدراسته.

(٢) أي حديث نُريد تخريجه لا يَخرجُ عن صور أربع، **وهي كالآتي**:

أ) أن يكون الحديث بإسناد، وفي هذه الصُّورة يجب على الباحث مُراعاة الإسناد، ويكون التخريج بالمتابعات التامة فالقاصرة.

ب) أن يذكر متن الحديث مقيدًا بصحابي، وفي التخريج يجب مراعاة الصحابي المذكور.

جـ) أن يذكر جزء من متن الحديث فقط، وفي التخريج يجب مراعاة أقرب لفظ للمتن.

د) أن يذكر معنى الحديث، وفي التخريج يجب مراعاة أقرب لفظ موافق لمعنى الحديث المذكور.

رواه[1]، وهذه الألفاظ تُستخدم عند عزو الحديث لمن له كتاب مُسند كالإمام البخاري في صحيحه ومسلم في صحيحه، سيما عبارة: «أخرجه» و«خرّجه»، وإذا عُزي الحديث إلى راوٍ لم يشتهر بكتاب كشعبة والثوري وابن مهدي فالأولى أن يُقال: «رواه».

وإذا كان الحديث معلّقًا فيها، فيقال: علّقه البخاري مثلًا، أو علّقه مسلم ... وهكذا.

ب) إن كان مصدرًا وسيطًا (فرعيًا)، فيقال: ذكره، أو: أورده، وعزاه إلى... ويذكر المصدر الأصيل الذي عُزي الحديث إليه في المصدر الوسيط، مثل: أن يكون الحديث في كتاب: «نصب الراية» للزيلعي، وهذا الكتاب من المصادر الوسيطة؛ لأنَّ الأحاديث لا تروى فيه بإسناد الزّيلعي إلى منتهاه، حيث إنه تخريج لأحاديث كتاب الهداية في الفقه الحنفي، ومن العبارات المناسبة حينئذ أن يقال: ذكره الزيلعي [في «نصب الراية» - ويذكر الموضع] وعزاه إلى إسحاق بن راهويه من طريق فلان.

ويمكن أن يقال أيضًا: [أخرجه إسحاق بن راهويه كما في «نصب الراية»، ويذكر الموضع، من طريق فلان]، ويُفضل دائمًا العزو إلى المصادر الأصيلة، ولا يُعزى إلى الوسيطة إلا عند تعذر الوصول إلى المصدر الأصيل.

---

(١) ننبه إلى أنَّ الأولى في التَّخريج هو لفظ: «أخرَجه»، وتطلق لأصحاب الكُتب، أما غير المصنِّفين فنستخدم لفظ: «رواه».

(٢) ذِكر صاحب المصدر، الذي أخرج هذا الحديث، ويُمكن أن يقتصر على ما اشتهر به صاحب المصدر من اسم أو نسبة، دون ذكر اسم كتابه إذا كان هذا الكتاب: أشهر مؤلفاته، كأن يقال مثلًا:

[أخرجه الإمام أحمد]، أو: [أخرجه الإمام الحُميدي]، أو: [أخرجه الإمام البخاري]، وهكذا يمكن أن يُكتفى بالعزو إلى هؤلاء، دون ذكر أسماء كتبهم؛ لأنَّ العزو إلى الإمام أحمد والإمام الحُميدي ينصرف إلى مُسنديهما، وكذا العزو إلى الإمام البخاري ينصرف إلى كتابه «الجامع الصَّحيح».

ولو كان الحديث المخرَّج في مصادر أخرى لهؤلاء الأئمة، لزم تقييد العزو بها[1]، بأن يقال مثلًا: [أخرجه الإمام أحمد في الزُّهد]، أو: [في فضائل الصَّحابة]، أو: [أخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد]، أو: [في التاريخ الكبير].

(٣) ذِكر موضع الحديث في هذا المصدر، **كما يلي:**

يذكر: الكتاب والباب - رقم المجلد، إن كان الكتاب في أكثر من مجلد، ثم رقم الصفحة، ثم رقم الحديث.

---

(١) نبه الإمام الزيلعي إلى هذا الأمر فقال: «وأطلق المنذري إلى عزوه إلى الترمذي في مختصره، وكان عليه أن يقيده بالشمائل».
وقال في موضع آخر: «وكان ينبغي للمنذري حين قال أخرجه الترمذي أن يقيده بالشمائل بل أطلق وليس بجيد»، فقد عاب الزيلعي على المنذري عزوه الحديث للترمذي مطلقًا دون أن يقيده بكتابه الشمائل؛ لما في ذلك من الإيهام أن الترمذي أخرجه في جامعه، ينظر: «نصب الراية» (٢/ ١٤١، ٢٢٧).

ويمكن أن تكتب على هذا النَّحو: اسم الكتاب الذي أخرج الحديث (المجلد/ الصفحة) حديث رقم (..)، كأن يقال: أخرجه البخاري في كتاب العلم - باب: الاغتباط في العلم والحكمة (../ ...) حديث رقم (...)، مع الاعتناء بذكر صحابي الحديث.

فمثلا: حديث: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ».

تكون صياغة تخريجه كالآتي: أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب العلم - باب: الاغتباط في العلم والحكمة (١/ ٢٥ ح رقم ٧٣)، ومسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب فضل من يقوم بالقرآن ... (٨١٦) (٢٦٨) كلاهما -أعني البخاري ومسلمًا - من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

التَّخريج المتوسط:

يتبع ما تم ذكره من تعليمات في طريقة التَّخريج المختصر، ويضاف عليها الآتي:

أ) في المسانيد والمعاجم ونحوها:

- يذكر المسند الذي ورد فيه الحديث، مثل مسند ابن عمر، أو مسند الأنصار.. وغيرها.

- مع ذكر مدار الحديث من خلال طرقه، وذكر باقي الإسناد حتى نصل إلى منتهاه.

ب) وفي المصنفات المرتبة على الأبواب الفقهية يذكر:

- اسم الكتاب التفصيلي ورقمه؛ لأنَّ هذه المصنفات مقسمة إلى كتب **مثل**: كتاب الصلاة، وكتاب: الصوم، وكتاب: النكاح ... وهكذا.

- اسم الباب التَّفصيلي ورقمه التابع لكل كتاب مما سبق؛ لأن تلك الكتب مقسمة إلى أبواب داخلية.

فإذا أردنا ان نصوغ تخريج حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**أُمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة**».

يكون على هذا النَّحو: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: بدء الأذان (١ / ١٢٤) حديث رقم (٦٠٣)، ومسلم في صحيحه -واللفظ له- ، كتاب: الصلاة، باب: الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (٣٧٨) (٢) ، وابن ماجه كتاب: الأذان والسُّنة فيه، باب: إفراد الإقامة (١/ ٢٤١) حديث رقم (٧٢٩)، كلهم من طريق أبي قِلابة عن أنس به.

التَّخريج المطوَّل:

ويكون ببيان مداخل الطُّرق إلى المدار، وهي نتيجة المقارنة بين طرق الحديث، وتكون حسب الحاجة، وغالبًا ما يكون في الدراسات المتخصصة، وفي الغالب لطلاب الدراسات العليا ورسائل الماجستير والدكتوراه، وهناك عدة مسالك في المقارنة بين طرق الحديث؛ **منها أن يذكر عند كتابة المقارنة ما يلي:**

١- مدخل كل طريق إلى المدار، ومثال ذلك عند الرغبة في تخريج ما روى هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس أن رسول الله قال: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانتَثِر**». فإنه يوجد عند الإمام الحميدي (٢/ ٣٧٨) حديث رقم (٨٥٦)، حيث يقول: «حدثنا سفيان، قال ثنا منصور بن المعتمر، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس الأشجعي قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانتَثِر، وَإِذَا استَجمَرتَ فَأَوتِر**». وحينئذ يمكن أن يبين مدخل الحميدي إلى المدار، بأن يقال:

أخرَجه الحميدي (٢/ ٣٧٨) حديث رقم (٨٥٦) من طريق منصور ابن المعتمر، عن هلال بن يساف بمثله وزيادة في آخره.

٢- الصيغة المناسبة لبيان عَلاقة صاحب المصدر بهذا المدخل؛ **لأن له أحوالًا منها:**

الحالة الأولى: أن يكون في الوقت نفسه شيخًا لمؤلف المصدر الحديثي، وهو «مسند الحميدي»، في هذه الحال يقال: [عن فلان]، ويذكر المدخل إلى المدار -وهو تلميذ المدار، كما يذكر المدار أيضًا، فعند إرادة تخريج ما روى منصور بن المعتمر، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس، الحديث السابق-.

فعندما تتم مقارنة هذا الطريق بما تقدم عند الحميدي يمكن أن يقال: [أخرَجه الحميدي - ويذكر الموضع - عن سفيان، عن منصور بن المعتمر به].

فالقول: [عن سفيان] لأنَّ سفيان شيخ الحميدي، كما يظهر من

إسناده، وسفيان في الوقت نفسه تلميذ لمنصور، ومنصور هو: المدار، وأكثر استعمال المحدثين للفظة [عن] في الشَّيوخ، وقد يستعملونها أيضًا لمن ليسوا من شيوخ المؤلفين من الرُّواة، وهذا خلاف الأصل.

الحال الثانية: ألا يكون تلميذ المدار شيخًا لمؤلف المصدر، ويقترح أن يقال: [من طريق فلان]، أو: [من رواية فلان]، أو: [من حديث فلان]، ويذكر: اسم تلميذ المدار، كما يذكر المدار أيضًا.

والتَّعبير بهذا الأسلوب هو أكثر صنيع المخرِّجين.

٣- ما يدل على بقية الإسناد إذا كانت له بقية مشتركة بين طريق الحديث الذي يراد تخريجه، وطريق الحديث في المصدر، بأن يقول [به]، وهذا يأتي في حالة كون المدار، هو التابعي أو تابع التابعي ومَن دونهما، وإن كان المدار هو: الصحابي، فعندئذ لا تذكر العبارة السَّابقة [به] لأنه لم يبق من الإسناد شيء، إلا إن أريد بها المتن، كما يصنع المِزي في مواضع كثيرة من «تحفة الأشراف».



أهم فوائد التَّخريج

فن تخريج الحديث النَّبوي ضروري لكل مشتغل بالعلوم الشَّرعية، ومهم لكل باحث يتصل بحثه بالأصول الإسلامية، وذلك لأنَّ السُّنة المطهرة المصدر الثَّاني من مصادر التَّشريع الإسلامي، وللتَّخريج فوائد كثيرة، نذكُر أبرزها وأشهرها فيما يأتي:

(١) الدَّلالة على مواضع الحديث في مصادره الأصليَّة.

(٢) فن التَّخريج هو السَّبيل إلى معرفة درجة الحديث من حيث القبول أو الرد، وهذا أهم وأبرز فوائد التَّخريج.

(٣) الوقوف على أقوال أئمة الحديث في نقد الرِّجال والحديث.

(٤) جمع طُرق الحديث بمُتابعاته وشواهده للتَّقوية، أو دفع التَّفرد والغرابة.

(٥) الوقوف على التَّصريح بالسَّماع في رواية المدلِّسين.

(٦) معرفة ناسخ الحديث من منسوخه.

(٧) معرفة الاتصال والانقطاع في الأسانيد.

(٨) الوقوف على اختلاف ألفاظ المتون وزياداتها.

(٩) الاطلاع على علة الخبر بانكشاف خطأ المخطئ.

(١٠) كشف أوهام وأخطاء الرُّواة.

(١١) معرفة سبب ورود الحديث التي قد تذكر في بعض طُرقه، وكذا

يُمكن معرفة معاني الغريب التي قد تذكر في روايات أخرى كما قال أبو حاتم الرازي: «لو لم نكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه»(١). وقال ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «إذا اجتمعت طُرق الحديث يُستدل ببعضها على بعض، ويجمع بين ما يمكن جمعه ويظهر به المراد»(٢).

(١٢) تعيين المبهم من الرُّواة، وتمييز المُهمل منهم، والمُبهم هو الذي لم يُسم كعن رجل أو عن فُلان، والمهمل من رِجال الإسناد وهو الرَّاوي المسمى الذي لم يتميز عن غيره، كقولهم عن سُفيان: «ولا ندري هل هو الثَّوري أم ابن عُيينة»؟

(١٣) تطبيق عُلوم الحديث عمليًّا للتَّمرس فيها وإتقان فقه عُلومها(٣).

(١٤) التَّعرف على مصادر السُّنة ومناهجها، ووجوه التَّصنيف فيها(٤).

(١٥) تمكين الباحث من الوقوف على الحديث في مصادره، ومعرفة أسانيده وطرقه وألفاظه وشواهده، من حيث تقويتها له، أو تضعيفها ببيان علله واختلاف الرُّواة فيه، كما يفيد ذلك في فهم معناه، وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، وبيان ناسخه.

---

(١) ينظر: «فتح المغيث» للسَّخاوي: (٢/ ٣٧٠)، «تدريب الراوي» للسُّيوطي: (٢/ ٥٩٤).

(٢) ينظر: «فتح المغيث» للسَّخاوي: (٣/ ٢٩٩)، «علم التَّخريج ودوره في خِدمة السُّنة النَّبويَّة» للبلوشي: (ص: ١٩).

(٣) كمبحث المُتابعات والشَّواهد في عُلوم الحديث، فبممارسة التَّخريج العمليّ يُطبِّق الباحث هذه المباحث من عُلوم الحديث.

(٤) ينظر: «مقرر التَّخريج ومنهج الحكم على الحديث» للدكتور حاتم العوني: (ص: ١١).

(١٦) تقريب مناهج المحدِّثين المتعددة في ترتيب مُؤلفاتهم، ومعرفة الضَّوابط الدَّقيقة للتخريج العملي، حيث يُحدد السبيل المناسبة لتخريج الحديث تبعًا لحاله؛ لأنه قد يكون تام اللفظ أوناقصًا، ويكون مُسندًا أو مُجرَّدًا، ولِكُلٍّ طريقة تخريجية تناسبه.

(١٧) معرفة طرق التَّخريج للمشتغلين في إعداد برامج الحاسوب في علم الحديث، بحيث تُبنى هذه البرامج عليها.

(١٨) تقريب السُّنة للمسلمين بجمع المتفرق من المسانيد والمعاجم التي يصعب استخراج الحديث منها.

(١٩) إظهار ما يخفى من العلل الإسنادية في الاختلاف على الرَّاوي بالوصل والإرسال، أو بالوقف والرفع، أو الاتصال والانقطاع، أو زيادة رجل في أحد الإسنادين، أو الاختلاف في اسمه وهو متردد بين ثقة وضعيف.





البَابُ الثَّانِي

طرق تخريج الحديث
بالرِّواية أو بالعزو إلى مصادره

الفصل الأول

تخريج الحديث بواسطة الرّاوي الأعلى

وسُميت بذلك لأنَّ التَّخريج من خلالها لا بد فيه من معرفة الرَّاوي الأعلى للحديث، والرَّاوي الأعلى قد يكون صحابيًّا إذا كان الحديث مُتصل الإسناد، وقد يكون تابعيًّا إذا كان الحديث مُرسلًا، والمُؤلِّفون على هذه الطَّريقة رتبوا الأحاديث على الرَّاوي الأعلى فوضعوا تحت كل صحابي أحاديثه، وكذلك التَّابعي.

مزايا هذه الطريقة:

(١) يُمكن تخريج الحديث بسهولة ويُسر، خاصة إذا كان الرَّاوي الأعلى مُقلًّا في الرِّاوية.

(٢) حصر الأحاديث التي رواها كل صحابي بمفردها.

(٣) مُقارنة الأسانيد مما معه تظهر فوائد عديدة، فضلًا عما يذكره مؤلفوها من فوائد.

مآخذ هذه الطريقة:

(١) لا يمكن استعمالها إلا بمعرفة الرَّاوي الأعلى.

(٢) ترتيب الأحاديث تحت الرَّاوي فيه شيء من البُعد.



الكُتب التي تخدم هذه الطَّريقة
كُتب المسانيد والمعاجم والأطراف

أولًا: المسانيد:

تعريفها: هي الكتب التي تُرتَّب فيها الأحاديث على مسانيد الصَّحابة، أحاديث كل صحابي بمفردها صحيحًا كان أو ضعيفًا، مع ترتيب هؤلاء الصَّحابة على طرق مُتعددة ليس منها التَّرتيب الهجائي، فتذكر كتب المسانيد حديث كل صحابي على حدة في مكان واحد، دون ترتيب فقهي غالبًا.

خصائص كتب المسانيد:

(١) مُرتبة على الرَّاوي الأعلى، الصَّحابي أو التَّابعي، إذا كان الحديث مُرسلًا.

(٢) الصَّحابة فيها مُرتبون على نحو ما، منهم من رتَّبهم على حسب الأسبقيَّة في الإسلام، ومنهم من رتبهم على شرافة النَّسب.

(٣) الأحاديث في هذه المسانيد غير مُتحدة الدَّرجة، وإنما بها القسمة الخماسية في الحكم على الحديث، أعني الصَّحيح بنوعيه لذاته ولغيره، والحسن بنوعيه لذاته ولغيره، والضَّعيف، والضَّعيف جدًّا، والموضوع.

(٤) كتب المسانيد يُستعان بها في جمع طرق الحديث المتعددة عن الصَّحابي الواحد، وأنَّ أي مسند يُمكن من خلاله جمع أحاديث

الصَّحابي الواحد، فكتب المسانيد تمكن القارئ من الحصول علي جمع طرق الحديث بالمتابعات خُصوصًا.

(٥) لم يقصد فيها استيعاب الرُّواة، وإنما بعضها اشتمل على عدد كبير من الصَّحابة، والبعض اشتمل على أصحاب صفة واحدة كمُسند المُقلِّين، أو مُسند العشرة المبشرين بالجنة، وبعضها اشتمل على مُسند صحابي واحد كمُسند أبي بكر الصِّديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمؤلفات بها كثيرة، أشهرها «مسند» الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وهو الذي يراد عند إطلاق كلمة المسند، و«مسند» الحميدي (ت ٢١٩هـ)، و«مسند» البزار (ت ٢٩٢هـ)، و«مسند» أبي يعلى الموصلي (ت ٣١٦هـ)، وغيرهم.

ونأخذ أنموذجًا من المسانيد كمسند الطيالسي، و«مسند» الإمام أحمد، وأبي يعلى رَحِمَهُمُ اللَّهُ.



«مُسند» أبي داود الطَّيالسي (ت ٢٠٤هـ)

اسم المؤلف: سليمان بن داود بن الجارود، وهو ينسب إلى أكثر من نسبة، بحسب مهنته، وولائه، وأصله، وبلده، فيقال في نسبته: الطيالسي نسبة إلى الطيالسة، وهي التي تكون فوق العمامة.

ترتيبه الإجمالي للكتاب:

جرى منهج الطيالسي في مسنده على ترتيب الصَّحابة على الأفضلية والأقدمية، فبدأ بالخلفاء الرَّاشدين، ثم العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم الحديبية ... وهكذا.

والمسند يشتمل على الأحاديث المرفوعة، وهي الغالبة فيه، وعلى قليل من المراسيل.

ترتيبه التَّفصيلي:

- رتب المؤلف مسنده حسب مسانيد الصَّحابة، وربما روى في مسند صحابي حديث صحابي آخر، مُبتدئًا بأحاديث أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ثم منتهيًا بحديث عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أما عدد الصَّحابة المخرَّج لهم في المسند قد بلغ ٢٦٧ صحابيًّا.

- بدأ بذكر مسانيد العشرة المبشرين بالجنة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فقدَّم المؤلف أحاديث الخلفاء الأربعة عن غيرهم من العشرة المبشرين بالجنة، ثم بعد ذِكر مرويات الخلفاء الأربعة، ذَكر بعد ذلك بقية الصَّحابة المبشرين بالجنة.

- ثم ثنى بذكر ما رواه الصَّحابة عن الصَّحابة، ثم ثنى بذكر رواية التَّابعين، ثم ذكر بقية مسانيد الرِّجال بالعشرة المبشرين بالجنة، وذكر تحت كل منهم مروياتهم، ثم أتبعهم بذكر مسانيد بقية الأصحاب، وذكر لكل صحابي مروياته عن النَّبي ﷺ، فقدم المؤلف مرويات كبار الصَّحابة عن صغار الصَّحابة.

وقد رتبه الشَّيخ أحمد عبد الرحمن البنا، الشهير بالساعاتي، في كتاب سماه: «منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود»، وجعله سبعة أقسام؛ مبتدئًا بقسم التوحيد وأصول الدِّين، ثم الترغيب والترهيب، ثم التاريخ، ثم علامات السَّاعة، والفتن والقيامة، وأحوال الآخرة، وكل قسم من هذه الأقسام يشتمل على جملة كُتب، وكل كتاب يندرج تحته عدة أبواب، وفي تراجم الأبواب ما يدل على مغزى أحاديث الباب[1].

طريقته في التَّخريج:

هي: الرِّواية بالإسناد فالإمام الطيالسي يروي أحاديث المُسند بإسناده، والعبارة الاصطلاحية للتَّخريج من مسند الطيالسي: «أخرجه» أو: «رواه».



(١) ينظر: مقدمة «منحة المعبود»: (١/ ١٦ - ١٧).

«مُسند» الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)

اسم المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيباني، وهو أشهر من أن يُعرف به.

ترتيبه الإجمالي للكتاب:

رتب المؤلف كتابه على مسانيد الصَّحابة، ويذكر أحاديث الصَّحابة من الرِّجال ثم النِّساء.

ولا يرتب الأحاديث في هذا الكتاب على الأبواب، ولا على الموضوعات، بمعنى أن الأحاديث المروية تحت مسند الصَّحابي بعضها في الصَّلاة، وبعضها في الزَّكاة ... وهكذا بدون ترتيب موضوعي.

ترتيبه التَّفصيلي:

(١) بدأ المُسند بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة، وجعل أحاديث الخُلفاء الأربعة بحسب ترتيبهم في الفضل، فبدأ بمسند أبي بكر الصِّديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم مُسند عُمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم عُثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

(٢) يبدأ المُسند بقوله: مسند فلان من الصَّحابة، ثم يسوق أحاديثه دون ترتيب.

(٣) يرتب حسب البلاد: أسانيد المكيين، أسانيد المدنيين.

(٤) بعد العشرة المبشرين بالجنة ذكر مسانيد أربعة من الصَّحابة، ثم ذكر مسند أهل البيت، ثم مسند مشاهير الصَّحابة، ثم مسند المكيين، ثم المدنيين ... وهكذا، ثم مسند النِّساء، وفي وسط مسند النِّساء ذكر مسند القبائل.

(٥) قد يُفرِّق أحاديث بعض الصَّحابة في أكثر من موضع، وربما ساق أحاديث صحابي في مُسند صحابي آخر، قد يكون لفائدة إما لمتابعة أو شاهد، وهذا ليس بكثير.

(٦) يُكرر الأحاديث كثيرًا في مُسند الصَّحابي، وفي هذا التَّكرار فوائد؛ لأنه يذكر زيادات في بعض الروايات لا تكون في روايات أخرى.

(٧) يجمع المتابعات التي تكررت في المسند، سواء كانت تامة أو قاصرة.

طريقته في التَّخريج:

هي: الرِّواية بالإسناد فالإمام أحمد يروي أحاديث المُسند بإسناده، على أنه قد يعلق بعض الرِّوايات، فالأصل في طريقة الإمام أحمد في التَّخريج هي الرِّواية بالإسناد عن شُيوخه إلى آخر الإسناد.

والعبارة الاصطلاحية للتَّخريج من المُسند: «أخرجه» أو: «رواه».

ولا يحكم على الحديث إلا قليلًا أو نادرًا، وعدم حُكمه على الأحاديث هو السَّبب الذي جعل البعض في تعريفهم للتَّخريج يقولون: إنَّ بيان درجة

الحديث ليست من التَّخريج، وهو ما يُسمَّى الاستدلال بالصَّنيع.

وإذا كان الحديث معلولًا بإبدال صحابي بصحابي، فهو يضعه في مُسند الصَّحابيين ولا يتكلم عليه.

ومن أهم فوائد المُسند أنه جمع المُتابعات التي تكررت في المُسند، سواء كانت تامة أو قاصرة، وهذه الفائدة ليست خاصة بمُسند الإمام أحمد فقط، بل بكتب المَسانيد كلها.



مُسند الإمام أبي يعلى الموصلي

التعريفُ بالمؤلِّف[١]:

هو: الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى ابن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، محدِّث الموصل، وصاحب «المسند» و «المعجم».

ولد: في ثالث شوال، سنة عشر ومئتين، فهو أكبر من النسائي بخمس سنين، وأعلى إسنادًا منه.

لقي الكبار، وارتحل في حداثته إلى الأمصار باعتناء أبيه وخاله محمد ابن أحمد بن أبي المثنى، ثم بهمته العالية.

وسمع من: أحمد بن عيسى التُّستَري، وأحمد بن إبراهيم الموصلي، وأحمد بن منيع، وغيرهم.

حدث عنه: الحافظ أبو عبد الرَّحمن النَّسائي في «الكنى»، وحمزة بن محمد الكناني، والطبراني، وآخرون.

وقال أبو عبد الله الحاكم: «كنت أرى أبا علي الحافظ مُعجبًا بأبي يعلى الموصلي، وحفظه وإتقانه، وحفظه لحديثه، حتى كان لا يخفى عليه منه

---

(١) ينظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٧٠٧ - ٧٠٨)، «العبر»: (٢/ ١٣٤)، «السير»: (١٤/ ١٧٤)، «الوافي بالوفيات»: (٧/ ٢٤١)، «مرآة الجنان»: (٢/ ٢٤٩)، «البداية والنِّهاية»: (١١/ ١٣٠)، «النجوم الزاهرة»: (٣/ ١٩٧)، «طبقات الحفاظ»: (ص: ٣٠٦).

إلا اليسير». ثم قال الحاكم: «هو ثقة، مأمون»[١].

وفاته: توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سنة سبع وثلاثمائة (٣٠٧هـ).

التَّعريفُ بالكتاب:

اتبع الإمام أبو يعلى الموصلي في مسنده المنهج الآتي:

١- صنَّف أبو يعلى مسنده على طريقة مسانيد الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وقد بدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، وانتهى الموجود منه بمسند سَهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

٢- لم يذكر مسند عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في هذا المسند (الصغير)، وقد ذكره في المسند (الكبير)[٢]، والسبب في عدم ذكره ربما سقط سهوًا من النساخ، وربما حذفه راوي المسند، وربما غير ذلك، وليس السبب في ذلك هو موقف أبي يعلى من الخليفة عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بدليل أنه أخرج له في المسند الكبير، ويتضح ذلك من إحالات الهيثمي عليه.

٣- بعد أن انتهى من مسانيد العشرة ذكر مسانيد بقية الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بغير ترتيب معروف؛ هل على الحروف، أم القبائل، أم السبق في الإسلام ... وهكذا.

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهبي: (٧/ ١١٢).

(٢) يعرف الفرق بين المسندين بالراوي، فالمسند الكبير يروى عن أبي يعلى من طريق ابن المقرئ، أما الصغير فيروى عن أبي يعلى من طريق أبي عمرو بن حمدان. ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ١٨٠).

٤- يحافظ على ألفاظ الأداء بدقة، كحدثنا، وأخبرنا، وسمعت ... وهكذا.

عدد أحاديثه:

وعدد أحاديث المطبوع (٧٥٥٥) حديثًا.

منزلته:

١- وهذا المسند له منزلة كبيرة، وغالب أحاديثه تدور بين الصَّحيح والحسن، وفيه بعض الضَّعيف على قلة[1].

٢- له أسانيد عالية كثيرة؛ نظرًا لأنه سمع من الكبار، من أمثال أحمد بن حاتم الطويل (ت٢٢٥هـ)، ولذلك كان بينه وبين النبي ﷺ لبعض روايات الأحاديث ثلاثة أنفس، كما ذكر تلميذه ابن حبان في ترجمته من كتاب الثقات.

- كيفية تخريج الحديث من مسند أبي يعلى:

إذا أردت أن تخرِّج حديثًا من مسند أبي يعلى فعليك باتباع الخطوات التالية:

---

(١) قال محقق المسند: «لقد قمت بدراسة ألف من أحاديث مسند أبي يعلى، فوجدت فيها ثلاث وخمسين ومائة حديث ضعيفة، وما بقي منها فهو صحيح أو صحيح لغيره أو حسن أو حسن لغيره، وباستخراج نسبة الأحاديث الضعيفة التي لا تصلح للاحتجاج نجدها ٣, ١٥٪ تقريبا، وهذه النسبة تدل أولًا على نظافة هذا المسند، وتجسد لنا بشاعة الإهمال الذي يلقاه مثل هذا المصنف العظيم». (ينظر مقدمة مسند أبي يعلى صـ٢١).

١- معرفة الرَّاوي الأعلى للحديث المراد تخريجه؛ لأنَّ أبا يعلى رتبه بحسب مسانيد الصَّحابة، أما إذا لم يَعرِف الصَّحابي فلا يُمكنه أن يخرِّج الحديث بهذه الطَّريقة، لا من مسند أبي يعلى ولا من غيره من المسانيد.

٢- إذا عرف الباحث الصَّحابي فعليه أن يحدد في أي الأجزاء وفي أي الصَّفحات تبدأ أحاديث هذا الصَّحابي، وذلك عن طريق الفهارس الموجودة في آخر كل جزء، فإنها تذكر لك الصَّحابي ثم تحدد الجزء الذي توجد فيه مروياته وبيان رقم الصحيفة.

٣- بعد أن تعرف رقم الجزء ورقم الصفحة اطلب الجزء المراد.

٤- إذا كان راوي الحديث من المقلِّين في الرواية فاقرأ أحاديثه كلها لتصل إلى حديثك المراد تخريجه، أمَّا إذا كان راوي الحديث من المكثرين فعلى الباحث أن تهدأ نفسه، وأن تثبت يداه وقدماه أمام صاحب هذا المسند الكبير للوقوف على الحديث.

٥- بعد الوصول للحديث الذي تريد تخريجه تقول: أخرجه أبو يعلى في المسند، في جزء كذا، صفحة كذا، ورقم الحديث كذا إن وجد.

وأبو يعلى له مسندان، مسند كبير ومسند صغير، فالصَّغير ليس فيه مُسند سيدنا عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والتَّفرقة بين المسندين بالراوي، فالصغير رواه عن أبي يعلى محمد بن أحمد بن حمدان الحيري (ت ٣٧٦هـ).

وأما المسند الكبير رواه عن أبي يعلى محمد بن إبراهيم بن علي المعروف بابن المقرئ (ت٣٨١هـ).

فابن عساكر غالبًا يدخل إلى المسند من طريق ابن المقريء، وعلى هذا تكون الرواية من المسند الكبير كما في تاريخه، قال: أنبأنا أبو الفرج سعيد بن أبي الرجا بن أبي منصور شفاها أنبأنا منصور بن الحسين بن علي بن القاسم بن داود الكاتب وأبو طاهر أحمد بن محمود قالا أنبأنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ نا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بالموصل نا أبو الوكيع نا أبو الربيع الزَّهراني سليمان بن داود أنبأنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة قال قال كعب: «لن تزال الفتنة مرامًا بها لم تبد من قبل الشَّام»[1].

طريقته في التخريج:

هي الرواية بالاسناد، فأبو يعلى يروي أحاديث باسناده عن شيوخه إلى آخر الاسناد، والعبارة الإصطلاحية للتخريج أن نقول: أخرجه أبو يعلى في مسنده.



---

(١) ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر (١/ ١١٦، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٧٤، ١٩٧، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٨٥) وفي باقي الأجزاء من تاريخ دمشق.

ثانيا: المعاجم[(١)]

المعجم الكبير للطَّبراني

اسم المؤلف: هو: سُلَيمَان بن أَحمَد بن أَيُّوبَ بنِ مُطَيِّر، أَبُو القَاسِم، اللَّخمِيّ، الشَّامِيّ، الطَّبَرَانِيّ.

و(الطَّبَرَانِيّ) نسبة إلى طبرية، وهي مدينة من الأردن[(٢)]، وهي مطلّة على بحيرة طبريّة[(٣)].

التَّرتيب الإجمالي للكتاب:

رتب أحاديث هذا الكتاب على مسانيد الصَّحابة مع ترتيب الصَّحابة على حُروف الهجاء، وقسمهم إلى رِجال ونساء[(٤)].

التَّرتيب التَّفصيلي للكتاب:

١ - بدأ بذكر الخلفاء الرَّاشدين على ترتيب خلافتهم، ثم أتبعهم بذكر بقية العشرة المبشرين بالجنة، لئلا يتقدَّمهم أحدٌ غيرُهم وذلك لفضلهم.

---

(١) المعاجم: هي الكتب التي تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء، ينظر: «الرسالة المستطرفة» للكتاني ص١٣٥.

(٢) «الأنساب» للسَّمعانيّ: (٩/ ٣٣).

(٣) «مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع» لصفي الدين البغدادي: (٢/ ٨٧٨).

(٤) الإمام الطبراني ألف ثلاثة معاجم: الكبير، والأوسط، والصَّغير، ولكن منهجه في الكبير يختلف عن منهجه في الأوسط والصغير؛ لأنه رتب المعجم الكبير بحسب الراوي الأعلى، وهو الصحابي في الغالب، أما بالنسبة للأوسط والصغير فرتبه بحسب الراوي الأدنى، وهو شيخه مباشرة. ينظر: «طرق تخريج الحديث» للدكتور سعد الحميد(ص: ١٠٠).

٢- ذكر بقية الصَّحابة مبتدئًا بأصحاب الأسماء من الرجال، ثم أصحاب الكنى منهم، ثم ذكر النساء مثل ذلك، وجعل ترتيب أصحاب الأسماء بحسب الحرف الأول فقط من اسم الصحابي، بحيث يذكر (مَن اسمُه فلان) ثم (مَن اسمُه فلان) ... وهكذا.

٣- يبدأ في ترجمة الصَّحابي بالحديث عن نسبه، ثم صفته، ثم وفاته، ويذكر ما لديه من آثار متعلقة بذلك، فإن لم يعثر على شيء من ذلك تركها دون التزام بهذا الترتيب كما فعل في ذكره لأُبي بن مالك القشيري، وأُبيّ بن عمارة، وأُسيد بن ظهير، حيث ذكرهم وبعض ما أسندوه فقط.

٤- يذكر بعد ذلك عنوان ما أسنده هؤلاء الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عن رسول الله ﷺ، فإذا اجتمعت مجموعة من الأحاديث في موضوع ما، عَنوَن لها داخل مسند الصحابي بعنوان مناسب لها، فيقول مثلًا: (بَاب ما جَاء فِي فَسَادِ النَّاس عِندَ إِظهَار الخُمُور، وَاستِحلَال الحَرِيرِ وَالفُرُوج) كما في (مسند أَبِي عُبَيدَةَ بنِ الجَرَّاح)، ومن ذلك أيضًا ما جاء في (مسند أُسَامَة بنِ شَرِيكٍ)، حيث قال: «بَابُ مَا جَاء فِي لُزُوم الجَمَاعَة، وَالنَّهي عَن مُفَارَقَتِهَا وَغَير ذَلِك) ... وغير ذلك كثير.

٥- إذا كانت الأحاديث الواردة تتعلَّق بموضوعات شتَّى في أبواب العلم تركها من غير تبويب لها؛ بل يسردها سردًا غير متقيِّد بترتيب معيَّن كما هي عادة أصحاب المسانيد، وقد فعل ذلك في مسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وغيرهم كثير.

٦- إذا كان الصحابيّ مُكثرًا ذكر بعضَ أحاديثه، وإن كان مُقِلّا من الرِّواية ذكر حديثه أجمع.

٧- قد يذكر اسم الصَّحابي فحسب دون ذكر شيء عن أخباره أو روايته عن رسول الله ﷺ، كما فعل في (لبيد بن عبد الله)، وهذا نادر الوقوع.

وأشار الحافظ ابن حجر إلى هذا النوع فقال عنه: ذكره الطّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، ولم يذكر له شيئًا[١].

٨- إذا كان الصحابي مُكثرًا، فإنه يقسم مروياته بحسب الرواة عنه من صحابة أو تابعين، فإذا روى عن الصحابي عددٌ من التابعين أتى الطبرانيُّ بأحاديث كل واحد منهم عن هذا الصحابي على حِدة، تحت عنوان خاصٍّ بذلك، يَذكر فيه التابعيَّ عن الصحابيِّ، كما فعل في ترجمة (جُبيرِ بنِ مُطعِمِ بنِ عَديٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، فقال: ([سُليمَانُ بنُ صُرَدٍ، عَن جُبيرِ بنِ مُطعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، [عبدُ الرَّحمَنِ بنُ أَزهرَ، عن جُبيرِ ابنِ مُطعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، [نافِعُ بنُ جُبيرِ بنِ مُطعِمٍ، عَن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، [سعيدُ ابنُ المُسيِّبِ، عن جُبيرِ بنِ مُطعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، [إبراهيمُ ابنُ عبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَوفٍ، عن جُبيرِ بنِ مُطعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]).

وقد يجعل ذلك التقسيم أيضًا في رواية الصحابة بعضهم عن بعض، وذلك في كبار الصحابة ممن أسلم قديمًا، كما فعل في ترجمة (بِلَالِ بنِ رَباحٍ مُؤَذِّنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)، فقال: ([أَبُو بَكرٍ الصِّدِّيقُ، عَن بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]، [عُمَرُ بنُ الخطَّابِ، عَن بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]، [عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ، عَن بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]،

---

(١) ينظر: «الإصابة» لابن حجر: (٩/ ٢٩٢) ط. دار هجر.

[عَبدُ اللهِ بنُ مَسعُودٍ، عَن بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، [أَبُو سَعِيدٍ الخُدرِيُّ، عَن بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، [البَرَاءُ بنُ عَازِبٍ، عَن بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، [أَبُو هُرَيرَةَ، عَن بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، [عَبدُ اللهِ ابنُ عُمَرَ، عَن بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، [كَعبُ بنُ عُجرَةَ، عَن بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ... وذكر غيرهم، ثم باقي كبار التابعين).

٩- إذا اشترك مجموعة من الصحابة في اسم واحد، أفرد لهم الطبراني بابًا خاصًّا يذكر فيه أفراد هذا الاسم، ويُعنوِن له بعبارة (بابُ مَن اسمُه كذا)، ومن ذلك قوله: ([بَابُ مَنِ اسمُهُ جَابِرٌ]، [بَابُ مَنِ اسمُهُ حَمزَةُ]، [بَابُ مَنِ اسمُهُ الحَارِثُ]، [بَابُ مَنِ اسمُهُ خُزَيمَةُ]) ... وغير ذلك كثير.

١٠- قد يذكر الطبرانيُّ كلمة: (باب) مُطلقًا، دون أن يقيِّده بذكر شيء، وهذا ما يطلق عليه البعض (التراجم المرسلة)، وهي التي أُرسلت فلم يُذكر المعنى الذي تدل عليه الأحاديث المذكورة تحتها، واكتفى عنها بكلمة العنوان: (باب)، وهي تدل على وجود صلة من نوع ما بين ما بعدها، وما قبلها من الأحاديث، ومن ذلك ما جاء في (مسند أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بعنوان: (مُحَمَّدُ بنُ سِيرِينَ، عَن أُمِّ عَطِيَّةَ)، فقد أتبعه بعنوان: (باب)، وذكر بعد ذلك أحاديث تشترك مع ما قبلها في كونها مروية عن (محمد بن سيرين، عن أم عطية)، وكونها أيضًا في شئون تخص النساء، إلا أنها تختلف في نوع الموضوع الذي تتحدَّث عنه.

١١- لم يكن من همِّ الطبراني في «المعجم الكبير» أن يجمع الصحيح من حديث الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فحسب؛ بل جمع فيه بين الصحيح والحسن

والضعيف، وغيره، ولم يكن الطبرانيُّ بِدعًا في صنيعه هذا؛ بل هي طريقة جرى عليها المصنِّفون في المعاجم قبله؛ لأنَّ قصدهم كان جمع مَن يقع لهم مِن مسند ذلك الصحابي، ثم يتركون أمر التَّمييز بين الصَّحيح والضَّعيف لمن يجيء بعدهم.

١٢ - إذا دارت عدة أحاديث لصحابيٍّ حول موضوع واحد، ووجد أن من المصلحة واستكمالًا للفائدة أن يُدخِل بينها أحاديثَ في نفس الموضوع من رواية صحابة آخرين لم ير بأسًا في ذلك، مثاله: ما جاء في (مسند أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، حيث جاء فيه أحاديث عن الصَّرف، تحت عنوان: (بَابٌ فِي الصَّرفِ)، ثم أعقبها بروايات عن ابن عباس في الموضوع نفسه، ثم عاد فقال: (تَمَامُ حَدِيثِ أُسَامَةَ ابنِ زَيدٍ).

١٣ - اعتنى الطبراني اعتناءً ظاهرًا بذكر النُّصوص التاريخية داخل معجمه الكبير، وترجع تلك العناية لكون الكتاب مُرتبًا على أسماء الصَّحابة، وكما نعلم أنَّ الصحابة ليسوا على درجة واحدة، لا من حيث الشهرة، ولا من حيث قربهم من النبي ﷺ، بل هم متفاوتون؛ فكلَّما كان الصحابي مشهورًا كلَّما توافرت دواعي معرفة أخباره وأحواله، ومِن ثَمَّ يتناقلها الإخباريون في تصانيفهم.

وهذا يفسِّر لنا السَّبب في أنَّ كثيرًا من الصَّحابة، ممن ذكرهم الطبراني في معجمه، لم يذكر شيئًا يتعلق بأخبارهم وأحوالهم.

وطريقته في عرض أخبار الصَّحابة أن يبدأ بذكر ما يدل على نسب الراوي، وما يتعلَّق بصفاته الخَلقية والخُلُقية، وما يتعلق بوفاته وزمن ذلك، كقوله: (نِسبَةُ أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ)، (صِفَةُ أَبِي بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ)، (سِنُّ أَبِي بَكرٍ وَخُطبَتُهُ، وَوَفَاتُهُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ)، ثم يُتبع ذلك بما أسنده الصحابي عن رَسُولِ اللهِ ﷺ من الأحاديث المرفوعة كقوله: (مِمَّا أَسنَدَ أَبُو بَكرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ).

وأحيانًا يُخالف هذا الترتيب فيجعل ما يتعلَّق بوفاته بعد ذكره للأحاديث المرفوعة ليكون آخر ما يذكره في ترجمة الراوي.

وأحيانًا يتعرَّض للخلاف في وفاة الرَّاوي مع التَّرجيح أحيانًا أو بدونه[1].

طريقة الإمام الطَّبراني في التَّخريج: هي التَّخريج بالرِّواية، وأنه لا يحكم على الحديث خلال الكتاب إلا قليلًا جدًّا أو نادرًا.

كذلك لا يذكر الخلاف على الرَّاوي إلا قليلًا، وقد بلغت الأحاديث التي أعلها بالخلاف على الرَّاوي تزيد على الثلاثمائة، وإذا حصل خلاف يذكره دون أن يُحيل على موضع الصَّحابي الآخر، مثلًا لو روى عن ابن عمر وللحديث رواية عن زيد بن ثابت يقول: ورواه فُلان، عن فُلان، عن زيد بن ثابت. وأحيانًا يُرجح وأحيانًا لا يُرجح.

---

(١) مستفاد من محاضرات شيخنا الأستاذ الدُّكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، حفظه الله تعالى.

أهم مميزاته:

(١) يعتبر «المعجم الكبير» للطبراني من مصادر السُّنة النبوية الأصيلة ذات الأهمية الجليلة.

(٢) يعتبر من الموسوعات الكبيرة المسندة.

(٣) اشتماله على كثير من الزوائد على الكتب الستة.

(٤) يُعَد من أبرز المصادر الأصيلة في معرفة الصحابة، وذكر أنسابهم ووفياتهم وفضائلهم.

(٥) عناية الإمام الطبراني بذكر المتابعات، ففي موضع ذكر أكثر من خمس عشرة متابعة لحديث واحد[١].



---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه الطبراني من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها: عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنِّي رَجُلٌ أَسْرُدُ الصَّوْمَ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ». ينظر معجم الطبراني (٢٩٦٢ - ٢٩٧٧).

ثالثًا: كُتب الأطراف

الأطراف لغة:

جمع طرف، ومعناه النَّاحية والطَّائفة من الشَّيء، والمعنى الثَّاني هو المقصود، حيث أطلقت الأطراف على كتابة جُزء من الحديث، أو طرَف منه يدل على بَقيته.

وفي الاصطلاح:

ذكر طرَف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التَّقييد بكُتب مخصوصة[١].

وكُتب الأطراف: هي الكُتب التي تجمع أحاديث كتاب، أو أكثر، مع ترتيبها على مسانيد الصَّحابة، ثم تذكر طرفًا من متن الحديث يُشير إلى بقية الحديث مع ذكر أسانيد تلك المتون مرتبة على مسانيد الصحابة مع ترتيبهم في الذكر هجائيا من الألف إلى الياء حسب أسمائهم ثم كناهم ثم ذكر المبهم منهم مثل رجل أو امرأة مرتبين هجائيا بحسب من روى الحديث عن هذا الصحابي المبهم، ثم ذكر الروايات المرسلة مرتبة بحسب ترتيب الرواه المرسلين لها على حروف المعجم.

وهي نوع من المصنَّفات الحديثيَّة يَذكر فيها أهلها حديث الصَّحابي

---

(١) ينظر: «نخبة الفكر» لابن حجر: (ص: ٢٠٩)، و«الرسالة المستطرفة» للكتاني: (ص: ١٦٨).

مُفردًا كأهل المسانيد، إلا أنهم لا يذكرون من الحديث إلا طرفًا منه يدل على بقيته، ثم يجمعون أسانيد ذلك الحديث ويذكرونها إما على سبيل الاستيعاب، وإما مُقيَّدًا بكتاب أو بكُتب مَخصوصة[١].

وقد استعمل المحدِّثون الأطراف بمعنى كتابة طرف الحديث الدال على بقيته، ولعل أول مَن استعمل الأطراف هو محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) مع شيخه عبيدة بن عمرو السلماني (ت قبل ٧٠هـ).

قال محمد بن سيرين: «كنت ألقى عبَيدَة بأطراف فأسأله»[٢].

وبدأت هذه الطَّريقة تنتشر بين صفوف المحدِّثين، ومن ذلك ما قاله يزيد بن زُريع: «كان هشام بن حسَّان لا يُملي على أحدٍ، فكلمناه أن يُملي علينا قال: جيئوا بأطراف. فأتيتُ أنا وإسماعيل بن عُليَّة وهارون الشَّامي بن أبي عيسى وكان كاتبًا، وأبو عوانة معنا، وسلام بن أبي مُطيع وأبو جزي القصاب، فقلنا لهشام: حدثنا ما كان عن ابن سيرين وحفصة ومشيختك، وما كان عن الحسن فاتركها، فجعل هشام يُملي على هارون وأنا على يمين هارون قاعد وإسماعيل عن يساره ...»[٣].

ومن هنا يظهر لنا أن تسمية تلك الكتب اصطلاحا بكتب الأطراف ليس لكونها تقتصر على أطراف متون الأحاديث فقط مثل بعض فهارس

---

(١) ينظر: «تدريب الرَّاوي» للسيوطي: (٢/ ٦٠٠). دار طيبة.

(٢) ينظر: «تاريخ ابن أبي خيثمة»: (٣/ ١٤٠)، «العلل ومعرفة الرِّجال» لأحمد: (٢/ ٧٨).

(٣) ينظر: «المجروحين» لابن حبان: (١/ ٣٤١).

الكتب المعاصرة ولكن لكون المقصود الأصلي منها هو الوصول إلى أطراف متون الأحاديث في المواضع المتعددة من كل كتاب مع جمع طرق كل حديث في الكتاب أو الكتب بطريقة حاصرة وبذلك تعتبر كتب الأطراف من كتب التخريج للسند والمتن بدقة[١].

سبب التَّسمية بكتب الأطراف:

هو ذكر طرَف من المتن يشير إلى بقية الحديث، وهي مرتبة على المسانيد، وهذه التَّسمية للإشارة إلى أنَّ المقصود الأصلي من صنعة الحديث هو البحث عن تمييز المقبول من المردود منها للاستفادة بها في الأحكام الشَّرعية.

ومن المؤلفات في كُتب الأطراف:

«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»

نُبذة عن مُؤلف الكتاب:

اسمه:

يوسف بن الزَّكي عبد الرَّحمن بن يُوسف بن عبد الملك بن يُوسف بن علي بن أبي الزهر القُضاعيّ الكلبيّ[٢].

---

(١) ينظر: «الحافظ العراقي وأثره في السنة» لاستاذنا الدكتور أحمد معبد عبد الكريم (٥/ ٢١٧٣).

(٢) ينظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذَّهبي: (٤/ ١٤٩٨)، «فوات الوفيات» لابن شاكر: (٤/ ٣٥٣)، «الوافي بالوفيات» للصفدي: (٢٩/ ١٠٦)، «طبقات الشَّافعية الكبرى» =

نسبه:

ينتسب الإمام المزي من حيث العرق إلى قُضاعة، وهي شعب عظيم يشتمل على قبائل كثيرة، منهم «كلب» قبيلة الإمام المزي، فهو القضاعي الكلبي وبلى وجهينة وغيرها، وأما من حيث البلاد فينسب إلى أكثر من مكان فهو حلبي نسبة إلى حلب؛ لأن مولده بظاهرها، ومِزي نسبة إلى المزة لنشأته بها، وقد غلبت عليه هذه النسبة، وهو دمشقي لأنه استوطنها إلى أن توفي.

كنيته ولقبه:

يكنى الحافظ المزي بأبي الحجاج، أما لقبه فهو جمال الدِّين.

مولده:

أدق تاريخ في تحديد مولد المزِّي باليوم والشهر والسنة، قال الوادي آشي: «... ونقلت من خطه أن مولده في العاشر من ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وستمائة بحلب»[1].

نشأته:

نشأ المزي في بيت عالم صالح، له عناية ظاهرة بكتاب الله تعالى تلاوة وتدبرًا، وإقراء، فوالده الشَّيخ الصالح المقرئ العالم، ولا شك

= للسُّبكي: (١٠/ ٣٩٥، وما بعدها)، «الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثَّامنة»: (٦/ ٢٢٨ - ٢٣٣)، «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي: (ص: ٢٦)، «البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السَّابع» للشوكاني: (٢/ ٣٥٣).

(١) ينظر: البرنامج للوادي آشي: (١/ ٩٧).

أن لخصاله الحميدة أثرًا في أفراد أسرته ومن بينهم الابن النَّجيب يُوسف المزِّي، فقد غرس في نفسه منذ النَّشأة الأولى قراءة القرآن والتَّعلم مع الصَّلاح والتُّقى، وبعد أن حفظ المزِّي القرآن العظيم اتجه للتَّفقه في الدِّين، فقرأ شيئًا[1] من الفقه على مذهب الشَّافعي، وتفقه له مدة ثم تعلم العربية والتَّصريف واللغة، وما زال مُثابرًا حتى برع فيها.

طلبه للحديث:

يظهر من تتبع حياة المزِّي ومراحل حياته أنه صاحب عقلية منظمة منذ صغره، حيث يقول تلميذه وخريجه ابن عبد الهادي: «وحفظ القرآن في صغره، وقرأ شيئًا من الفقه وتعلم العربية والتَّصريف واللغة، وشرع في طلب الحديث بنفسه في سنة خمس وسبعين»[2].

طلبه للعلم:

لم يقتصر المزي على لون واحد من ألوان المعرفة، فقد قرأ الكثير وبرع في اللغة والتصريف حتى وصفه ابن حجر: «وأتقن اللغة والتَّصريف». ونعته الذهبي بالمعرفة فيهما والمشاركة في علوم شتى، فقال: «وكان عارفًا بالنَّحو والتَّصريف بصيرًا في اللغة، يشارك في الفقه والأصول، ويخوض في مضايق المعقول». بل قال الصَّفدي: «ولم أر في أشياخي بعد شيخنا

---

(١) قرأ شيئًا: أي قرأ كتابًا كاملاً على شيخ ففتح له مغاليقه، وأزال مشكلاته، فهذه هي العادة في هذه الأزمان.

(٢) ينظر: «الطَّبقات» لابن عبد الهادي: (٤/ ٢٧٥).

أثير الدِّين أبي حيَّان في العربية مثله، خُصوصًا في التَّصريف واللغة».

وقال الإمام السُّبكي: «ومن الفوائد غير الحديثية عنه مما يدل على تبحره في لسان العرب، وقد كانت الأئمة إذا قرؤوا الحديث بحضرته جبنوا، وقيل: لم يسلم قارئ بحضوره من رده عليه، وقرأ عليه أبو العباس ابن تيمية جزءا فرد عليه في غير موضع في الأسماء وغيرها»(١).

مهنة المزي:

يبدو أنَّ المزي كان يشتغل بنسخ الكتب النَّافعة وبيعها، سيما وأن خطه كان مليحًا متقنا، وكتابته حلوة، وقال ابن عبد الهادي والذَّهبي: «ونسخ بخطه المليح المتقن لنفسه ولغيره».

ومما نسخه بخطه لغيره كتابيه «تهذيب الكمال»، و«تحفة الأشراف»، فكان عند التقي السُّبكي نسخة من «تهذيب الكمال» بخط المزي، ونقل منها وأجاب على إشكالات حصلت لبعض في هذه الكتب، محتجًّا بما في نسخة المزي عنده بخطه.

والمزي الذي عاش في عفاف وتصون وديانة يعيش من كسب يده، ولو اضطره ذلك إلى بيع أصله من «تهذيب الكمال» بخطه.

وفاته:

بعد حياة دامت نحوًا من ثمان وثمانين سنة قضاها الحافظ المزيّ

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/ ٤٢٩).

في الجِدِّ والاجتهاد والعلم والعمل والصَّلاح والإصلاح تمرَّض أيامًا يسيرة مرضًا لا يشغله عن شهود الجماعة، وحضور الدروس، وإسماع الحديث، وبعد وفاته جمع الحافظ العلائي جُزءًا سماه: «سلوان التَّعزي عن الحافظ المزي».

تسمية الكتاب:

صرح الحافظ المزيّ في مقدمة الكتاب بتسميته فقال: وسمَّيته: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»[1].

وقد أطلق عليه تلامذته كتاب الأطراف اختصارًا كابن عبد الهادي، والذَّهبي، والحسيني.

موضوع الكتاب:

جمع أطراف أحاديث الكُتب السِّتة، وبعض لواحقها مُرتبة على المسانيد، حيث قال المزي: «فإني عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى- أطراف الكتب السِّتة التي هي عُمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام، وهي:

١- صحيح محمد بن إسماعيل البُخاري

٢- وصحيح مُسلم[2] بن الحجاج النَّيسابوري.

---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١/ ٣).

(٢) يجب على الباحث التَّفرقة بين صحيح مُسلم ومقدِّمة الكتاب، وقد أشار إلى التَّفرقة بينهما عددٌ من العلماء، فمسلمٌ لم يشترط فيها ما شَرَطَهُ في الكتاب من الصِّحَّة، فلها =

٣- وسُنن أبي داود السجستاني.
٤- وجامع أبي عيسى التِّرمذي.
٥- سُنن أبي عبد الرَّحمن النَّسائي.
٦- وسُنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني، **وما يجري مجراها من:**
٧- مقدِّمة كتاب مُسلم.
٨- وكتاب «المراسيل» لأبي داود.
٩- وكتاب «العلل» للترمذي، وهو الَّذي في آخر كتاب «الجامع» له.
١٠- وكتاب «الشَّمائل» له.
١١- وكتاب «عمل اليوم والليلة» للنَّسائي[١].
وأما عدد أحاديثها ١٩٦٢٦ حديثًا.

الغرض من تأليفه:

إنَّ الغرض من تأليف هذا الكتاب هو جمع أحاديث الكُتب السِّتة وما يلتحق بها، بطريقة يسهل على القارئ معرفة أسانيدها في موضع واحد، وما يتبع ذلك من الفوائد الحديثية، مع الدلالة على أماكن وجودها في الكُتب التي أخرجتها.

= شَأن ولسَائِرِ كتابه شَأن آخر، وأيضًا صنيع الإمام مسلم في مقدمته، فقد ذكر فيها عددًا من الأحاديث بها انقطاع وأُخر فيها مقال، فدلَّ على أنه لم يشترط فِي المقدمة مَا اشترطه في الصحيح؛ ولذلك عند تخريج حديث من المقدِّمة نقول: «أخرجه مُسلم في مقدِّمة صحيحه»، ولا نكتفي بقولنا: «أخرجه مُسلم في صحيحه».

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١/ ٤).

موارد الكتاب:

(١) «أطراف الصَّحيحين» لأبي مسعود الدِّمشقيّ المتوفى سنة (٤٠٠هـ)[١]، وقد اعتنى بكتابه وأتقنه فأثنى عليه الذَّهبيّ قائلًا: «جوّد تصنيف أطراف الصَّحيحين وأفاد ونبه»[٢].

(٢) «أطراف الصَّحيحين» لخلف بن حمدون الواسطيّ المتوفى سنة (٤٠١هـ)[٣].

وكانت له عناية بصحيحي البُخاري ومُسلم وعمل تعليقة أطراف الكتابين، ووصفه ابن عبد الهادي بأنه أكثر معرفة من خلف الواسطيّ[٤].

(٣) أطراف الموطأ للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت٤٤٤هـ).

قال ابن حجر: «وصنَّف الدَّاني أطراف الموطأ»[٥].

(٤) أطراف المُوطأ للخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ)، قال السُّيوطي: ولأبي بكر بن ثابت الخطيب كتاب «أطراف الموطأ».

---

(١) توجد منه قطعة من المجلد الرابع في المكتبة الظاهرية بدمشق من أطراف أبي مسعود في ١٤٢ ورقة، وهي برقم (٣٧٣)، وله نُسخة خَطيَّة في دار الكتب المصرية في ثلاثة مُجلدات.

(٢) ينظر: «تذكرة الحفاظ» للذَّهبي: (٣/ ١٨٠).

(٣) له نُسخة خطيَّة في المكتبة الظاهرية بدمشق وهي تحت رقم (١١٦٣).

(٤) ينظر: «الطَّبقات» لابن عبد الهادي: (٣/ ٢٦٦).

(٥) ينظر: «إتحاف المهرة» لابن حجر (مقدمة الإتحاف ص: ٧١)، «تنوير الحوالك» للسيوطي: (١/ ٨٠).

(٥) أطراف الكتب السِّتة: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي صاحب أطراف الصَّحيحين (ت٥٠٧).

قال ابن عساكر: «جمع ابن طاهر أطراف الصَّحيحين، وأبي دواد، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجه، فأخطأ في مواضع منها خطأً فاحشًا». وقال في كتابه «الأشراف» عن أطراف ابن طاهر، وهو أطراف السِّتة أيضًا: «جمع فيه أطراف السُّنن، وأضاف إليه أطراف الصَّحيحين وابن ماجه، فزهدت فيما كنت جمعته، ثم إني سبرتُه واختبرتُه فظهرت فيه أمارات النَّقص، وألفيته مُشتملًا على أوهام كثيرة، وترتيبه مُختل، راعى الحُروف تارة وطرحها تارة أخرى»[1].

(٦) أطراف الصَّحيحين للحافظ أبي نعيم عبيد الله بن حسن بن أحمد الأصبهانيّ (ت ٥١٧هـ).

قال الذَّهبيّ: «جمع أطراف الصَّحيحين، وانتشرت عنه، واستحسنها الفُضلاء، وانتقى عليه الشيوخ»[2].

(٧) «الإشراف على معرفة الأطراف» لأبي القاسم ابن عساكر المتوفى سنة (٥٧١هـ).

وقد اعتمد الحافظ المزيّ في «تحفة الأشراف» على «أطراف» ابن

---

(١) ينظر: «كشف الظُّنون» لحاجي خليفة: (١/ ١٠٣، ١١٦)، «الرِّسالة المُستطرفة» للكتاني: (ص: ١٢٦).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٩/ ٤٨٧).

عساكر، وأُعجب بترتيبه فرتب كتابه على نحو كتابه، وقد سطر المزيّ ذلك فقال: «ورتبته على نحو ترتيب كتاب أبي القاسم، فإنه أحسن الكل ترتيبًا، وأضفت إلى ذلك بعض ما وقع لي من الزِّيادات التي أغفلوها أو أغفلها بعضهم أو لم يقع له من الأحاديث، ومن الكلام عليها، وأصلحت ما عثرت عليه في ذلك من وهم أو غلط»(١).

الترتيب العام للكتاب:

قسم المزي تحفة الأشراف بعد المقدمة إلى كتابين: كتاب المسانيد، وما أضيف إليها من الموقوفات وغيرها، وكتاب المراسيل وما يلتحق بها، وما يجري مجراها.

أولًا: كتاب المسانيد:

جمع المزي فيه مسانيد الصَّحابة الذين لهم رواية في الكُتب السِّتة وما يجري مجراها، وبلغ عدد المسانيد ٩٨٦ مُسندًا، ضمت ١٨٣٨٩ حديثًا.

ولما كان أصحاب المسانيد فيهم الرِّجال والنِّساء، جعل المزي كُلًّا على حِدة، وبدأ بمسانيد الرِّجال وقسمها إلى بابين وفصلين على النَّحو الآتي:

١- باب الأسماء أو باب المشهورين بأسمائهم من الصَّحابة، ويبتدئ من المجلد الأول: الصَّفحة السَّابعة، حيث يبتدئ حرف الألف من الأسماء، وينتهي بالصَّفحة الثانية والعشرين بعد المائة من المجلد التاسع حيث ينتهي حرف الياء من الأسماء.

---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١/ ٣).

٢- باب ذكر من اشتهر بالكُنى من الصَّحابة، ولم يُعرف اسمه، أو اختلف في اسمه منهم[1].

٣- فصل فيمن اشتهر بالنِّسبة إلى أبيه أو جده، ونحو ذلك[2].

٤- **فصل** : ومن مُسند جماعة من الصَّحابة روى عنهم فلم يسموا، وقد رتب المزي كما قال أحاديثهم على ترتيب أسماء الرُّواة عنهم، وراعى في ترتيب أسماء الرُّواة عنهم تقسيمهم إلى أربعة فصول كما يلي:

-بدأ بالمعروفين أسمائهم من الرُّواة عمن لم يسم منهم.

-ثم بالمشهورين بالكنى من الرُّواة عمن لم يسم من الصَّحابة وعنون له المزي بالكُنى.

- ثم بمن نُسب إلى أبيه .

- ثم أسماء النِّساء عمن لم يسم، وقد ألحق المزي بهذا الفصل مسند جماعة من الصَّحابة روى عنهم فلم يسموا ثلاثة فصول هي :

- **فصل**: ومما رواه من لم يُسم، عمن لم يسم أيضًا عن النبي ﷺ.

-فصل منه جعله لما روته من لم تسم، عمن لم يسم، ورتبه على أسماء الرُّواة عمن لم تسم .

- **فصل**: ومما اجتمع فيه ثلاثة ممن لم يسم، وبهذا الفصل تمت

---

(١) ينظر : «تحفة الأشراف» (٩/ ١٢٣) .

(٢) ينظر : المصدر السابق (١١/ ١١٦) .

مسانيد الرِّجال، ثم أتبعها المزي بمسانيد النِّساء، ورتبها كالتالي:

- باب المشهورات أسمائهن من الصَّحابيات.

-باب الكُنى .

-المبهمات : ورتبه على أسماء الرُّواة عنهن كما فعل المبهمين وألحق بالمبهمات فصلين :

الأول : لما روته النِّساء عمن لم تسم .

الثاني : لما روى عمن لم تسم، عمن لم تسم .

ثانيا : كتاب المراسيل(١):

وقد قسم المزي كتاب المراسيل على نحو كتاب المسانيد فبدأه: بالمشهورين بأسمائهم، ثم بالمشهورين بكناهم، ثم بالمنسوبين بكناهم، ثم بالمنسوبين إلى أباءهم، ثم بالمبهمين ورتبهم حسب أسماء الرُّواة عنهم وألحق بهم فصلًا فيمن فيه راويين مبهمين، ثم بالنِّساء(٢) .

ترتيب الصَّحابة في الكتاب:

رتب المِّزي الأحاديث في الكتاب على مَسانيد الصَّحابة مع ترتيبهم على حُروف الهجاء في اسم الرَّاوي واسم أبيه.

---

(١) ينظر : «تحفة الأشراف » (١٣/ ١٣١) .

(٢) ينظر : « الحافظ المزي والتَّخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للدكتور عبد الرحمن طوالبة (١٨٩ وما بعدها).

ذكر أولًا: الرِّجال مُرتَّبين على حُروف الهجاء في أسمائهم ثم في كُناهم ثم المُبهمين من الرِّجال، ورتب المُبهمين على حسب الحرف الأول فما بعده فيمن روى عنهم.

ثم ذكر النِّساء على نفس ترتيب الرِّجال مُرتَّبات على حُروف الهِجاء في أسمائهم ثم في كُناهم ثم المُبهمات من النِّساء، ثم ذكر بعد ذلك المَراسيل.

وقد ألحق مَن نُسب إلى أبيه أو جده أو أمه أو غير ذلك كابن أبزى وابن أم مكتوم بالكُنى.

ترتيب الأحاديث تحت الصَّحابي:

إذا كان الصَّحابي مُكثِرًا رتب المزِّي أحاديثه على حَسب الرُّواة عنه على حروف المُعجم، ويضع تحت كل راوٍ أحاديثه التي رواها عن هذا الصَّحابي، فإذا كان التَّابعي قد أكثر من الرِّواية عن هذا الصَّحابي فإنه يُرتب الرُّواة عنه على حروف المُعجم أيضًا، ويضع تحت اسم كل تابع تابعي ما رواه عن هذا التَّابعي ... وهكذا؛ ولهذا التَّرتيب فائدة كبيرة لمعرفة ما إذا كان هناك سقطٌ في الإسناد أم لا؟

وإذا كان الحديث مرويًّا عن صحابيين ذكره في المُتقدم منهما هجاءً، ثم يُنبِّه في الثَّاني أنُّه ذكره في الأول.

مثال: قال المزِّي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: [خ م س] حديث: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ مِن عَرَفَةَ، وَأُسَامَةُ رِدفُهُ ...» الحديث.

(م) في المناسك (٤٧) عن زهير بن حرب، عن يزيد بن هارون، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عبّاس به.

(س) فيه (المناسك ٢٠٣) عن إبراهيم بن يُونس بن محمد، عن أبيه، عن حمّاد بن سَلمة، عن قيس بن سعد، عن عطاء بمعناه.

وحديث (خ) (الحجّ ٢٢ و٨٦) في مسند الفَضل بن عبَّاس - (ح ١١٠٢٦)[١].

ترتيب المصادر:

راعى المزي في ترتيبه في «تحفة الأشراف» الكتب السِّتة، فبدأ بالبخاري، ثم مُسلم، ثم أبي داود، ثم التَّرمذي، ثم النَّسائي، ثم ابن ماجه، وليس ذلك عدلًا منه على ما تعارف عليه العلماء من التَّرتيب على حسب المتابعة الأتم فالأقل، وإنما الَّذي جعله يُرتب هذا الترتيب أنه يذكر الترجمة أولًا فيقول مثلًا: «مالك عن نافع عن ابن عمر» ثم بعدها يذكر المصادر، فلما تساوت المتابعة راعى الكتب السِّتة.

قال المزي في «تحفة الأشراف» رقم (١٥١٤١) [خ م د س ق] حديث التَّسبيح للرِّجال والتَّصفيق للنِّساء. (خ) في الصلاة (٥٢٥) عن علي بن عبد الله - (م) فيه (الصلاة ٢٣: ١) عن أبي بكر بن أبي شيبة - وعمرو النَّاقد - وزهير بن حرب - (د) فيه (الصَّلاة ١٧٤: ١) عن قتيبة - (س)

---

(١) ينظر «تحفة الأشراف» ح رقم (٩٤).

فيه (الصَّلاة ٤٦٨: ١) عن قتيبة - ومحمد بن مثنى - (ق) فيه (الصَّلاة ١٠٤: ١) عن أبي بكر بن أبي شيبة - وهشام بن عمار - سبعتهم عن سُفيان بن عُيينة (به).

والدَّليل على أنَّ المزي يُراعي في تخريجه ما تعارف عليه العلماء من ترتيب المصادر على حسب المتابعة الأتم فالأقل، أنه في تهذيب الكمال أحيانًا يسوق أحاديث بأسانيده ويرتبها على حسب المتابعة الأتم فالأقل.

فالإمام المزي له طريقتان:

الطريقة التي سلكها في تحفة الأشراف وهي تقديم البخاري ثم مسلم ثم أبي داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجه.

والطريقة الأخرى التي سلكها الأئمة كالبخاري ومُسلم وغيرهما وهي طريقة المتابعة الأتم فالأقل واستخدمها في كتابه «تهذيب الكمال»[(١)]، والسَّبب الذي جعل الإمام المزي يخرج «تحفة الأشراف» على الترتيب المعروف ليس لأن منهج التخريج بالنِّسبة للأقدمين فيه شيء، ولكنه لأنه يخرج إسناد بحسب ترتيب الرُّواة ثم يسوق الأسانيد فتجده يرتبها حسب سند الطريق الذي قدمه.

وهذا المثال وغيره في صنيع المزي يدل على أنَّ مسلكه في «تحفة

(١) ينظر: ترجمة رقم (٣٧٥٥) ترجمة عبيدة بن سفيان بن الحارث بن الحضرمي، وذكر المزي إسنادًا وآخر رواية مسلم عن النَّسائي وابن ماجه؛ لأنَّ متابعة مسلم متابعة قاصرة.

الأشراف» في ترتيب المصادر المخالف لهذا سببه نوعية الكتاب، وطريقة ترتيب الأسانيد.

تحديد موضع الحديث:

بعد أن يذكر المزي المصدر يحدد اسم الكتاب فيه فيقول مثلا (خ في الإيمان).

مميزات الكتاب:

(١) به يمكن جمع أحاديث الصَّحابي الواحد من الكتب السِّتة في موضع واحد، بحيث نستطيع أن نقول مثلًا: هذا الصَّحابي ليس له في الكتب السِّتة غير حديثين.

(٢) به يعرف تفرد الرَّاوي والصَّحابي كما يعرف المجموع.

(٣) جمع طُرق الحديث في مكان واحد، وعليه يمكن معرفة مدار الحديث في الكُتب السِّتة، وإذا كان هناك اختلافٌ على الرَّاوي يحول إلى موضع الإسناد الذي حصل فيه الخلاف.

(٤) يمكن من خلاله ضبط أسانيد الكتب السِّتة.

(٥) الزَّوائد التي في الكتاب عبارة عن إضافات علمية من عنده على ما هو موجود في الكتب السِّتة، وذلك كأن يكون الحديث مُعلَّقًا في الكتب السِّتة؛ لكنه موصول عند أحمد، فيقول: وصله أحمد في «مُسنده».

وأحيانًا يكون الحديث في الكتب السِّتة عن مُدلس بالعنعنة فيقول: رواه فُلان، مُصرِّحًا فيه بالتَّحديث.

(٦) وبه يمكن الوقوف على أحاديث غير موجودة في النُّسخ المطبوعة.

(٧) يمتاز بكثرة التَّفريعات في الطَّبقات المتأخرة، فنقف على المُكثِرين في تلك الطَّبقات.

(٨) لم يخل الكتاب من إشارات إلى الاختلافات بين الرُّواة، فيقول عن الحديث: رواه فلان فجعله كذا وكذا، وربما ذكر خلافًا من خارج الكُتب التي اشتمل عليها كتابه، وهي الكتب السِّتة، وغالب الباحثين يعرف تحفة الأشراف على أنَّه كتاب فهرسة، ودلالة على مواضع الحديث في الكُتب السِّتة، والحقيقة أنه كتاب مُتقن في صنعة الحديث والتَّخريج، فقد يعقب المزي عقب الأحاديث: «وهكذا روى عن غير واحد عن الأعمش، وروى بعضهم عنه عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ. وحديث أبي سفيان، عن أنس أصحُّ»[١].

وقال أيضًا: «رواه غير واحد، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله ابن مسعود، وروي عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله ابن مسعود، وروي عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، فقال مرة: عن عبد الله، وقال مرة: عن أبي موسى»[٢].

---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١/ ٢٤٤ح رقم ٩٢٤).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٦/ ٤١٨ ح رقم ٩٠٠٢).

وقال أيضًا: «وهكذا روى غير واحد عن الأعمش، مرفوعًا. وروى بعضهم عن الأعمش، ولم يرفعوه»[١].

وقال أيضًا: «رواه غير واحد عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، ليس فيه عن الحسن»[٢].

طريقته في التَّخريج:

هي طريقة العزو، وطريقته في العزو أنه يذكر الصَّحابي ثم يذكر رموز من أخرج له هذا الحديث، ثم يذكر طرفًا من الحديث، ثم يذكر تفصيل مَن أخرجه من أصحاب الكتب الأصيلة مستعمِلًا الرموز، ثم يذكر الكتاب الذي أخرجه فيه، فيقول مثلا: ثم يذكر الإسناد حتى يصل إلى الرَّاوي المذكور في عنوان الباب، فيقول: «به»، أي ببقية الإسناد.

عناية العُلماء بتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي:

ما ألف المزي هذا الكتاب النَّفيس حتى عكف عليه العلماء تهذيبًا واختصارًا وتنقيحًا واستدراكًا كما سيأتي:

مُختصرات التُّحفة:

(١) مُختصر التُّحفة للإمام الذَّهبي، وذكر ذلك السُّبكي، وحاجي خليفة، والكتاني.

---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٧/ ٣٧ح رقم ٩٢٤٦).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١/ ١٦٧ ح رقم ٥٣٧).

(٢) العمدة في مُختصر الأطراف لشهاب الدِّين أحمد بن الأندرشي (ت٧٥٠هـ).

(٣) مُختصر الأطراف للحافظ الحسينيّ (ت ٧٦٥هـ).

التَّعقبات على التُّحفة:

(١) تلميذه الحافظ ابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ) في حاشيته على تحفة الأشراف، ذكر ذلك ابن كثير في كتابه «جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنن»، وأفاد منها ابن حجر في النُّكت الظراف.

(٢) الحافظ علاء الدِّين مُغلطاي (ت٧٦٢هـ).

قال ابن حجر في النُّكت الظراف: «ثم وقفت على جزء جمعه العلامة مغلطاي في ذلك فيه أوهام منه». وذكره ابن العراقي في «أوهام الأطراف» ولم يسمه، وسماه السُّيوطي أوهام الأطراف.

(٣) تلميذه الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ).

لم يُفرد ابن كثير تعقباته على التُّحفة بمُؤلَّف مُستقل، إنما بثها في مواطنها من كتابه «جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنن»، حيث تعقب شيخه المزي وابن عساكر وأصحاب الأطراف واستدرك عليهم في بعض الأحاديث.

(٤) الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ)، وأثبتها في هوامش نُسخته من تحفة الأشراف.

ذكرها ابنه أحمد بن عبد الرَّحيم يعني أبا زُرعة العراقي، وأفاد منها حيث قال: «فعثرت له - أي المزي - على مواضع وهم فيها، وأخرى أهمل ذكرها، فيَفقدها مُقتفيها، وكثير من تلك المواضع من تثبت والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وحواشيه، نبتدر ما نبتدئه ونثنيه»(١). وكذا ابن حجر في «النُّكت الظراف» حيث قال: «ونقلت كثيرًا من هوامش نُسخة شيخي حافظ العصر أبي الفضل»(٢).

(٥) الحافظ أحمد بن عبد الرحيم، ابن العراقي (ت٨٢٦هـ) في كتاب سماه: «الإطراف بأوهام الأطراف».

قال ابن العراقي في مقدمته بعد ثنائه على «تحفة الأشراف»: «ولم أزل عند التصنيف له مراجعًا، ولما ينقله عن الكُتب السِّتة راجعًا، فعثرت له على مواضع وهم فيها، وأخرى أهمل ذكرها، فيفقدها مقتفيها ... فجمعت تلك المواضع تسهيلًا على المُطالِع ...». ولم أتتبع جميع ما في هذا التأليف، وإنما ذكرت شيئًا وقع لي حال الجمع والتصنيف، فلا أشك أنه بقي وضم إلى ما عنده ما وافقه فيه، ونبه على ما وهم فيه.

وقد اطلع ابن حجر على كتاب ابن شيخه، ووصفه بأنه: «جمع فيه بين حواشي والده وبين جزء مغلطاي، وأضاف إليه من عمله هو شيئًا يسيرًا، وأكثر فيه من التنبيه على أوهام مغلطاي، ثم قال ابن حجر: «فذاكرته بالجزء الذي جمعه المزي -أي «لحق الأطراف»- ووقفته عليه، فألحق

(١) ينظر: «الإطراف بأوهام الأطراف» لأبي زرعة: (ص: ٣١).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، وبهامشها «النُّكت الظراف» لابن حجر: (١/ ٥).

ما فيه في هوامش نسخته بخطه».

(٦) الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) الذي مارس الكتاب ودارسه كما قال: «فوقفت في أثناء العمل على أوهام يسيرة، فكتبتها في طرر[1] عندي تارة، وفي هوامش نسخته أخرى». ثم وجد جملة من الأحاديث أغفلها المزي، خصوصًا من سنن النسائي رواية ابن الأحمر، ومن تعاليق البخاري، ثم وقفت على «لحق الأطراف» للمزي بخطه في جزء مستقل، وبخط المزي أيضًا في هوامش: نسخة ابن كثير، ونقل كثيرًا من هوامش نسخة شيخه أبي الفضل العراقي، ثم وقع له جزء ابنه أحمد، فجمعه كله وصهره في بوتقة واحدة على ترتيب الأصل؛ ليستفاد منه، وسماه «النكت الظراف على الأطراف»، وسماه أيضًا «الاعتراف بأوهام الأطراف»، وقد جمع الحافظ ابن فهد (ت٨٧١هـ) بين كتاب ابن حجر «النُّكت الظراف»، وكتاب المزي «تحفة الأشراف» في كتاب سماه «الإشراف على الجمع بين النُّكت الظراف وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

---

(١) الطرر: ما يقيده الطالب على لسان أستاذه في حين الطلب، ويُطلق المغاربة على حواشي الكتب (الطرر)، ينظر: «لسان العرب» (٤/ ٥٠٠)، مادة: طرر.

مصادر التَّخريج في التُّحفة

المصادر الأصلية ورواياتها:

المصادر الأصلية في التُّحفة هي تللك المصادر التي جمع المزي أطراف أحاديثها وقام بعزوها إليها، وقد نص المزي عليها في مقدمته، وهي الكُتب السِّتة وبعض لواحقها وهي غنية عن البيان والتَّعريف، والطَّريف في عمل المزي اعتماده على أكثر من رواية ونُسخة للمصدر الواحد منها للموازنة والمقارنة والتَّرجيح، وإثبات الصَّواب.

(١) صحيح البُخاري:

استخدم المزي فيه رواية الفِربري وحماد بن شاكر.

- رواية الفربري محمد بن يوسف بن مطر (ت٣٢٠هـ) كما في قول المزي: «قال الفربري: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبي عبد الله قال: قال أبو عبد الله البُخاري: عن إبراهيم مُرسل؛ وعن الضَّحاك المشرقي مسند»[١].

- وفي رواية الفربري، عن البُخاري، عن محمد بن سِنان، عن فُليح، عن أبي النَّضر، عن عُبيد بن حُنين، عن بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد. وقال: الرِّواية هكذا في كِتاب البُخاري، عن بُسر بن سعيد، وقد ضرب عليه[٢].

---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٣/ ٣٦٧).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٣/ ٣٩٥).

وأما رواية حماد بن شاكر[(١)] فقال المزي عقب حديث: «شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ». خ في الصلاة في باب تشبيك الأصابع في المسجد عن حامد ابن عمر، عن بشر بن المفضل، عن عاصم بن محمد، عن أخيه واقد بن محمد، عن أبيه به. قال (تعليقًا): وقال عاصم بن علي، حدثنا عاصم ابن محمد: سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه، فقومه لي واقد عن أبيه، قال: سمعت أبي وهو يقول: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ: «يَا عَبْدَ اللهِ بنَ عَمرٍو، كَيفَ بِكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ، ...». هذا الحديث من رواية حماد بن شاكر، عن البخاري[(٢)].

(٢) صحيح مُسلم بن الحجاج:

اعتمد المزي على عدة روايات لصحيح مُسلم منها:

- رواية عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي (ت٥٢٩هـ).
- محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي (ت٣٨٥هـ).

فقال المزي: «الرُّؤيَا الصَّالِحَةُ جُزءٌ مِن سَبعِينَ جُزءًا مِنَ النُّبُوَّةِ». هذا الحديث ساقط من رواية الفارسي وغيره، ثابت في رواية الكشاني»[(٣)].

---

(١) حماد بن شاكر: هو الإمام المحدث حماد بن شاكر بن سويَّه -بفتح السين وكسر الواو وتشديد الياء وآخره هاء- أبو محمد النسفي الوراق، راوي الجامع الصحيح عن البخاري، توفي سنة ٣١١هـ، ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٦/ ٤١ح رقم ٧٤٢٨).

(٣) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٦/ ١٠٥ح رقم ٧٧١٥).

وقد اعتمد المزي على أكثر من نُسخة لصحيح مُسلم جعله يُثبت ويَنفي ويُصحح ويُخطئ.

(٣) سنن أبي داود:

اعتمد المزي على سبع روايات لسنن أبي داود وهي:

١ - رواية أبي بكر بن داسة: محمد بن بكر بن داسة (ت٣٤٦هـ).

قال المزي: [د] حديث: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ بَاتَ المُعرَّسَ[1] حَتَّى يَغتَدِي». (ك)

د في الحج عن أحمد بن صالح، عن عبد الله بن نافع، عنه به. (ك) هذا الحديث في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم[2].

٢- رواية أبي الحسن بن العبد: هو علي بن الحسن بن العبد (ت ٣٢٨هـ).

قال المزي: [د] حديث: «**إِنَّ العَبدَ إِذَا سَبَقَت لَهُ مِنَ اللهِ مَنزِلَةٌ لَم يَبلُغهَا بِعَمَلِهِ، ابتَلاَهُ اللهُ فِي جَسَدِهِ أَو فِي مَالِهِ أَو فِي وَلَدِه ...**» الحديث. ك د في الجنائز عن النُّفيلي وإبراهيم بن مهدي المصيصي، كلاهما عن

---

(١) المُعرَّس: بضم الميم وتشديد الراء وآخره سين مهملة، مكان على بعد ستة أميال من المدينة منزل رسول الله ﷺ حين يخرج من المدينة، ينظر: «مشارق الأنوار على صحاح الأثار» للقاضي عياض (١/ ٣٩٣).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٦/ ١٠٨ح رقم ٧٧٣٠).

أبي المليح الرقي، عن محمد بن خالد، عن أبيه، عن جده -وكانت له صحبة- ... فذكره ك هذا الحديث في رواية ابن العبد وابن داسة ولم يذكره أبو القاسم[١].

٣- رواية أبي سعيد ابن الأعرابيّ: هو أحمد بن محمد بن زياد (ت٣٤٠هـ).

قال المزيّ: [د] حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ، ...».
د في الصوم عن محمد بن عيسى، عن محمد بن دينار، عن سعد بن أوس العبدي، عن مصدع به. ز قال أبو سعيد بن الأعرابي: بلغني عن أبي داود أنه قال: هذا الإسناد غير صحيح[٢].

٤- رواية أبي عيسى الرَّملي: هو إسحاق بن موسى بن سعيد (ت٣٢٠هـ).

قال المزي: وحديث د في رواية أبي عيسى الرَّملي عنه، ولم يذكره أبو القاسم[٣].

٥- رواية أبي علي اللؤلؤي: هو محمد بن أحمد بن عمرو (ت٣٣٣هـ).

قال المزي: [د ق] حديث: «لَعَنَ اللهُ الخَمرَ وَشَارِبَهَا ...» الحديث. د

---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١١/ ١٤٤ح رقم ١٥٥٦١).
(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١٢/ ٣٢٨ ح رقم ١٧٦٦٣).
(٣) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٥/ ٤٧٠ ح رقم ٧٢٦٩).

في الأشربة عن عثمان - ق فيه الأشربة عن علي بن محمد - ومحمد بن إسماعيل - ثلاثتهم عن وكيع عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الرحمن بن عبد الله وأبي طعمة، وفي حديث عُثمان وأبي علقمة مولاهم، كلاهما عن ابن عُمر به، والصواب أبو طعمة. ز هكذا قال أبو علي اللؤلؤي وحده عن أبي داود: أبو علقمة وقال أبو الحسن بن العبد وغير واحد، عن أبي داود: أبو طعمة وهو الصَّواب، وكذلك رواه أحمد بن حنبل في «مُسنده» وغيره عن وكيع[1].

٦- رواية أبي عمرو البصري: أحمد بن علي بن الحسن أبو عمرو البصري.

قال المزي: [د] حديث: «أَنَّهَا كَانَت تَنبِذُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُدوَةً...» الحديث. د في الأشربة عن مُسدَّد، عن معتمر بن سليمان، قال: سمعت شبيب بن عبد الملك يحدث، عن مقاتل بن حيان، عن عمته عمرة به - وفيه: أن أباها قال لعائشة. هكذا رواه أبو بكر بن داسة وأبو عمرو أحمد بن علي البصري وغير واحد، عن أبي داود[2].

٧- رواية أبي الطَّيب: أحمد بن إبراهيم الأشناني.

قال المزي: حديث محمد بن يحيى بن فارس في رواية أبي الطَّيب أحمد بن إبراهيم الأشناني عن أبي داود ولم يذكُره أبو القاسم[3].

---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٥/ ٤٧٨ ح رقم ٧٢٩٦).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١٢/ ٤٣١ رقم ١٧٩٥٧).

(٣) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١/ ٢٨ ح رقم ٥٣).

فاعتماد المزي هذا العدد الوافر من الروايات لسنن أبي داود، مكنه من الموازنة بين الروايات وإثبات الرَّاجح منها، وبيان الخطأ والصواب فيها.

كما مكنه من استدراك ١٦٣ حديثًا على ابن عساكر في السُّنن لما في هذه الروايات من زيادات بعضها على بعض، كما استدرك المزي على ابن عساكر ١٣ حديثًا من المراسيل لأبي دواد[١].

(٤) جامع الترمذي:

اعتمد المزي على روايتين لجامع الترمذي مما صرح به وهما:

١ - رواية أبي حامد التَّاجر المروزي أحمد بن عبد الله.

قال المزي: حديث محمد بن بشار في رواية أبي حامد أحمد بن عبد الله ابن داود التَّاجر المروزي، عن التِّرمذي، ولم يذكره أبو القاسم[٢].

٢- رواية أبي العباس المحبوبي: محمد بن أحمد بن محبوب المروزي (ت٣٤٦هـ).

قال المزي: وقع في رواية أبي العباس المحبوبي، عن التِّرمذي: عن يحيى بن اليمان، عن شُريح، عن شيخ - وهو وهم[٣].

---

(١) ينظر: «الحافظ المزي والتَّخريج في كتابه تحفة الأشراف» للدُّكتور عبد الرَّحمن طوالبة: (ص: ١٥٤ - ١٥٥).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٣/ ٢٤٠ح رقم ٣٧٦١).

(٣) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٤/ ٢١٢ح رقم ٤٩٩٦).

(٥) سنن النسائي:

اعتمد المزي على تِسع روايات لسنن النَّسائي هي:

١- رواية أبي علي الأسيوطي: الحسن بن الخضر (ت٣٦١هـ).

قال المزي: س في رواية الأسيوطيّ وحده ولم يذكره أبو القاسم، وكذلك جميع كتاب الوفاة[1].

٢- رواية أبي الحسن بن حيُّويه: محمد بن عبد الله بن زكريا النَّيسابوري (ت٣٦٦هـ).

قال المزي: «رواه أبو عليّ الأسيوطيُّ عن النَّسائيِّ كرواية ابن حيُّويَه»[2].

٣- رواية ابن الأحمر: محمد بن معاوية بن عبد الرحمن القرطبي (ت٣٥٨هـ).

قال المزي: حديث س عن محمود بن خالد، عن الوليد بن مُسلم في رواية ابن الأحمر ولم يذكره أبو القاسم[3].

٤- رواية أبي بكر بن السُّني: أحمد بن محمد بن إسحاق (ت٣٦٤هـ).

قال المزي: هكذا رواه أبو بكر بن السُّنِّيِّ عن النَّسائيِّ[4].

---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١/ ٣١٩ ح رقم ١٢٢٩).
(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١/ ٣٧٥ح رقم ١٤٧٦).
(٣) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٢/ ٢ح رقم ١٧٣٥).
(٤) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٢/ ٢٢٢ح رقم ٢٤٠٧).

ولاستخدام المزي لهذا العدد الوافر من الرّوايات لسنن النَّسائي مكنه من أن يستدرك عدة كتب منها على ابن عساكر، ومن ذلك:

- كتاب المواعظ، كقوله: «قد ذكرنا أنّ كتاب المواعظ في رواية حمزة بن محمد الكنانيّ، وأنّ أبا القاسم لم يذكره»[١].

- كتاب الطِّب، كقوله: «كتاب الطبّ للنسائيّ لم يذكُره أبو القاسم»[٢].

- كتاب الرَّقائق، كقوله: «وأعاده في الرَّقائق» (٤/ ٣٥٩ح رقم ٥٣٤٧).

- كتاب الملائكة، كقوله: «كتاب الملائكة ليس في الرواية ولم يذكره أبو القاسم»[٣].

- كتاب التَّفسير، كقوله: «التَّفسير لم يذكُره أبو القاسم، وكذلك الطِّب»[٤].

ابن ماجه:

اعتمد المزي على ثلاث روايات:

١- رواية أبي الحسن القطان: علي بن إبراهيم الحافظ (ت٣٤٥هـ).

قال المزي: هذا الحديث ليس في رواية أبي الحسن القطَّان فيما قيل،

---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٣/ ١٨٥ ح رقم ٣٦٤٣).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٤/ ١١ح رقم ٤٤٦٥).

(٣) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٧/ ٢١ح رقم ٩٢٠٤).

(٤) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١٢/ ٢٠١٧ ح رقم ١٧٢٣٠).

ولا في رواية إبراهيم بن دينار ولم يذكره أبو القاسم[١].

٢- رواية إبراهيم بن دينار.

قال المزي: «وحديث ق عن محمد بن عبد الأعلى الصنعانيّ هكذا وقع في رواية إبراهيم بن دينار، عن ابن ماجه - وهو الصَّواب. ووقع في نُسخة السَّماع: محمد بن عبد الله الصنعانيّ - وهو وهم»[٢].

٣- رواية أبي العباس: أحمد بن محمد بن أحمد الأسدآباذي.

قال المزي: «ذَكَره أبو القاسم في مسند ابن عمر اعتمادًا على ما وقع في بعض النُّسخ المتأخرة، وهو وهم - والصَّواب عبد الله بن عمرو. وكذلك وقع في عدة نُسخ، منها نُسخة الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأسدآباذي التي كتبها بخطه، عن المقومي. وكذلك رواه إبراهيم بن دينار، عن ابن ماجه»[٣].

وباعتماد الرِّوايات والنُّسخ المتعددة، استطاع المزي أن يقوم الرِّوايات، ويُصحح ما فيها من خطأ، مع المُقارنة والمُوازنة بينها.



---

(١) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (١/ ٣٨٢ ح رقم ١٥٠٥).

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٢/ ٣٦٢ح رقم ٣٠٢٨).

(٣) ينظر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي: (٦/ ٣٧٨ ح رقم ٨٩٢٣).

«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للحافظ ابن حجر

مؤلفه:

أحمد بن علي بن محمد، المشهور بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

موضوعه:

جمع أطراف مرويات أحد عشر كتابًا من المصادر الحديثية بحسب الرَّاوي الأعلى[١].

السَّبب في تأليفه:

أراد الحافظ ابن حجر أن يجمع جمهرة الأحاديث التي يُستدل بها في الأحكام الشرعية، وقد انتقى من هذه الكتب -حسب ما في مقدمته للكتاب- أمرين:

(أ) الشُّهرة كمسند الإمام أحمد، ومسند الشافعي، والموطأ.

---

(١) وكان من أسباب اختيار هذه الكتب ستة التزمت الصِّحة: [«مسند» الدارمي، و«صحيح» ابن خزيمة، و«منتقى» ابن الجارود، و«صحيح» ابن حبان، و«مستدرك» الحاكم، و«مستخرج» أبي عوانة]، وزاد عليها أربعة كتب مُبينًا السبب فقال: «ثم أضفت إلى هذه الكتب السِّتة أربعة كتب أخرى، وهي: «الموطأ» لمالك، و«المسند» للشَّافعي، و«المسند» للإمام أحمد، و«شرح معاني الآثار» للطَّحاوي، لأني لم أجد عن أبي حنيفة مسندًا يعتمد عليه»، فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفتها بـ «السُّنن» للدارقطني جبرًا لما فات من الوقوف على جميع «صحيح» ابن خزيمة. ينظر: «إتحاف المهرة» لابن حجر: (١/ ١٥٩، وما بعدها).

(ب) الأصحية: كما في صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم.

ترتيبه للكتاب:

١- رتبه على مسانيد الصَّحابة، ويرتب أسماء الصَّحابة على حُروف المعجم في الرِّجال ثم النِّساء.

٢- ثم أصحاب الكنى من الرِّجال، ثم المبهمين، ثم إذا انتهى منهم يجعل ترتيب النِّساء مثلهم.

٣- ويرتب المبهمين والمبهمات حسب الرَّاوي عنهم.

٤- ثم ساق ألفاظ صيغ التَّحديث في الإسناد غالبًا؛ لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس.

٥- إذا كان الصَّحابي من المكثرين في الرِّواية يرتبها بحسب مَن روى عنه مِن التَّابعين، ويفعل مثل ذلك في أحاديث التَّابعي إذا كثرت مروياته عن الصَّحابي.

الكتب التي يخرِّج لها ابن حجر في الإتحاف ورموزها:

١- موطأ الإمام مالك بن أنس، ويُصرِّح باسمه دون اختصار.

٢- مسند الإمام الشَّافعي. ٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل (حم).

٤- سنن الدارمي (مي). ٥- المنتقى لابن الجارود (جا).

٦- صحيح ابن خُزيمة (خز).

٧- مستخرج أبي عوانة (عه).

٨- شرح معاني الآثار للطحاوي (طح).

٩- صحيح ابن حبان (حب).

١٠- مستدرك الحاكم (كم). ١١- سنن الدَّارقطني (قط).

فوائد الكتاب:

(١) نستطيع أن نعرف من طريقه المكثِرين والمقلِّين من الصَّحابة.

(٢) يُعرف من خلاله التَّفرد بحسب هذه الكُتب (التَّفرد المقيد وليس المطلق).

(٣) ضبط أسانيد ونُصوص هذه الكُتب والكشف عن التَّصحيف والتَّحريف الواقع في طبعاتها.

(٤) الاستفادة من تعقبات الحافظ ابن حجر على أصحاب الكُتب العشرة.

(٥) تعليل الحافظ ابن حجر ونقده للأسانيد والمتون مثل صَنِيعه عِند الحَدِيث الَّذِي أخرجه الحَاكِم وَصَححهُ على شَرطهمَا، حَيثُ تعقبه بقوله: لكنه مَعلُول، قد بَين علته التِّرمِذِيّ.

(٦) استدراكه على الحافظ المزي في إغفاله بعض المواضع في الكتب السّتة.

(٧) جمع بعض ما فُقد من كتب السُّنة المطهرة التي احتواها الكتاب.

(٨) سياقة صيغ الأداء كما هي من المصادر، فقد قال في مقدمته: «إِلا أَنِّي أَسُوقُ أَلفَاظَ الصِّيَغِ فِي الإِسنَادِ غَالِبًا لِتَظهَرَ فَائِدَةُ مَا يُصَرِّحُ بِهِ المُدَلِّسُ»[1]. إلا أنه لم يلتزم بذلك في الغالب، حيث عبر في مواضع كثيرة بالعنعنة كطريقة الإمام المزي.

طَرِيقَته فِي تَخرِيج الحَدِيث:

يَعزُو الحَافِظ الأَحَادِيث إِلَى مصادرها عزوًا إجماليًّا، مُبيِّنًا اسم الكتاب التفصيلي فِي المصادر المخرجة على الأَبوَاب، مثل أَن يَقُول فِي الصِّيام، ويعزو إِلَى التقاسيم والأنواع - المَعرُوف بِصَحِيح ابن حبَّان - بحسبها، كَأَن يَقُول: «حب فِي الثَّامِن من الخَامِس»، كَمَا يَعزُو إِلَى المسانيد إِجمَالًا، ويسوق أَسَانِيد المصادر الَّتِي خَرّج أطرافها، أَو الَّتِي يَعزُو إِلَيهَا.

أهم مميزاته:

(١) يعتَبر مكملًا للنَّقص الَّذِي لحق بالمصادر المطبوعة الَّتِي عمل ابن حجر أطرافها، أَو عزى إِلَيهَا، مثل: مُسند الإِمَام أَحمد، ومستدرك الحَاكِم، وصحيح ابن خُزَيمَة، وصحيح أبي عوَانَة.

(٢) يعتَبر موسوعة لأطراف الحَدِيث، فقد اشتَمَل على أَطرَاف عدَّة مصَادر زَائِدَة عَن الكتب السِّتَّة الَّتِي عمل المِزِّي أطرافها، وَبِهَذَا سهل على الباحثين الوُصُول إِلَى مرويات الصَّحَابَة وَغَيرهم -فِي هَذِه المصادر-

---

(١) ينظر: «إتحاف المهرة» لابن حجر: (١/ ١٠٣).

بطريقة ميسرَة، وَلَا سِيمَا كتاب «التَّقاسيم والأنواع» لِابنِ حبَّان[1].

المآخذ عليه:

(١) السَّهو من ابن حجر في التَّرتيب في بعض المواضع.

(٢) عدم التزام المؤلف بمنهجه، فقد قال في مُقدِّمة كتابه: «إلا أني أسوق ألفاظ الصِّيغ في الإسناد غالبًا»، ولكننا نجد في مواضع التَّعبير بالعنعنة في الإسناد عن صيغ الإخبار والتَّحديث التي جاءت في الأصول المنقول عنها.

(٣) عدم اقتصار المؤلف على المصادر العشرة التي ذكرها، بل نجده كثيرًا ما ينقل عن الأدب المفرد للبخاري، وروضة العقلاء لابن حبان، وفضل العلم لابن عبد البر، ومُسند البزار، ومسند الحارث ابن أبي أسامة، وغيرها من مصادر الحديث.



---

(١) ينبغي أن يفطن الباحث إلى تخريج كتاب «صحيح» ابن حبان، فالموجود على المكتبة الشَّاملة وغيرها من الموسوعات هو كتاب: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» للأمير علاء الدِّين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، فعند التَّخريج منه نقول: أخرَجه ابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان»، ولا نقول: أخرَجه ابن حبان في «صحيحه»، وقد طبع الأصل بتحقيق الأستاذ الدُّكتور/ محمد علي سونمر، والدُّكتور/ خالص آي دمير، وهو من مطبوعة وزارة الأوقاف والشُّئون القطرية، فعندما يخرج الباحث من كتاب «التقاسيم والأنواع»، المعروف بصحيح ابن حبان عندئذ يقول: أخرجه ابن حبان في «صحيحه».

الفصل الثاني
تخريج الحديث بواسطة مطلع الحديث
(اللفظة الأولى من المتن)

التَّعريف بها: مطلع الحديث هو عبارة عن أول الكلام في الحديث، وسميت بذلك؛ لأنها تعتمد على معرفة اللفظة الأولى من متن الحديث، مثل حديث: «**إِنَّمَا الأَعمَالُ بِالنِّيَّاتِ، ...**».

وميزتها: سرعة الوُصول إلى الحديث المطلوب بمجرد الوُصول إلى طرَف الحديث.

ومآخذها:

أنَّ أدنى تغيير في مطلع الحديث يُحيل دون الوصول إلى المراد، حتى وإن كان هذا التَّغيير في حرف واحد.

والكتب في هذه الطَّريقة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الكتب المسندة، وهي ما تُسمَّى بالمصادر الأصلية، مثل مُسند الشِّهاب للقضاعي، ومسند الفردوس للدَّيلمي.

القسم الثَّاني: المصادر الفرعية وهي نوعان:

(١) كُتب مؤلفة مثل جمع الجوامع، الجامع الصَّغير، كلاهما للسُّيوطي، وغيرها.

(٢) فهارس الكُتب، وهي التي تكون ملحقة بأواخر الكتب المطبوعة،

مثل: فهارس صحيح مُسلم، وموطأ مالك، وغيرها من الكتب المحققة الآن.

الكتب المؤلفة على هذه الطريقة:



جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير للسُّيوطي

سبب التَّأليف: قصد المؤلف بكتابه هذا جمع السُّنة النَّبويَّة، فجمع في كتابه (٤٦٠٠٠) ألف حديث، وقسم الأحاديث إلى قسمين:

القسم الأول: قسم الأقوال، رتبه على حُروف الهجاء بحسب أول لفظة في الحديث، وهذا القسم يرجع إلى مطلع الحديث.

القسم الثاني: قسم الأفعال والأقوال، ويقصد بالأفعال أن يروي الصَّحابي فعلًا فعله الرَّسول ﷺ، وهذا القسم يرجع إلى الرَّاوي.

ترتيبه للكتاب:

(١) جعل الأحاديث الفعلية أو المشتملة على قول وفعل كان رسول الله ﷺ يفعل كذا، مُرتبًا على مسانيد الصَّحابة، ورتب الصَّحابة في هذا القسم أيضًا فذكر العشرة المبشرين بالجنة أولًا، ثم رتب بقية الصَّحابة على حروف المُعجم.

(٢) بعد أن ينتهي من ذكر الأحاديث المسندة للصحابي يذكر المراسيل.

(٣) رتب الكلمة الواحدة على جميع الحرف.

(٤) يعزو الحديث إلى مصدر أصلي روى فيه بالإسناد.

(٥) بيَّن درجة هذه الأحاديث بصفة إجماليَّة.

(٦) صرَّح ببعضِ الكُتب داخل كتابه، ولكنه لم يضع لها رموزًا.

قسم إذا اشتمل عليه فهو معلم بالصحة:

(أ) البخاري ورمزه (خ). (ب) مسلم ورمزه (م).

(ج) ابن حبان ورمزه (حب). (ح) الحاكم ورمزه (ك).

(خ) الضِّياء المقدسي ورمزه (ض).

قسم اشتمل على الصَّحيح والحسن والضَّعيف، فيبينه غالبًا:

(أ) سنن أبي داود ورمزه (د).

(ب) جامع التِّرمذي ورمزه (ت).

(ج) سنن النَّسائي ورمزه (ن).

(د) سنن ابن ماجه ورمزه (هـ).

(ر) مسند أحمد ورمزه (حم).

(ز) مسند الطيالسي، ورمزه (ط).

(ع) زيادات عبد الله بن أحمد، ورمزه (عب).

(غ) مصنف ابن أبي شيبة، ورمزه (ش).

(ف) سنن سعيد بن منصور، ورمزه (ص).

(ق) مسند أبي يعلى، ورمزه (ع).

(ك) المعجم الكبير للطبراني، ورمزه(طب).

(ل) المعجم الأوسط للطَّبراني، ورمزه (طس).

(م) المعجم الصَّغير، ورمزه(طص).

(ن) سنن الدارقطني، ورمزه (قط).

(هـ) حلية الأولياء لأبي نعيم ورمزه (حل).

(و) السُّنن الكبرى للبيهقي ورمزه (ق).

(ي) شعب الإيمان للبيهقي ورمزه (هب).

قسم إذا اشتمل عليه فهو معلم بالضَّعف:

(أ) الضُّعفاء الكبير للعُقيلي، ورمزه (عق).

(ب) الكامل لابن عدي، ورمزه (عد).

(ت) تاريخ بغداد للخطيب ورمزه (خط).

(ث) تاريخ دمشق لابن عساكر ورمزه(كر).

(ج) الحكيم التِّرمذي في «نوادر الأصول».

(ح) تاريخ نيسابور للحاكم.

(خ) تاريخ ابن النَّجار.

(و) مسند الفردوس للديلمي.

فكل ما عزي لهؤلاء فهو ضعيف، فيستغني بالعزو إليهم أو إلى بعضهم عن بيان ضعفه، فالعزو إلى هذه الكتب بمفردها دليل على الضَّعف، فإذا كان مع غيره من الكتب فلا يشمله الحكم، وقد حرص الإمام السيوطي على تنقية كتابه من الموضوعات، فقال في مُقدِّمة كتابه: «وصنته عما تفرد به وضَّاع أو كذَّاب»[1]. ولكنه لم يوف بشرطه، والسُّيوطي يحكم على الحديث من خلال طرق منها: الحكم على الحديث من خلال الكلام على الراوي في الإسناد، أو يحكم بنفسه على الإسناد بقوله: حسن، أو بقوله: ضعيف.

طريقته في التَّخريج:

التَّخريج بالعزو إلى المصادر، فإنه لا يذكر إسنادًا ثم يذكر الحديث ثم يعزو إلى مصادره الأصلية.



(١) ينظر: مقدمة السيوطي في كتاب «الجامع الصغير»: (ص: ٥).

الجامع الصَّغير للسُّيوطي (ت٩١١هـ)

سبب تأليفه:

بعد أن جمع السُّيوطي كتابه «جمع الجوامع» والذي قسَّم الأحاديث فيه إلى قسمين الأحاديث القولية، والأحاديث الفعلية، رأى أن ينتقي من الأحاديث القولية جُملة من الأحاديث المختصرة، وزاد عليه بعض الزِّيادات، وصان كتابه عما تفرد به وضّاع أو كذّاب.

يقول السُّيوطي في مقدِّمة الكتاب: «هذا كتاب أودعتُ فيه من الكلم النَّبويَّة ألوفًا، ومن الحكم المصطفوية صنوفًا، اقتصرتُ فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصتُ فيه من معادن الأثر إبريزه..».

ترتيبه للكتاب ومنهجه فيه:

(١) رتبه على حروف الهجاء بحسب مطلع الحديث.

(٢) رتب الحرف الأول والثاني من الكلمة الأولى فقط، وقد يراعي فيما بعدها وقد لا يُراعي.

(٣) في نهاية كل حرف يعقد عنوانًا هكذا «فصل في المحلى بأل من هذا الحرف».

(٤) بعد الانتهاء من الأحاديث المبدوءة بحرف النُّون عقد عنوانًا باب المناهي ذكر فيها الأحاديث التي أولها نهى.

(٥) عقد عُنوانًا لحرف (لا) فربما الحديث يكون أوله (لا) فإذا بحثت عنه في حرف اللام لا تجده، بل يجب البحث عنه في حرف (لا).

(٦) حرف كان جعلها قسمين:

قسم في شمائل الرَّسول وأفرد له عُنوانًا خاصا (باب كان وهي الشمائل الشريفة).

وقسم في غير شمائله وجعله في مكانه (الكاف مع الألف).

(٧) يسوق لفظ الحديث ثم يتبعه ببيان من أخرج الحديث من المصنِّفين، ويذكر الرَّاوي الأعلى للحديث مُتبعًا إياه بذكر درجة الحديث عن طريق الرَّمز وهي:

(صح) صحيح (ح) حسن (ض) ضعيف.

طريقته في التَّخريج:

التَّخريج بالعزو إلى المصادر، فإنه لا يذكر إسنادًا ثم يذكر الحديث ثم يعزوه إلى مصادره الأصليَّة.

وكلام السُّيوطي في مقدِّمة كتابه لم ينطبق كله على ما في الكتاب.

رموز الكتاب:

١- (خ) للإمام البخاري.
٢- (م) للإمام مسلم.

٣- (ق) لما اتفق عليه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

٤ - (د) لأبي داود في سننه.

٥ - (ت) للترمذي في جامعه. ٦ - (ن) النَّسائي في سننه.

٧ - (ة) تاء مربوطة لابن ماجه في سننه.

٨ - (٤) رقم أربعة رمز لأصحاب السنن الأربع.

٩ - (٣) الرقم ثلاثة رمز لأبي داود، والترمذي، والنسائي.

١٠ - (حم) رمز لأحمد بن حنبل في مسنده.

١١ - (عم) رمز لعبد الله ابن الإمام أحمد في زوائده على المسند.

١٢ - (ك) رمز للحاكم، قال السيوطي: فإن كان في مستدركه أطلقتُ وإلا بينتُ.

١٣ - (خد) رمز للبخاري في الأدب المفرد.

١٤ - (تخ) رمز البخاري في التاريخ.

١٥ - (حب) رمز لابن حبان في صحيحه.

١٦ - (طب) رمز للطبراني في الكبير.

١٧ - (طس) رمز للطبراني في الأوسط.

١٨ - (طص) رمز للطبراني في الصغير.

١٩ - (ص) رمز لسعيد بن منصور في سننه.

٢٠ - (ش) رمز لابن أبي شيبه في مصنفه.

٢١- (عب) رمز لعبد الرزاق في الجامع.

٢٢- (ع) رمز لأبي يعلى في مسنده.

٢٣- (قط) رمز للدارقطني: قال السيوطي: فإن كان في السنن أطلقتُ وإلا بينتُ.

٢٤- (فر) رمز للديلمي في مسند الفردوس.

٢٥- (حل) رمز لأبي نعيم في الحلية.

٢٦- (هب) رمز للبيهقي في شعب الإيمان.

٢٧- (هق) رمز للبيهقي في السنن الكبرى.

٢٨- (عق) رمز للعقيلي في كتابه الضعفاء.

٢٩- (خط) رمز للخطيب في كتابه «تاريخ بغداد» إذا أطلق، وإلا بين.

٣٠- (عد) رمز لابن عدي في الكامل.

وكتاب السُّيوطي محذوف الأسانيد، فهو ليس من مصادر التَّخريج، ولا يصح العزو إليه تخريجًا، لكنه يُعين على معرفة مصادر التَّخريج بذكره من خرَّجه من الكُتب المُسندة، ويقال في التخريج منه: «ذكره أو عزاه».

ما للكتاب وما عليه: يمتاز الكتاب بما يلي:

١- أنه خرَّج من العديد من الكتب، ولم يتقيد بأن يخرِّج من عدد معين من الكتب، ولا تظن أنه خرَّج فقط من المصادر التي تقدم ذكر

رموزها، والتي تبلغ الثلاثين؛ فهذه هي الكتب التي أكثَرَ من التخريج منها، لكنه خرَّج أيضًا من كتب أخرى غيرها، والذي يطالع الكتاب يدرك ذلك.

٢- أنه احتوى على عدد كبير من الأحاديث؛ إذ تبلغ أحاديثه عشرة آلاف وواحدًا وثلاثين حديثًا (١٠٠٣١).

٤- أنه رتب الأحاديث ترتيبًا دقيقًا في الحرف الأول وما بعده ولم يخالف ذلك إلا في النادر، وقد سبق التنبيه على شيء من ذلك.

٥- أنه تعرض لقضية الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف، وهذا شيء مهم ومفيد للباحث.

ويؤخذ على الكتاب:

١- أنَّه لا يمكن الاعتماد على الكتاب إلا إذا عرف الباحث مطلع الحديث بدقة؛ فلو حدث أدنى تغيير في مطلع الحديث لم يمكنه الوصول إلى حديثه.

٢- أن من أراد أحاديث موضوع معين فلا بد أن يتصفح الكتاب كله.

وهذان المأخذان يؤخذان على كل كتاب رتبت أحاديثه على حروف الهجاء؛ فسبحان من تفرد بالكمال!

٣- أنه اقتصر على الأحاديث الوجيزة، كما أنه لم يكثر من أحاديث الأحكام.

٤- في حكمه على الأحاديث بعض التَّساهل، مما دفع المناوي في شرحه المسمى «فيض القدير شرح الجامع الصغير» أن يتتبع السيوطي في بعض الأحاديث، ويخالفه في الحكم عليها، مع بيان وجهة نظره في ذلك، وللعلامة أحمد بن صديق الغماري كتاب (المُداوي) تعقب فيه أحكام السيوطي والمناوي، ثم جاء العلامة الألباني فحكم على أحاديث الكتاب كله، وقسمها إلى كتابين له: صحيح الجامع الصغير، وضعيف الجامع الصغير.

٥- أن السيوطي خالف منهجه الذي نصَّ عليه في مقدمة الكتاب، حيث قال: «وبالغتُ في تحرير التخريج؛ فتركت القشر وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وَضَّاعٌ أو كَذَّابٌ». ومع ذلك ورد في الكتاب أحاديث موضوعة، ذكرها السيوطي نفسه في كتابه «اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، وقد نبه المناوي في كتابه «فيض القدير» على تلك الأحاديث، كما أفردها بالتأليف الشيخ أحمد بن محمد الصديق الغماري، جمعها في كتاب سماه «المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»، ورتب هذه الأحاديث حسب حروف المعجم.



المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة للإمام السَّخاوي (ت٩٠٢هـ)

اسم المؤلف:

شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي.

وفاته: توفي سنة (٩٠٢هـ)

موضوع الكتاب:

الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، سواء كانت هذه الأحاديث صحيحة أو ضعيفة، أو ليس لها أصل، لكن الصفة التي تجمع هذه الأنواع الاشتهار على ألسنة الناس، وسواء كان لها إسناد أو ليس لها إسناد.

ففي هذا الكتاب جمع فيه مؤلفه كثيرًا من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، سواء كانت هذه الأحاديث مشتهرة في بلد خاص أو قوم معينين أو في جل البلدان وبين أكثر الناس.

ترتيبه للكتاب:

١- رتب أحاديث كتابه مرة على حروف المعجم من أول الكتاب مبتدئًا بحرف الهمزة، ومنتهيًا بحرف الياء، دون مراعاة لحرف(أل)، وعقد أحاديث لحرف (لا)، ورتب مرة أخرى مادة الكتاب في آخره على الأبواب مبتدئًا بكتاب الإيمان، ثم الأدب،

ثم العلم، ثم الطهارة، ثم فضائل القرآن، والذكر، والدعوات، والجنائز، والزكاة والصيام، والحج، والأضاحي، والصيد، والأطعمة، والبيوع، والنكاح، والإيمان، والرضاع، والنفقات، والأشربة، والحدود، والجهاد، والإمارة، والقضاء، والشهادات، والفضائل، واختتمها بكتاب البعث والنشور.

٢- بعد أن يذكر متن الحديث يذكر من خَرَّجَه من الأئمة إن كان له أصل، وإذا اشتهر الحديث بلفظين ذكره بهما، وأحال في أحدهما على الآخر.

٣- يعزو الحديث إلى مصدره الأصلي عزوًا مجملًا، فيذكر المؤلف واسم الكتاب، وأحيانًا يذكر اسم الكتاب دون ذكر المؤلف إذا كان الكتاب مشهورًا، وأحيانًا يذكر المؤلف دون الكتاب، وأحيانًا يحدد موضع الحديث في الكتاب كأن يقول مثلًا: مسلم في الزكاة من «صحيحه».

٤- خرَّج أحاديث الكتاب تخريجًا أطال فيه النَّفَسَ، وبَيّن ما كان منها من كلام رسول الله ﷺ وما ليس من كلامه، كما أنه خرج الأحاديث من كتب كثيرة منها ما هو مطبوع بين أيدينا، ومنها ما هو مخطوط، ومنها ماهو مفقود.

٥- يذكر أحيانًا الطرق المختلفة للحديث من المتابعات والشواهد، ويبين ما فيه من اختلاف الألفاظ من زيادة ونقص، وذكر وحذف، وتطويل واختصار.

٦- اكتفى في الحكم على الحديث بالصحة بتخريجه من الصحيحين،

أو من أحدهما، كما اكتفى بتخريجه منهما أو من واحد منهما إذا كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما، بينما يحكم على الأحاديث الأخرى بحسب ما يليق بحالها، وحسبما يورد من طرق للحديث، فلربما حكم عليه بالضعف للانقطاع أو مخالفة أو تجريح الراوي، فهو يبين حال الحديث صحةً أو حسنًا أو ضعفًا، ويتكلم عليه بما يليق بحاله، وأحيانًا ينقل ما قاله العلماء في الحديث، لا سيما شيخه ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره.

٧- استعمل السخاوي كلمة (لا أصل له) إن لم يكن للحديث سند، أو لا يوجد في كتاب من كتب السنة المشرفة، وأحيانًا يقول: (لا أعرفه)، أو (لم أقف عليه) وذلك تورعًا منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ خشية أن يكون له أصل إلا أنه لم يطلع عليه.

٨- قد يحكم أحيانًا بضعف الحديث، أو أنه لا يعرفه، لكنه يصحح معناه؛ لموافقته آيةً من القرآن الكريم، أو حديثًا آخر، أو كلام بعض الأئمة، أو شعرًا، أو غير ذلك من الشَّواهد.

٩- غالبًا ما يُفَصِّلُ السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ويتوسع في كلامه على الحديث تخريجًا أو توضيحًا أو حكمًا، وأحيانًا يقتصر في الكلام عليه بعزوه إلى جزء من تأليفه فصَّل فيه القول وتكلم فيه على الحديث.

١٠- في بعض الأحيان يذكر السخاوي الحديث ويخرجه دون أن يحكم عليه، وفي أحايين أخرى يذكر الحديث فقط دون أن يتعرض لتخريجه، أو يبين حاله بالحكم عليه.

أو من أحدهما، كما اكتفى بتخريجه منهما أو من واحد منهما إذا كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما، بينما يحكم على الأحاديث الأخرى بحسب ما يليق بحالها، وحسبما يورد من طرق للحديث، فلربما حكم عليه بالضعف للانقطاع أو مخالفة أو تجريح الراوي، فهو يبين حال الحديث صحةً أو حسنًا أو ضعفًا، ويتكلم عليه بما يليق بحاله، وأحيانًا ينقل ما قاله العلماء في الحديث، لا سيما شيخه ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره.

٧- استعمل السخاوي كلمة (لا أصل له) إن لم يكن للحديث سند، أو لا يوجد في كتاب من كتب السنة المشرفة، وأحيانًا يقول: (لا أعرفه)، أو (لم أقف عليه) وذلك تورعًا منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ خشية أن يكون له أصل إلا أنه لم يطلع عليه.

٨- قد يحكم أحيانًا بضعف الحديث، أو أنه لا يعرفه، لكنه يصحح معناه؛ لموافقته آيةً من القرآن الكريم، أو حديثًا آخر، أو كلام بعض الأئمة، أو شعرًا، أو غير ذلك من الشَّواهد.

٩- غالبًا ما يُفَصِّلُ السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ويتوسع في كلامه على الحديث تخريجًا أو توضيحًا أو حكمًا، وأحيانًا يقتصر في الكلام عليه بعزوه إلى جزء من تأليفه فصَّل فيه القول وتكلم فيه على الحديث.

١٠- في بعض الأحيان يذكر السخاوي الحديث ويخرجه دون أن يحكم عليه، وفي أحايين أخرى يذكر الحديث فقط دون أن يتعرض لتخريجه، أو يبين حاله بالحكم عليه.

١١- يشرح السَّخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ اللفظة الغامضة أو الغريبة في الحديث، كما أنه يذكر أحيانًا سبب ورود الحديث.

١٢- بعد أن انتهى من ذكر الأحاديث المرتبة على حروف المعجم، والتي انتهت بحرف الياء وقبل شروعه في ذكر الأحاديث مرتبة على الأبواب، ذكر أشياء شائعة تحتاج إلى تصحيح مثل ما اشتهر من لقاء بعض الأئمة بعضهم ببعض، وتصانيف تضاف لناس، وقبور لأقوامٍ ذوي جلالة، وأناس يشيع أنهم من العلماء ونحو ذلك.

١٤- يقوي الأحاديث شديدة الضَّعف وهي حديث المتروك والواهي وغيرهما، ويقول: إنَّ هذه الطرق بمجموعها تفيد أنَّ للحديث أصلًا.

طريقته في التخريج:

التَّخريج بالعزو وليس بالرِّواية، بمعنى أنه يعزو الحديث إلى مصدر أصلي رواه، وقد يذكر الطُّرق التي وردت في المصدر الأصلي لكي يتكلم على درجة الحديث.

كيف نُخرِّج حديثًا من المقاصد الحسنة؟

ينبغي على الباحث معرفة طرف الحديث، فإذا كان الحديث يبدأ بحرف العين مثلًا كحديث: «**عِزُّ المُؤمِنِ استِغنَاؤُهُ عَنِ النَّاسِ**». وسيجد بعد الحديث تخريجه بالعزو، فيقول: الطبراني في «الأوسط»، واللفظ له من حديث محمد بن حميد، والقضاعي من حديث عبد الصمد بن موسى القطان وابن حميد، والشيرازي في الألقاب من حديث إسماعيل بن توبة،

ثلاثتهم عن زافر بن سليمان عن محمد بن عتبة عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: جاء جبرائيل إلى النبي ﷺ فقال: «يَا مُحَمَّدُ، عِش مَا شِئتَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ، وَاعمَل مَا شِئتَ فَإِنَّكَ مَجزِيٌّ بِهِ، وَأَحبِب مَن شِئتَ فَإِنَّكَ مُفَارِقُهُ، وَاعلَم أَنَّ شَرَفَ المُؤمِنِ قِيَامُهُ بِاللَّيلِ، واستِغنَاؤُهُ عَنِ النَّاسِ». وهو عند أبي الشيخ وأبي نُعيم وغيرهما، كالحاكم وصحح إسناده وحسنه العراقي، لا سيما وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس، لكن حديث ابن عباس عند محمد بن نصر من حديث هشيم عن جرير عن الضحاك عنه موقوفًا، ولفظه: «شَرَفَ المُؤمِنِ قِيَامُهُ بِاللَّيلِ، وعِزُّهُ استِغنَاؤُهُ عَمَّا فِي أَيدِي النَّاسِ». وجعله القضاعي في مسند الشهاب في حديث سهل من قول النبي ﷺ لا حكاية عن جبريل، لكن بلفظ: «... عَنِ النَّاسِ»[1].

وكتاب المقاصد الحسنة[2] يعد مصدرًا أصيلًا في كيفية صياغة التَّخريج بالإسناد أو بالعزو ، فعندما يكون المصدر من المصادر الفرعية يقول: «أورده »، بخلاف المصادر الأصلية فإنه يُصدِّر التَّخريج بكلمة «أخرجه» أو «رواه» كما هو مقرر عند المحدِّثين.



---

(١) ينظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي: (١/ ٤٥٥ - ٤٥٦).

(٢) ينظر: «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي (ص: ٢٩٦ ، ٤٦٥ ، ٦٠٥، ٧٤٣)، وعلى هذا صنيع العراقي في كتابه المغني في تخريج أحاديث الإحياء (١/ ٣٦).

كتاب «كشف الخفا ومُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة النَّاس» للعجلوني

اسمه:

هو إسماعيل بن محمد جَرّاح بن عبد الهادي بن عبد الغني بن جَرّاح العجلوني، واشتهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالعجلوني.

وفاته:

تُوفِّيَ العجلوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بدمشق يوم الإثنين الثاني من المحرم عام ١١٦٢هـ[١].

موضوع أحاديثه إجمالًا:

إنَّ موضوع هذا الكتاب هو الأحاديث المشتهرة شهرة غير اصطلاحية، أي: المقصود بالمشتهرة هي ما ذاعت وفاضت وتناقلتها ألسنة النَّاس، فهي شهرة على الألسنة فحسب، وليس المقصود بها الحديث المشهور عند أهل مصطلح الحديث، وهو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر، فموضوع كتاب العجلوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذن هو تلك الأحاديث التي انتشرت وذاعت وشاعت على ألسنة الناس هذا على وجه العموم، أما لو نظرنا إلى موضوع الكتاب على وجه الخصوص، فهو كما أفصح مؤلفه أنه تلخيص لكتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوي، مع انضمام

---

(١) ينظر: «سلك الدرر»: (١/ ٢٧١).

بعض الكتب التي أُلِّفَت في نفس الموضوع إليه.

ترتيبه الإجمالي:

ويتلخص منهج العجلوني في هذا الكتاب فيما يلي:

١- جمع في كتابه هذا كثرة كاثرة من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، سواء كانت هذه الأحاديث مشتهرة عند أهل بلد خاص، أو بين قوم معينين، أو في جل البلدان وبين أكثر الناس.

٢- أفصح رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بيان غرضه من تصنيف الكتاب، وأنه يريد تلخيص المؤلفات التي سبقته في مرجع يفيد المستفيدين فقال: «إن الأحاديث المشتهرة على الألسنة قد كثرت فيها التصانيف، وقَلَّما يخلو تصنيف منها عن فائدة لا توجد في غيره من التآليف، فأردت أن أُلَخِّصُ مما وقفت عليه منها مجموعًا تَقَرُّ به أعين المنصفين؛ ليكون مرجعًا لي ولمن يرغب في تحصيل المهمات من المستفيدين».

٣- وكان من جملة أغراضه أيضًا في مصنفه هذا أن يميز الأحاديث ويبين مراتبها، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنص إن شاء الله تعالى في هذا المجموع على بيان الحديث من غيره، وتمييز المقبول منه السالم من ضيره، إذ من النصيحة في الدين التنبيه على ما يشتهر بين الناس مما أَلِفه الطبع وليس له أصل في الشرع».

٤- ولقد بَنَى العجلوني كتابه «كشف الخفا» على كتاب «المقاصد

الحسنة» للسخاوي؛ لذا فإنه أحيانًا يقول: قال السخاوي، وأحيانًا أخرى يستعيض عنها بقوله: قال في الأصل. وقد صرح في أول كتابه أنه لخص كتاب «المقاصد الحسنة» مقتصرًا على مخرج الحديث والصحابي راويه دون ذكر الإسناد كاملًا كما يفعل السخاوي، وقد زاد عليه زيادات كثيرة.

٥- بعد أن يذكر متن الحديث يذكر من خَرَّجَه من الأئمة إن كان له أصل، وقد يطول الكلام على الحديث أو يقصر وفق الحاجة ووفق ما يتعلق بالحديث من قضايا وألفاظ ورواة وأطراف.

٦- يعزو الحديث إلى مصدره الأصلي عزوًا إجماليًا.

٧- خَرَّج أحاديث الكتاب تخريجًا أطال فيه النَّفَس، وبَيّن ما كان منها من كلام النبي ﷺ، وما ليس من كلامه من الأحاديث الموقوفة أو المقطوعة.

٨- استعمل العجلوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلمة (لا أصل له) إن لم يكن للحديث سند، أو لا يوجد في كتاب من كتب السُّنة المشرفة، وأحيانًا يقول: (لا أعرفه)، أو (لم أقف عليه).

طريقته في التَّخريج:

إنه يخرِّج الحديث بالعزو إلى المصادر الأصلية التي ذكر فيها بإسناده.

كيف نُخرِّج حديثًا من كشف الخفا؟

ينبغي على الباحث معرفة طرف الحديث، فإذا كان الحديث يبدأ بحرف الجيم مثلًا كحديث: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ». وسيجد بعد الحديث تخريجه، فقال العجلوني عقب لفظ الحديث: «النَّسائي عن أنس مرفوعًا وصححه ابن حبان ورواه الطبراني عن سَمُرة بلفظ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالشُّفعَةِ». وقد ورد بألفاظ أُخَر»[1].



(١) ينظر: «كشف الخفا» للعجلوني: (١/ ٣٧٨).

فهرس أطراف صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي

وضعه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وقد جعله آخر الفهارس الستة لصحيح مسلم الذي قام بتحقيق نُصوصه، وتصحيحه وترقيمه والتعليق عليه.

ترتيب المعجم:

اشتمل المعجم على أجزاء الأحاديث التي تحتوي الألفاظ الغريبة في الأعم الأغلب، أو أبرز الكلمات، وتم وضع كل جزء تحت جذر الكلمة الغريبة أو البارزة، وإلى جانب جزء الحديث يوجد رقم الصَّفحة في صحيح مسلم.

طريقة استخدام المعجم:

يتم باستخدام الباحث لكلمة بارزة، ثم يُرجع هذه الكلمة إلى أصلها وجذرها، ويتم بعد ذلك البحث عن هذا الجذر حسب ترتيبه في المعجم، ثم ينظر في أجزاء الأحاديث أو جزء الحديث عند مادة الجذر لهذه الكلمة، فإذا وجد الباحث جزء الحديث المشتمل على الكلمة التي يريدها رجع إلى صحيح مُسلم ثم بعدها يكمل باقي عناصر التَّخريج من ذكر الكتاب والباب في صحيح مُسلم[1].



(١) ينظر: «الواضح في التخريج»، مجموعة من المؤلفين (ص: ١١٤).

فهرس البُغية في ترتيب أحاديث الحلية للشَّيخ عبد العزيز الغماري

مؤلفه:

هو العلامة المحدِّث السَّيد عبد العزيز بن السَّيد محمد بن الصديق الغُماري من علماء المغرب، له مؤلفات عديدة بلغت أكثر من سبعين مؤلفًا، يغلب عليها الجانب الحديثي، وتوفي سنة ١٤١٨هـ.

إن كتاب البُغية جمع فيه مؤلفه الأحاديث الواردة في «حلية الأولياء» لأبي نُعيم، وجعلها قسمين: قسم الأقوال وأطلق عليه قسم الحروف، وقسم الأفعال، ورتب الأول على حروف المعجم بذكر قدرٍ من أول الحديث وبجانبه رقم الجزء ورقم الصَّفحة مع مراعاة الحرف الأول والذي يليه، ورتب الثَّاني قسم الأفعال على حسب الصحابة مع ذكر موضوع الحديث، وقد أدرج ذكر الصحابيات مع الصحابة لقلة الأسماء، وأفرد الكنى بالذكر عقب الأسماء مرتبة على حروف المعجم، ثم أتبع الصحابة بذكر ما وقع في الحلية من هذا القسم من رواية التابعين مرتبين على حروف المعجم[1].



---

(١) ينظر: «البغية في ترتيب أحاديث الحلية» للشَّيخ عبد العزيز الغماري (ص: ٦)، طبعة دار القرآن الكريم، بيروت.

موسوعة أطراف الحديث النَّبوي الشَّريف

المؤلف:

هو أحد المعاصرين الذين لهم جهود ملموسة في خدمة الحديث النَّبوي الشَّريف، واسمه: أبو هاجر محمد السَّعيد بن بسيوني زغلول، من مواليد قرية إبيانة محافظة كفر الشيخ، انتدب للعمل في مركز خدمة السنة التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بقي فيه عشرة أعوام، وفي هذه الفترة عمل في بعض الموسوعات، وساهم في تحقيق بعض المؤلفات الحديثية كشعب الإيمان للبيهقي، والعبر في أخبار من غبر للذهبي، والحبائك في أخبار الملائك للسيوطي، وغيرها.

موضوع الكتاب:

قام مؤلف الموسوعة أثناء حياته في عمل الفهارس بعمل فهارس لكثير من كُتب السُّنة، فقام بجمع هذه الفهارس مع غيرها، فكان هذا الكتاب «موسوعة أطراف الحديث النَّبوي الشَّريف»، وهذه الموسوعة تضم أحاديث وآثار مائة وخمسين كتابًا من كتب السُّنة النَّبوية ما بين مسندة وغير مسندة».

منهجه في الكتاب:

١ - اشتملت الموسوعة على الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة من أقوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأقوال التَّابعين.

٢- إذا كان في الحديث عدة جمل ذكره عدة مرات حسب مقاطعه.

٣- رتب الأحاديث والآثار على حسب الحرف الأول منها، ثم الذي يليه، وهي الطريقة المعروفة بترتيب الأحاديث على حروف الهجاء.

٤- يذكر مطلع الحديث أو الأثر ثم يذكر مواطنه في الكتب المائة والخمسين التي فهرس أحاديثها.

٥- استخدم الرموز في الدلالة على الكُتب التي رتب أحاديثها، ووضع مفتاحًا لهذه الرموز في أول الكتاب (ج١/ ص١٦ - ٢١)، ورتب هذه الرموز على حروف المعجم، وطريقته أن يذكر الرمز، ثم اسم الكتاب الذي يشير إليه الرمز، ثم اسم الطبعة التي اعتمد عليها.

٦- يذكر مطلع الحديث أو الأثر ولا يكمله، ثم يذكر الكتاب الذي هو فيه (عن طريق الرُّموز)، ويذكر مكانه في هذا الكتاب، فيذكر الجزء والصفحة.

٧- الكتب التي احتوتها الموسوعة منها ما هو مسند، وهذه يصح التخريج منها، ومنها ما ليس مُسندًا، وهذه لا يصح التَّخريج منها، وإنما يستفاد بها.

فمثلًا: ستجده في الموسوعة يعزو الحديث إلى «كنز العمال»، وهذا كتاب غير مسند، فلا يصح التخريج منه، لكن يمكن الاستفادة منه في ذكر مواضع للحديث في كتب لم يذكرها صاحب الموسوعة.

وأيضًا يعزو إلى كتابي «التَّرغيب والتَّرهيب» للمنذري، و«نصب الرَّاية» للزَّيلعي، وهما لا يصح التَّخريج منهما؛ لأنهما ليسا مسندين، لكن يستفاد منهما بكلام المنذري على الأحاديث، وبتخريج الزَّيلعي للحديث، وبكلامه على الحديث من حيث الصِّحة أو الضَّعف.

٨- يكرر الحديث، فيذكره أكثر من مرة، أحيانًا متتابعًا، وأحيانًا غير متتابع، ولعل هذا بسبب تكرار الحديث الواحد عن أكثر من صحابي.

٩- يذكر المحلى بـ«أل» في آخر الحرف، فالمحلى بـ «أل» من الأحاديث والآثار المبدوءة بالهمزة مثلًا في نهاية الأحاديث والآثار المبدوءة بالهمزة ... وهكذا.

١٠- عند عزوه الحديث لعدد من الكتب لا يُراعي الرَّاوي الأعلى؛ لأنه مرتبط بتخريج المتن، والمتن الواحد قد يأتي عن أكثر من صحابي.

وصف الكتاب:

والموسوعة تقع في أحد عشر مُجلدًا، وعلى كل مجلد أحرف الأطراف؛ فمثلًا المجلد الأول فيه حرف الألف، ولو فتحنا المجلد الأول نجد نهايته حرف الألف مع الظَّاء؛ فإذا أردنا أيَّ حديث يبدأ بحرف الألف مع الباء مع التاء مع الثاء إلى الظَّاء؛ فهو في المجلد الأول، وهكذا إلى المجلد الحادي عشر.

وهناك ذيل على تلك الموسوعة يحتوي على حوالي ٢٠٠ مصنف آخر من كتب السُّنة زيادة على المصادر التي في الموسوعة الأم، وهو

عمل وجهد ضخم بلا شك[١].

فهذا وصف موجز للموسوعة وهذه أجزاؤها؛ فما عليك يا طالب العلم إذا أردت البحث عن حديث يبدأ بحرف الباء مثلًا إلا أن تبحث عن الجزء الذي فيه حرف الباء وتبحث عنه، ثم ترجع إلى المصادر التي رمز إليها المؤلف، وهو يذكر الجزء والصَّفحة في كل مصدر، ورقم الحديث إن وُجد مع مُراعاة الطَّبعات التي أشار إليها المؤلف في مُقدِّمة الكتاب[٢].

طريقة التَّخريج من الكتاب:

- إذا أردت أن تخرج حديثًا أو أثرًا بالموسوعة، فاعرف الحرف الأول، والذي بعده من حديثك أو أثرك.

- بعد ذلك اعمد إلى الجزء الذي فيه هذا الحرف، وابحث عنه.

- بعد الوصول إلى الحديث أو الأثر في الموسوعة ستجد بجانبه الكتب التي يوجد الحديث أو الأثر فيها، مع ذكر الجزء والصَّفحة، أو رقم الحديث.

---

(١) وهذه الزيادة تقع في أربع مجلدات، وهي من مطبوعات دار الغرباء الأثرية.

(٢) ينبغي على الباحث عند التَّخريج من موسوعة أطراف الحديث النبوي الاعتناء بقراءة مقدمة الكتاب، والاعتناء بالطَّبعات التي أحال إليها المؤلف حتى لا يضيع وقت الباحث في البحث عن الحديث من طبعة أخرى، وقد يجزم بعدها بعدم عثوره على الحديث وهو موجود.

- الرُّجوع إلى الكُتب، ثم عزو الحديث إليها بذكر الكتاب، والباب، والجزء، والصَّفحة، ورقم الحديث، وهذا التَّخريج التَّفصيلي.

وبالمثال يتضح المقال:

لو أردت تخريج حديث: «لَا أُلفِيَنَّ أَحَدَكُم مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأتِيهِ الأَمرُ مِمَّا أَمَرتُ بِهِ ...»، يبدأ بحرف اللام ألف؛ فتبحث عنه فتجده في الجزء السَّابع صفحة ٢١ هكذا:

«لَا أُلفِيَنَّ أَحَدَكُم مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأتِيهِ الأَمرُ مِمَّا أَمَرتُ بِهِ فَيَقُولُ لَا أَدرِي مَا وَجَدنَاهُ...». د٤٦٠٥، ت ٢٦٦٣، هـ ١٣، ك ١: ١٠٨، حميدي ٥٥١، طب ١: ٢٩٥، ف ١٥٠، ٢٣٤ ثم ذكر مصادر أخرى فرعية مثل الدُّر المنثور، والمشكاة وغيرهما.

فما عليك إلا أن ترجع إلى هذه المصادر بعد أن عرفت رموزها وطبعاتها، فترجع إلى الجزء والصَّفحة أو رقم الحديث في كل مصدر.

إذا وجدت لفظ حديثك أو أثرك، ووجدته قد ذكر له عدة كتب، فعليك أن تراجعها بنفسك مُراعيًا عدة أشياء:

١- الرَّاوي الأعلى، هل هو الذي معك أم راو غيره؟، فإن كان الذي معك فهو حديثك، وإن لم يكن كذلك فهو شاهد للحديث الذي معك، أما إذا كان حديثك بدون ذكر الراوي الأعلى فخرجه عن كل الصحابة، مع ذكر صحابي كل حديث، وكذا الأثر.

٢- لفظ الحديث، هل هو مطابق لما معك أم لا؟ فإن طابقه، أو اختلف اللفظ مع اتحاد المعنى، فهو حديثك أو أثرك، وإلا فلا.

٣- ليست المواضع التي يذكرها هي كل مواضع الحديث في المائة والخمسين كتابًا، وإنما هو يذكر البعض غالبًا، وعليك أن تتابع بعده كتب أخرى إن أردت الاستقصاء.

٤- إنه لا يذكر تخريج الحديث في موطن واحد، فإذا وقفت على الحديث أو الأثر فراجع قبله أو بعده، وراجعه في كل المواطن؛ لتحصل على أكبر قدر من تخريج حديثك.

من ميزات الكتاب:

(١) تنوع وتعدد مصادر كتب الموسوعة من كتب السُّنة والسِّيرة والمغازي، وكتب الشُّروح، وكتب الزَّوائد.

(٢) سرعة الوصول إلى الحديث أو الأثر المراد تخريجه.

مآخذ على الكتاب:

(١) الكتاب به الكثير من الكتب غير الأصلية أي محذوفة السَّند وبالتالي لايصح التَّخريج منها وإنما يُستفاد منها.

(٢) يكرر الحديث الواحد فيذكره أكثر من مرة، أحيانًا متتابعًا، وأحيانا غير متتابع.



الفصل الثالث

تخريج الحديث بواسطة لفظة بارزة في الحديث

والمقصود بالكلمة البارزة: هي الكلمة التي لا يكثر تكرارها في الأحاديث وفي الكلام، وتكون مَعلمًا واضحًا في ألفاظ الحديث[١].

ويعتمد التَّخريج بهذه الطَّريقة على أخذ لفظة بارزة من ألفاظ الحديث على أن تكون من الأسماء والأفعال، والمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة، فكلما كانت الكلمة غريبة كان التَّخريج سهلًا.

مزايا هذه الطَّريقة: وتمتاز هذه الطَّريقة بالآتي:

- سرعة الوصول إلى المراد بواسطتها.

- إنَّ المؤلفين عليها يُحددون موضع الحديث في الكتب، فيذكرون الكتاب والباب، أو الجزء والصفحة.

- إن معرفة أي جزء من الحديث يمكن أن يوصل إلى الحديث.

عيوبها: - أنَّ مستعملها لا بد أن يكون على دراية باللغة ليعرف كيف يجرد الكلمة.

- أنها لا تذكر الصَّحابي، وإنما تعطيك الحديث عن كل الصحابة.

- لا يكفي أن تخرج بناء على كلمة واحدة، فلربما خلت رواية عنها فلا تذكر.

---

(١) ينظر مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث د. حاتم العوني (ص: ١١٤).

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النَّبوي

مؤلفه:

ابتدأ تأليفه ونشره الدكتور/ «فنسنك» أستاذ العربية بجامعة ليدن، ثم انضم إليه عدد من المستشرقين، منهم الدكتور/ «منسنج» محاضر العربية بجامعة ليدن، والمستشرق/ «دي هاس»، والمستشرق/ «فن لون»، والمستشرق/ «دي بروين»، والمستشرق/ «بروخمان»، وشاركهم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

كتب الحديث التي فهرسها:

كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي فَهرَس لألفاظ أحاديث تسعة كتب هي:

١- صحيح البخاري رمزه (خ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٢- صحيح مسلم ورمزه (م) ويذكر الكتاب ورقم الحديث في هذا الكتاب.

٣- سنن أبي داود ورمزه (د) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٤- جامع الترمذي ورمزه (ت) ويذكر الكتاب ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٥- سنن النسائي ورمزه (ن) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٦- سنن ابن ماجه ورمزه (جه) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٧- سنن الدارمي ورمزه (دي) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٨- موطأ مالك ورمزه (ط) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٩- مسند أحمد ورمزه (حم) ويذكر رقم الجزء ورقم الصفحة التي فيها الحديث.

طريقة التَّخريج بالكتاب:

إذا أردنا تخريج حديث بواسطة هذا الكتاب فنأخذ أظهر كلمة من الحديث ونجردها، ونبحث عنها في المعجم، وننظر على أي شكل وردت هل الماضي، أم المجرد أو المزيد، ثم ننظر في محلها فنجد الحديث بالكتب التي وردت فيه، وأماكن وجود الحديث بالضبط، وهاك مثالًا عمليًا على ما سبق:

فمثلًا لو أردنا تخريج حديث أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا زَعِيمٌ بِبَيتٍ فِي رَبَضِ الجَنَّةِ لِمَن تَرَكَ المِرَاءَ وَإِن كَانَ

مُحِقًّا، وَبِبَيتٍ فِي وَسَطِ الجَنَّةِ لِمَن تَرَكَ الكَذِبَ وَإِن كَانَ مَازِحًا وَبِبَيتٍ فِي أَعلَى الجَنَّةِ لِمَن حَسَّنَ خُلُقَهُ».

فإننا نأخذ كلمة «رَبَض» فنجدها في حرف الراء تحت كلمة (رَبَض) في ص٢١١ هكذا:

في ربض الجنَّة د أدب ٧، ت بر ٥٨، ن جهاد ١٩ (**)، جه مقدمة ٧ (**) ويكون التَّخريج كالآتي:

أخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب رقم ٧، والترمذي في الجامع كتاب البر باب رقم ٥٨، والنسائي في كتاب الجهاد وكرر هذا اللفظ في هذا الباب، باب رقم ١٩، وابن ماجه في المقدمة باب رقم ٧ وكرر هذا اللفظ في الباب.

طبعات الكتب المحال عليها في المعجم:

(١) صحيح البخاري:

طبع مرقمًا بما يتفق مع المعجم تمامًا لكن الطبعة بهذا الترقيم كانت مع شرحه فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر.

(٢) صحيح مسلم:

والطبعة المحال عليها طبعة عيسى البابي الحلبي التي اعتنى بها ورقم أحاديث الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) سنن أبي داود:

والطبعة المحال عليها هي الطبعة المحققة بتحقيق العلامة الشَّيخ محمد محيي الدِّين عبد الحميد.

(٤) جامع الترمذي:

والطبعة المحال عليها طبعة الشيخ أحمد شاكر وقد حقق جزءين، وحقق الجزء الثالث الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وحقق الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض.

(٥) سنن النَّسائي:

والطبعة المحال عليها الطبعة التي عليها حاشية السِّندي مع تعليقات السيوطي، وهي الطبعة التي رقم أحاديثها وفهرسها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وهي طبعة موافقة للمعجم المفهرس.

(٦) سنن ابن ماجه:

والطبعة المحال عليها طبعة عيسى البابي الحلبي والتي حققها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي وهي مرتبة طبق المعجم.

(٧) سنن الدارمي:

والطبعة المحال عليها طبعة بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم يماني، وهي مرقمة طبق المعجم.

(٨) موطأ مالك:

والطبعة المحال عليها طبعة عيسى الحلبي والتي حققها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

(٩) مسند أحمد:

والطبعة المحال عليها هي الطبعة الميمنية، وتقع في ستة أجزاء.

العبارة الاصطلاحية للتَّخريج من هذا الكتاب:

هذا الكتاب التَّخريج منه إجمالي، فهو يخرَّج به لا منه، فهذا الكتاب عند التَّحقيق هو عبارة عن فهارس تيسر الوصول لمكان الحديث في المصادر الأصلية، فهذا الكتاب ليس مصدرًا أصليًّا يخرج منه؛ لذا لا تكون صياغة التَّخريج منه مباشرة بقول ذكره صاحب المعجم وعزاه إلى، بل يُحدد الحديث في المعجم ويستفاد منه في هذا الأمر، ثم يذهب الباحث إلى المصادر الأصيلة في التَّخريج.

ميزات الكتاب:

(١) يمكن تخريج الحديث منه دون معرفة الرَّاوي الأعلى ودون معرفة مطلع الحديث، وإنما يكفي أن يعرف الباحث كلمة من الحديث حتى يستطيع الوصول على بغيته.

(٢) من ميزات المعجم تحديد مكان الحديث بدقة في أي كتاب وفي أي باب.

(٣) يمكن الاستعانة به في الموضوعات، فمن أراد الكتابة في موضوع ما وجد بغيته في المعجم.

مآخذ على الكتاب:

١- جمع الكلمة من عدة أحاديث، فمن ثم لا يمكن الاعتماد عليه، بل لا بد من الرجوع إلى الكتب الأصلية.

٢-ينبغي للباحث أن يكون له إلمام بشيء من قواعد اللغة والتَّصريف؛ ليسهل عليه معرفة أصل الكلمة.

٣- وقع في المعجم المفهرس جملة من الهفوات والأخطاء تصدى للتَّنبيه عليها جملة من الباحثين المعاصرين منهم الأستاذ سعد المرصفي في كتابه: «أضواء على أخطاء المستشرقين في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النَّبوي»، وكتاب: «مما يلاحظ على كتابي مفتاح كُنوز السُّنة والمعجم المفهرس» للباحث محمد عبد الله حياني[1].

٤- عدم التَّفريق في بعض الأحيان بين بعض المتون التي تشترك في ألفاظ متحدة كحديث: «فَلْيَتَبَوَّأْ مَقعدَهُ مِنَ النَّارِ». وحديث: «مَنِ ادَّعَى مَا لَيسَ لَهُ فَلَيسَ مِنَّا وَلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَهُ مِنَ النَّارِ». فهذان الحديثان يشتركان في الوعيد المترتب على ذلك الفعل، فحينما تبحث لفظ «بوأ» يحيلونك على الكتب، وعندما ترجع إليها لا تجد حديثك، وهذا يعد من القصور اللغوي عند أصحاب المعجم.

---

(١) ينظر كتاب «تخريج الحديث النبوي» للدكتور عبد العزيز الشايع (ص: ٢٢٦).

٥- عزو الحديث على أساس اللفظ دون اعتبار المخرج، فقد يعزو الحديث إلى عدة كتب بلفظ واحد مع أنَّ مخارجه من الصَّحابي والتَّابعي متنوعة متعددة، وذلك لأنه يعتمد اللفظ دون المخرج.

وقال بعض الباحثين: «لقد ظهر أن هذه السلبيات على المعجم المفهرس تقع في ثمانية أقسام، هي: النقص في كلمات الأصول، وعدم المنهجية في اسقاط بعضها، وسقوط أحاديث بكاملها، وورود ألفاظ في المعجم من غير ألفاظ الأحاديث النبوية، والمشقة في الإفادة من الإحالات، والأخطاء اللغوية، والجمع بين المقاطع المختلفة والتفريق بين المقاطع المتشابهة، وذكر مقاطع لا تدل على النصوص المطلوبة»[1].



---

(١) ينظر: «بيان أخطاء المعجم المفهرس» للدكتور شاكر ذيب فياض. ص ٣٥٩، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

الفصل الرابع

تخريج الحديث بواسطة معرفة موضوع الحديث العام أو جُزء مُفيد منه

التعريف بهذه الطريقة إجمالًا:

وتعني هذه الطريقة: الوصول إلى الحديث من خلال التبويب الموضوعي للأحاديث، إذ أن كثيرًا من الكتب الحديثية تذكر الأحاديث في أبواب وموضوعات كالطهارة والصلاة والزكاة، وقد تفصل بعض الكتب في الموضوعات الفرعية على شكل أبواب صغيرة يضم كل باب منها حديثًا أو أكثر في مسألة واحدة، ويكون تخريجها بالبحث عن المكان المناسب الذي يذكر الحديث تحته(١).

أهم مميزاتها:

- سهولة الوصول للحديث بمجرد معرفة معناه، ولو لم نقف على لفظه.

- تربي في الباحث ملكة فقه الحديث، فمن كثرة استعمال هذه الطريقة يصبح الباحث ذا قدرة فقهية على معرفة فقه الحديث.

---

(١) ينظر: «تخريج الحديث» للدكتور: همام سعيد ص ٩٥، «منهج الإمام الزيلعي في كتابه نصب الراية» للدكتور منصور الشرايري ص ٨٨.

أهم صعوباتها:

- تعدد موضوعات بعض الأحاديث، وصعوبة تحديد الموضوع في بعضها.

- عدم إلمام الباحث بعناوين الأبواب وترتيبها.

- قد لا يتفق رأي الباحث مع رأي المصنف، فقد يضع المصنف الحديث في كتاب لا يتوقعه الباحث.

المؤلفات المرتبة على الموضوعات: وهي تنقسم إلى قسمين هما:

مؤلفات أصلية: وهي التي تخرج فيها الأحاديث بأسانيد مؤلفيها عن شيوخهم عمن فوقهم حتى يصل إلى المتن، مثل: كتب الصِّحاح، والسُّنن، والمسانيد، والمصنفات، والمستخرجات، والمستدركات، والمعاجم، وغيرها.

مؤلفات فرعية: وهي التي تخرج الحديث بالعزو إلى مصدر أو أكثر من مصادره الأصيلة.

التَّعريف بأبرز المصنفات المرتبة على الموضوعات من المصادر الفرعية[1]:

---

(١) المصادر الفرعية: هي كل كتاب يجمع فيه مصنفه الأحاديث من المصادر الأصلية من غير رواية لها بأسانيده، وغالبًا ما يكتفي أصحابها بذكر متن الحديث فقط، مع عزوه إلى من أخرجه من أصحاب المصادر الأصيلة.

جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير

مؤلفه:

مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ).

موضوعه:

جمع أحاديث الكتب السِّتة وهي: البُخاري، ومُسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وجعل مكان ابن ماجه موطأ الإمام مالك.

ترتيب الكتاب:

الكتاب مقسم إلى ثلاثة أركان، الركن الأول في المبادئ، وهو عبارة عن مُقدِّمة نفيسة مُتقنة، بيَّن فيها الباعث على تصنيف الكتاب، ومنهجه في الكتاب، وجملة مهمة من مباحث علم مصطلح الحديث، وتراجم للأئمة السِّتة.

والرُّكن الثاني في المقاصد، وقد رتب فيه الموضوعات على حروف الهجاء فبدأ بالهمزة وتحت كل حرف ذكر ما تحته من كتاب، فتحت حرف الهمزة بدأ بالكتاب الأول في الإيمان والإسلام، وفيه ثلاثة أبواب، ثم ذكر الأحاديث تحت الأبواب فبدأ بحديث (خ م ت س) عبد الله بن عمر: قال: قال رسولُ الله ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ

البَيتِ، وَصَومِ رَمَضَانَ».

وفي رواية أنَّ رَجُلًا قال له: ألا تَغزُو؟ فقال له: إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يَقولُ: «إنَّ الإسلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمسٍ ...» وذكَرَ الحديثَ.

وفي أخرى: «بُنِيَ الإسلَامُ عَلَى خَمسَةٍ: عَلَى أَن يُوَحَّدَ اللهُ، وَإِقَامِ الصَّلاةِ، وَإِيتاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيامِ رَمَضَانَ، وَالحَجِّ»، فقال رجل: الحجّ وصيام رمضان؟ قال: لا، «... صِيَامِ رَمَضَانَ وَالحَجِّ»، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ.

وفي أخرى: «بُنِيَ الإسلامُ على خَمسٍ: [على] أن يُعبَدَ اللهُ ويُكفَرَ بما دُونَه، وإقامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، وحَجِّ البَيتِ، وصَومِ رَمَضَانَ» أخرَجَ طُرُقَهُ جميعَها مسلمٌ، ووافَقَه على الأولى: الترمذي، وعلى الثانية: البخاريّ والنسائيّ(١)، وهكذا إلى آخر حرف الياء.

والثالث في الخواتم ويشتمل على ثلاثة فنون: الفن الأول في ذكر الأحاديث. وقال ابن الأثير: «قد ذكرنا في الرُّكن الأول من مقدِّمة الكتاب أنه قد يعرض للإنسان في بعض الأحاديث اشتباه فيشذ عليه موضعها من الكتاب، وأشرنا إلى أننا قد استخرجنا من تلك الأحاديث التي ربما اشتبه موضعها كلمات هي أشهر ما فيها كان الحديث يعرف بها، فإنه لا يخلو الإنسان أن يعرف من ذلك الحديث كلمة يستدل بها، وقد أثبتنا تلك الكلمات في هذا الحديث على الهوامش على ما سبق

---

(١) ينظر: «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير: (١/ ٢٠٧).

مقفًّا على حروف المعجم، وأشرنا في مقابلها إلى الموضع الذي قد جاء ذلك الحديث فيه، فإذا احتجت إلى حديث يشتبه عليك مكانه فاطلب الكلمة التي تستدل بها عليه في حرفها، واقرأ ما بإزائها، واطلبه منه تجده هناك بعون الله تعالى»[1].

أما الفن الثاني من الرُّكن الثالث: فجعله في ذكر الأسماء والكنى، والأبناء والألقاب والأنساب، وأما الفن الثالث من الركن الثالث فجعله في فهرست الكتب والحروف والأبواب والفصول والفروع والأنواع، وما انقسم إليه جميع الكتاب من أوله إلى آخره تذكرة لمن يشذ عنه شيء منها، وكأن الواقف عليها يكون قد أحاط علمًا بجميع ما اشتمل عليه الكتاب جملة، وعرف منه مواقع الأحاديث واستدل به عليها[2].

وقد ذكر الأحاديث محذوفة الأسانيد إلا اسم الصَّحابي، وشرح غريب الألفاظ في الأحاديث النَّبوية.

وقد رمز للكتاب برموز فالبخاري (خ)، ومُسلم (م)، وأبو داود (د)، والترمذي (ت)، والنسائي (س)، وموطأ مالك (ط).



(١) ينظر: «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير: (١٢/ ٣).

(٢) ينظر: «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير: (١٢/ ١٠٣٦).

(٢) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي

مُؤلفه: هو علاء الدِّين على بن حسام الدِّين الشَّهير بالمتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ).

موضوعه:

ألف الحافظ السُّيوطي عدة كتب في جمع الأحاديث، وأبرزها:

الجامع الكبير، وانتقى منه الجامع الصَّغير، ثم زاد على الجامع الصَّغير بـ زيادة الجامع الصَّغير، وقصد به إضافة ما فاته من الأحاديث الوجيزة، فجاء المتقي الهندي فجمع كتب السُّيوطي الثلاثة ورتبها على الأبواب في كتابه: «كنز العمال في سُنن الأقوال والأفعال».

ترتيب الأحاديث فيه:

جمع أولًا بين الجامع الصَّغير، وزيادة الجامع الصَّغير مُبوِبًا ذلك على الأبواب الفقهية، ثم رتب جمع الجوامع على الأبواب الفقهية، وجمع بين هذه الكتب في كتاب سماه: «كنز العمال في سُنن الأقوال والأفعال»، وقد رتب هذه الأبواب على الحروف، وقد بلغ عدد الأحاديث والآثار فيه (٤٦٦٢٤)[١].



---

(١) ينظر: «تخريج الحديث» للدُّكتور عبد العزيز الشَّايع: (٢٠٢ - ٢٠٣).

مفتاح كُنوز السُّنة
للمستشرق الهولندي «فنسنك»

مؤلفه:

هو المستشرق الهولندي «أرنت جان فِنسِنك - Arent Jan Wensink»، وتذكر أغلب المصادر أنَّ اسمه الأخير «فنسنك» - بالفاء المثلثة - ولكنه كان يكتب اسمه عند توقيعه بالعربية بالواو: «ونسنك»، ولد المستشرق «فنسنك» سنة ١٨٨١ م، وتتلمذ على يد مجموعة من المستشرقين منهم: هوتسمان، ودي خويه، ونال شهادة الدُّكتوراه من جامعة ليدن سنة ١٩٠٨ م، وكان عنوان أطروحته «موقف الرَّسول ﷺ من يهود المدينة»، وقد أتقن اللغات السَّامية[1]، وبرع فيها، وعُين أستاذًا لها في جامعة ليدن التي تقع في جنوب هولندا عام ١٩٠٨ م، وفي عام ١٩١٦ م أعلن في احدى المجلات عن عزمه لوضع معجم مفهرس بحسب الألفاظ للأحاديث الواردة في كتب الأصول السِّتة الصِّحيحين والسُّنن الأربعة، وفي موطأ مالك، ومُسند الدَّارمي، ومُسند أحمد بن حنبل، ورُشّح فنسنك لعضوية مجمع اللغة العربية في مصر، ولشدّة تعصّبه ضدّ الإسلام تعرّض لهجوم من قبل الدُّكتور حسين الهواري مُصنِّف كتاب «المستشرقون والإسلام» الذي صدر سنة ١٩٣٦ م مما أحدث أزمة معه، كانت نتيجتها أن رفضت

---

(١) اللغات السَّامية: هي فرع من عائلة اللغات الإفريقية الأسيوية ينتشر متحدثوها في جميع أنحاء شمال إفريقيا وجنوب غرب أسيا، ينظر: mawdoo3.com

عُضوية فنسنك في المجمع، وكان السَّبب في هذا الهجوم قيامه بنشر آرائه في القرآن والرَّسول ﷺ، مُدعيًا أنَّ النَّبي ﷺ ألّف القرآن تلخيصًا للكتب الدِّينيّة والفلسفيّة التي سبقته.

وأصدر العديد من المؤلفات منها: «العقيدة الإسلامية نشأتها وتطورها»، و«فكر الغزالي»، و«أساطير القديسين الشَّرقيين»(١).

وشُهر بكتاب مفتاح السُّنة، وقد ترجمه إلى العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وطُبع عِدة طبعات آخرها مُصورة دار الحديث بالقاهرة.

موضوع الكتاب: هو مُعجم مُفهرس تفصيلي موضوعي(٢) وضع للكشف عن الأحاديث النَّبوية الشَّريفة وخصَّ منها دواوين السُّنة كالكتب التِّسعة، وأضاف إليها خمسة كتب أخرى في السِّير والطبقات وغيرها.

فهرَس المستشرق الهولندي فنسنك كتابه على طريقة الموضوعات

---

(١) ينظر: «موسوعة المستشرقين» للدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي (ص: ٤١٦ - ٤١٧).

(٢) الفهرسة الموضوعية: هي أن تُستخلص معاني الأحاديث والأخبار ومضامينها، وتُجعل عُنوانًا رئيسًا، ثم تُرتب تلك الأحاديث والأخبار التي تنطوي تحت ذلك العنوان على حسب حُروف المعجم، مع العزو إلى أماكن وجودها. ينظر: «جهود المستشرقين الهولنديين في فهرسة موضوعات السِّيرة النَّبوية مفتاح كُنوز السُّنة أنموذجًا» د. عبدالعزيز شاكر حمدان الكبيسي، وهو بحث مقدم إلى النَّدوة الدَّولية حول السِّيرة النَّبوية في الكتابات الهولندية المنعقدة في جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس.

لأربعة عشر كتابًا من كُتب السُّنة والسِّيرة هي:

١- موطأ الإمام مالك.
٢- مسند الإمام أحمد.
٣- صحيح الإمام البُخاري.
٤- صحيح الإمام مُسلم.
٥- سنن النَّسائي.
٦- جامع التِّرمذي.
٧- سنن أبي داود السجستاني.
٨- سنن ابن ماجه.
٩- السُّنن للإمام الدَّارمي.
١٠- المسند لأبي داود الطَّيالسي.
١١- المسند لزيد بن علي.
١٢- السِّيرة النبوية لابن هشام.
١٣- المغازي للواقدي.
١٤- الطَّبقات الكبرى لابن سعد.

الرُّموز المستعملة فيه ودلالة كل منها وترتيب الأحاديث فيه:

طريقة الدَّلالة على موضع الحديث والرُّموز المستخدمة:

يذكر جزء الحديث أو موضوعه أو معناه، **ثم يُحيل إلى المصادر كما يأتي:**

١- صحيح البُخاري (بخ).
٢- وسنن أبي داود (بد).
٣- وجامع التِّرمذي (تر).
٤- وسنن النَّسائي (نس).
٥- وسنن ابن ماجه (مج).
٦- وسنن الدَّارمي (مي).

وعند إحالاته على هذه الكتب السِّتة يذكر رمز المُصَنف ثم رقم

الكتاب المتسلسل بعد رمز (ك) ثم رقم الباب المتسلسل بعد رمز (ب).

٧- صحيح مسلم (مس). ٨- وموطأ مالك (ما).

وعند إحالاته على هذين الكتابين السَّابقين يذكر:

أ- رمز المُصنف.

ب- رقم الكتاب المتسلسل بعد رمز (ك).

ج- رقم الحديث المتسلسل بعد رمز (ح).

٩- مسند أحمد (حم).

ويذكر عند إحالاته عليه:

أ- رمز المُصنف: (حم). ب- (ج) رقم الجُزء.

ج- (ص) رقم الصَّفحة.

١٠- مسند أبي داود الطَّيالسي: (ط) ويذكر عند إحالاته عليه رقم الحديث.

١١- زيد بن علي: (ز) ويذكر عند إحالاته عليه رقم الحديث فيه.

١٢- الطَّبقات الكُبرى لابن سعد: (عد) والكتاب مقسم إلى أجزاء وبعض الأجزاء إلى أقسام.

١٣- السِّيرة النَّبوية لابن هشام: (هش).

١٤- المغازي للواقدي: (قد).

ويُحيل في الكُتب الثلاثة الأخيرة الى أرقام الصَّفحات فيها.

طريقة ترتيب الكتاب:

وضع فنسنك كتابه «مفتاح كُنوز السُّنة» لتيسير الاهتداء إلى الحديث النَّبوي الشَّريف في جملة من كتب الصِّحاح والسُّنن والمسانيد والمغازي والطبقات.

ويمكن إجمال طريقة ترتيب فنسنك لكتابه «مفتاح كنوز السُّنة» في النقاط الآتية:

١- رتب الكتاب وفق طريقة مُعينة سار عليها في جميع مواضعه على حسب الأغراض والمعاني والموضوعات، وليس على حسب الألفاظ والمباني، حيث نظر ابتداء في أُصول تلك الأحاديث التي يجمعها باب واحد فصاغ لها معنى عامًّا يُمكن أن ينطوي تحته أحاديث متعددة فأثبته في المفتاح، ثم جعل يُشير إلى أماكن وجود تلك الأحاديث التي انطوت تحته في كتب السُّنة السالفة الذِّكر.

٢- رتب تلك الموضوعات الرَّئيسة والمعاني فيه على حروف المعجم بالنِّسبة لألفاظها، فبدأ بآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وبعدما انتهى من ذكر آدم وما يتعلق به: آل محمد ﷺ ثم ذكر آمنة أم النبي ﷺ، وآمين، والآنية.

٣- تحت كل موضوع رئيسي يذكر فنسنك فقرات تفصيلية أو موضوعات فرعية أصغر تتعلق به، وتحت كل موضوع فرعي يجمع ما يتعلق به من أحاديث وأخبار في الكُتب الأربعة عشر.

٤- يحذف أل التَّعريف، وتبقى الكلمة كما هي من غير تجريد.

٥- وضع فنسنك أرقامًا مُتسلسلة للكتب والأبواب، وأرقامًا مُتسلسلة للأحاديث في كتاب صحيح مُسلم والموطأ، أما باقي الكُتب التي اعتمدها في الفهرسة فرقَّم كتبها وأبوابها فقط.

مزايا الكتاب:

اشتمل كتاب «مفتاح كُنوز السُّنة» على مزايا وخصائص كثيرة، من أبرزها:

١- التَّيسير على الباحثين وطلبة العلم في معرفة مكان الحديث أو الحدث المتعلق بالسِّيرة النَّبوية في أربعة عشر كتابًا من أهم كُتب السُّنة المطهرة والسِّيرة النَّبوية.

٢- قدّم الكتاب مادة شاملة عن سيرة النَّبي ﷺ في حدود ٢٤ صفحة تحت مادة: «محمد بن عبد الله ﷺ»، وبدأ بموضوع: «رسول الله وخاتم النَّبيين»، وانتهى بموضوع: «دعوته النَّاس لزيارة قبره عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٣- لم يختص بالموضوعات والمعاني فحسب، بل تعرض لبيان أماكن ورود تراجم الأعلام وما ورد فيهم من الأحاديث والآثار أيضًا، وبيان سيرتهم في الكُتب التي تولى فنسنك فهرستها.

٤- يكفي للبحث في هذا الكتاب معرفة موضوع الحديث، ولو لم يحفظ الباحث أي كلمة منه، وهذه المزية لها أهميتها في عصر قلّ فيه حفظ النَّاس للنُّصوص.

٥- يفتح الكتاب للباحث آفاقًا في البحث الموضوعي، كما أنَّه يقدِّم

تقسيمات الموضوع ومادته العلمية الواردة في كتب السُّنة والسِّيرة في مكان واحد مما يُوفر على الباحث وقته وجهده.

المآخذ عليه:

(١) الاكتفاء به لا يُؤدي إلى الاستقراء التام لتخريج الحديث، فبعض الأحاديث يكون مُتضمنًا لأكثر من حُكم مما يتطلب من الباحث أن يكون مُلمًّا بمناهج العلماء في تبويبهم للكُتب.

(٢) عدم استيعاب التَّخريج في بعض المواضع، فقد يأتي الحديث في مواضع متعددة فيذكر بعضها في موضع ولا يُعرِّج على بقية المواضع الأخرى.

(٣) لمعرفة أسماء الكُتب من خلال الأرقام لا بد من الرُّجوع إلى الفهرسة في مقدِّمة الكتاب.

(٤) اعتمد المؤلف على طبعات مُعينة مُعظمها مفقود، ففي حال عدم العثور على الحديث المراد نقوم بالتَّقديم أو التَّأخير بابًا أو بابين كما بينا سابقًا.

(٥) أهمل فنسنك فهرسة الموضوعات المتعلقة بأحاديث الشَّمائل النَّبوية الشَّريفة.

وطريقة التَّخريج من الكتاب معرفة موضوع الحديث، ثم الذَّهاب إلى الموضوعات.



المؤلفات في التخاريج الخاصة بالأحاديث المعلة

إنَّ علم العلل من أشرف علوم الحديث وأدقها، ولم يتكلم فيه إلا القليل من الأئمة الحفاظ النُّقاد، وهو علم نافع يحتاج إلى الصَّبر عليه لفهمه وإتقانه، وليُعلم أنَّ معرفة علم العلل من أصعب علوم الحديث؛ لأنه يحتاج إلى كثرة اطلاع، وسعة حفظ، وإدمان النَّظر في العلل والسُّؤالات والرِّجال، وقد كان الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٥٩٧ هـ) ينعي في زمانه هجران هذا العلم مع إمامته وتضلعه فيه. وتصانيفه كشرح العلل للترمذي وفتح الباري شاهدة بإمامته يقول: «كذا الكلام في العلل والتَّواريخ قد دون أئمة الحفاظ، وقد هجر في هذا الزَّمان ودرس حفظه وفهمه، فلولا التَّصانيف المتقدمة فيه لما عُرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التَّصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جدًّا، وقد كان السَّلف الصَّالح، ومع سعة حفظهم، وكثرة الحفظ في زمانهم، يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا الَّذي هُجرت فيه عُلوم سلف الأمة وأئمتها، ولم يبق منها إلا ما كان مدونًا في الكتب، لتشاغل أهل هذا الزَّمان بمدارسة الآراء وحفظها؟»[1] أهـ.

وللكَشفِ عن العِلَّةِ وإدراكِهَا خُطُواتٌ يجب على الباحث اتِّبَاعُهَا، وهي:

الخُطوَة الأُولَى:

جَمعُ رواياتِ الحديثِ سندًا ومتنًا من مصادرها المُعتبَرَةِ.

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٤٢) طبعة الدكتور نور الدين عتر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الخُطوَة الثَّانيـة:

تحديـدُ الـرَّاوي الـذي وَقَـعَ الاختـلافُ عليـه، ويُسَـمَّى: «مَـدَار الحَدِيثِ»[١].

الخُطوَة الثَّالِثَة:

تَقسِيمُ رواياتِ الحديثِ حَسَب أَوجُهِ الخلافِ على الرَّاوِي الذي عليه مَدَارُ الحديثِ.

الخُطوَة الرَّابعة:

تخريجُ كُلِّ وجهٍ مِن أوجهِ الخلافِ على حِدَةٍ، وكُلُّ وجهٍ وُجِدَت له متابعاتٌ فإنَّها تُخَرَّجُ معه بترتيبِ المصادرِ حَسَب المتابعةِ الأَتَمِّ فالأَقَلِّ.

الخُطوَة الخامسة:

دراسةُ أسانيدِ كُلِّ وجهٍ تفصيلًا، بالتَّرجَمَةِ لكُلِّ راوٍ بما يُمَيِّزُهُ مِن اسمٍ ونَسَبٍ وكنيةٍ ولَقَبٍ، وذِكرِ ما جاء فيه مِن جَرحٍ وتعديلٍ دون تَكرِيرِ الأقوالِ ولا حَذفِ شيءٍ منها، وبيانِ ما عُرِفَ للرَّاوي من إرسالٍ

---

(١) المدار لغة: موضع دوران أي شيء. ومدار الحديث: هو الراوي الذي يشترك في رواية الحديث عنه روايتان فأكثر، إن اتفقوا فمتابعات وإن اختلفوا فخلاف، وقد يوجد خلال سند الحديث أكثر من مدار. وتعيين من عليه مدار الحديث ضرورة لمعرفة العلة، فقد يكون ضعيفًا، أو يكون مقبولًا خالف من هو أولى منه بالقبول، وقد يخطئ الثقة. ومن أقوالهم في المدار: قول عبد الرحمن بن مهدي: مداره ليس إلا على أبي العالية. وقول علي بن المديني: إنما يدور على ابن أبي يحيى. وقول الإمام البخاري: حديث الدين النصيحة مداره كله على تميم -يعني ابن أوس الداري- ولم يصح عن أحد غير تميم.

وتدليسٍ، وتحديدِ مَرتَبَةِ المُدَلِّسِ إذا كان من المرتبةِ الثَّالِثَةِ أو الرَّابِعَةِ أو الخامسة، وبيانِ اختلاطِ الرَّاوِي، وما وُجِدَ مِن تَمييزِ الرُّوَاةِ عنه قبلَ أو بعدَ الاختلاطِ، وذِكر ما له من مكانة بين غيره مِنَ الثِّقَاتِ، ثم ذِكرِ خُلاصَةِ حالِ الرَّاوِي على ضَوءِ العناصر السَّابِقَةِ، مع مُرَاعَاةِ ما يكون فِي السَّنَدِ مِن إرسالٍ وتَدلِيسٍ قادحٍ، ونحو ذلك.

الخُطوَة السَّادسة:

النَّظَرُ فِي الخلافِ على ضَوءِ خلاصةِ أحوالِ الرُّوَاةِ وحالِ المدارِ، وبيانُ مَا وُجِدَ مِن قَرَائِنِ التَّرجِيحِ، وأقوالِ العلماء فِي ذلك، ثم تحديدُ الوَجهِ الرَّاجِحِ، وبيانُ قَرَائِنِ تَرجِيحِهِ، أو قَرَائِنِ الجَمعِ بين وَجهَي الخلافِ، وبه تَندَفِعُ العِلَّةُ عن كُلٍّ منهما.

الخُطوَة السَّابعة:

الحكمُ على الحديث مِن وجهِهِ الرَّاجِحِ، أو مِن وَجهَيهِ عند الجَمعِ، ويُعتَمَدُ في الحكم على مَا ذُكِرَ فِي تراجمِ الرُّوَاةِ، وما في الإسناد مِنَ اتِّصَالٍ أو انقِطَاعٍ كما هو معروفٌ.

الخُطوَة الثَّامنة:

إذا كان الوَجهُ الرَّاجِحُ ضَعِيفًا يُنظر فِي وجودِ ما يَشهَدُ لمَتنِهِ، فيُرتَقى به بحَسَبِ حالِ الشَّاهِدِ تحسينًا لغيره أو تصحيحًا لغيره[١].

---

(١) ينظر: «علل الحديث بين النَّظرية والتَّطبيق» لشيخنا المحدِّث العلامة الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم -حفظه الله ومتعه بالصِّحة وموفور العافية- (ص: ١٠١ - ١٠٢).

ولا ريبَ أنَّ النُّقادَ العارفين بعلل الحديث أفرادٌ قليلون، وأوَّلُ مَن اشتُهِرَ بالكلام فِي نَقدِ الحديث سندًا ومتنًا محمد بن سيرين، ثم خَلَفَهُ أيُّوبُ السختياني، وأخذ منه ذلك شُعبَةُ، وأخذ عن شُعبَةَ: يحيى بنُ سعيد القَطَّانُ وابنُ مَهدِيٍّ، وأخذ عنهما: أحمدُ بنُ حَنبَل، وعليُّ ابنُ المَدِينِي، ويحيى بنُ مَعِينٍ، وأخذ عنهم: البُخَارِيُّ، وأبو داود، وأبو زُرعَةَ، وأبو حاتم، وجاء بعدهم جماعةٌ منهم: التِّرمِذِيُّ، والنَّسَائيُّ، والعُقَيلِيُّ، وابنُ عَدِيٍّ، والدَّارَقُطنِيُّ، وقَلَّ مَن جاء بعدَهُم ممَّن هو على شاكلتهم، حتَّى قال أبو الفرج ابنُ الجَوزِي: «قَلَّ مَن يَفهَمُ هذا؛ بَل عُدِمَ»[١].

وأوَّلُ مَن صَنَّفَ فِي علل الحديث: يحيَى بنُ سعيد القَطَّان المُتَوفَّى سَنَةَ (١٩٨هـ)، قال ابنُ رَجَبٍ الحنبلي المُتَوفَّى سَنَةَ (٧٩٥هـ): «قد صُنِّفَ فِي هذا العلمِ كُتُبٌ كثيرةٌ غيرُ مُرَتَّبَةٍ كترتيب كتاب البخاري (٢٥٦هـ)، وأبِي حاتم (٢٧٧هـ)، وأبِي زرعة (٢٦٤هـ)، منها ما هو منقولٌ عن يحيى بن سعيد القَطَّان، ومنها عن علي ابن المَدِينِي (٢٣٤هـ)، وابن معين (٢٣٣هـ)، ومنها عن أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنهُم»[٢].

ومعظم ما صُنِّفَ فِي هذا المجال قد ضَاعَت نُسَخُهُ وانقَرَضَت، قال الخطيب: «وجميع هذه الكتبِ قد انقرضَت، ولم نَقِف على شيءٍ منها إلا على أربعةٍ أو خمسةٍ حَسب، ولَعَمرِي إنَّ فِي انقراضِهَا ذَهَابَ عُلُومٍ

(١) ينظر: «الموضوعات»: (١/ ١٤٥).

(٢) ينظر: «شرح علل الترمذي»: (١/ ٧٨، ٥١١).

جَمَّةٍ، وانقطاعَ فَوَائِدَ ضَخمَةٍ»[١].

لكن بَقِيَ فِي كُتُبِ المتأخرين نُقولٌ عن المفقود، وكثيرٌ مِن النُّقُولِ منسوبةٌ لأصحابِهَا.

ولعل سببَ انقراضِهَا وضياعِهَا عدمُ انتباه النَّاسِ لفَضلِهَا، ولذا قَلَّ الإقبالُ عليها، وقَلَّت نُسَخُهَا، وقَلَّ تنافسُ أَهلِ العلمِ حَولَهَا: قال الخطيب البغدادي: «مِثلُ هذه الكتبِ الجليلةِ كان يجب أن يَكثُرَ بها النَّسخُ، ويتنافس فيها أهلُ العلمِ، ويكتبوها لأَنفُسِهِم، ويُخَلِّدُوهَا أَحرَازَهُم، ولا أَحسِبُ المانعَ مِن ذلك إلا قِلَّةَ معرفةِ أهل تلك البِلادِ لمَحلِّ العلمِ وفضلِهِ، وزُهدِهِم فيه، ورَغبَتِهِم عنه، وعدمِ بَصِيرَتِهِم به. والله أعلم»[٢].

ومِن أوائلِ مَن كَتَبَ فِي عِلل الحديث على وَجهِ الاستقلالِ، ونَجَا مَا كَتَبَهُ مِن الهَلاكِ والضَّيَاعِ، فيما وَقَفنَا عليه: فَلاسِفَةُ هذه الصَّنعَةِ ونُقَّادُهَا: علي ابنُ المَدِينِي، وأحمدُ بنُ حَنبَل، وابنُ أَبِي حاتم الرَّازِي، رحمة الله عليهم.



(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: (٢/ ٣٠٢).

(٢) المرجع السابق: (٢/ ٣٠٤).

أشهر المؤلَّفات في العلل

أَلَّفَ الأفذاذُ والجَهَابِذَةُ مِن الحُفَّاظِ والمُحَدِّثينَ فِي العلل مؤلَّفاتٍ متعدِّدَةً، مِن أهمِّهَا:

١- كتاب «العلل ومعرفة الرِّجال» لأَبِي الحسن علي بن المَدِينِي المُتوفَّى سَنَةَ (٢٣٤هـ).

٢- كتاب «العلل ومعرفة الرجال» لأَبِي عبد الله أحمد بن حنبل المُتَوفَّى سَنَةَ (٢٤١هـ).

٣- كتاب «التَّمييز» للإمام مسلم المتوفَّى سنة (٢٦١هـ).

٤- كتاب «العلل الصغير»، و«العلل الكبير» للإمام التِّرمِذي المُتَوفَّى سَنَةَ (٢٧٩هـ).

٥- كتاب «العلل» لأَبِي بكر أحمد بن محمد الخَلَّال المُتَوفَّى سَنَةَ (٣١١هـ).

٦- كتاب «علل الحديث» لابن أَبِي حاتم المُتَوفَّى سَنَةَ (٣٢٧هـ).

٧- كتاب «العلل» للإمام الدَّارَقُطنِي المُتَوفَّى سَنَةَ (٣٨٥هـ).



المؤلفات في تخريج أحاديث وآثار كتب التَّفسير

إذا كان الباحث يبتغي الوصول إلى تفسير آية من كتاب الله تعالى فأمامه خيارات منها مُراجعة كُتب التَّفسير من كُتب السُّنة، كصحيح البخاري وصحيح مُسلم، وكتب السُّنن وغيرها من مصادر الحديث الشَّريف، أو الذَّهاب مُباشرة إلى كُتب التَّفاسير المسندة، كتفسير سفيان الثَّوري (ت١٦١هـ)، أو تفسير عبد الرَّزاق الصنعاني (٢١٩هـ)، أو تفسير سعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)، أو تفسير ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، أو تفسير ابن جرير الطَّبري (ت ٣١٠هـ) وغيرها من كتب التَّفاسير المسندة، أو الاستفادة بجهود الأئمة السَّابقين ممن خرَّجوا أحاديث التَّفاسير، ونسوق بعضًا منها كما يلي:



(١) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزَّمخشري للإمام الزَّيلعي (٧٦٢هـ)

ترتيب الأحاديث في الكتاب:

رتب الزَّيلعي أحاديث الكشاف للزَّمخشري على ترتيب ورودها في أصله الكشاف.

ميزات الكتاب:

(١) استيعاب المصنف لأحاديث وآثار الكتاب وبيان طرقها وشواهدها.

(٢) نقده لكثير من الأحاديث والآثار التي ذكرها في التخريج، إما بنقله لكلام الحفاظ في نقدها، وإما أن ينقدها هو بنفسه.

(٣) تكلم في الرُّواة جرحًا وتعديلا.

(٤) بيانه لبعض الأوهام التي وقعت ممن قبله.

(٥) فيه كثير من النُّقولات من كتب مفقودة ككتاب التفسير لابن مردويه، والتَّرغيب لابن شاهين، وغيرهما.

طريقة المؤلف في التخريج: هي التخريج بالعزو إلى المصادر الأصلية.

كيف نُخرِّج الحديث بواسطة هذا الكتاب:

إذا كنت تقرأ تفسير سورة ما في تفسير الكشاف فأنت تجد تخريج أحاديثها في نفس تخاريج أحاديثها من كتاب الزَّيلعي، وأما إن كان بين يديك حديث يتعلق بتفسير آية أو ورد في فضل السُّورة، فعليك بتحديد الآية أو السُّورة التي يحتمل إيراد الزَّمخشري الحديث عند تفسيرها وانظر تخريج الزَّيلعي، وإلا فحدد مظِنة إيراد الحديث عند آية أو سورة أخرى[1].



(١) ينظر: «مفتاح المبتدئين في تخريج حديث خاتم النبيين» لشيخنا فضيلة الأستاذ الدُّكتور رضا زكريا حفظه الله تعالى (ص: ٢٤٩ - ٢٥٠).

(٢) كتاب الدُّر المنثور في التَّفسير بالمأثور للإمام السُّيوطي (ت ٩١١هـ)[1]

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).

أراد السيوطي في هذا الكتاب أن يجمع كل الأحاديث والآثار التي لها تعلق بتفسير القرآن الكريم وفضائل السور وأسباب النزول والقراءات.

ترتيب الأحاديث في الكتاب:

(١) يُصدِّر السُّورة من القرآن الكريم بذكر الأحاديث والآثار الواردة في مكان وأسباب نزولها، والتي في فضلها، وما يتعلق بذلك.

(٢) يسوق في كل آية الأحاديث والآثار التي لها علاقة بتفسيرها وفضل قراءتها.

(٣) الكتاب بدون إسناد فهو مختصر من كتابه «ترجمان القرآن» الذي ساق فيه الأحاديث والآثار بأسانيدها.

(٤) الدُّر المنثور تخريج بالعزو فالسيوطي يعزو الأحاديث والآثار إلى من أخرجها من الأئمة في كتبهم، وهو يعزو لما كان تحت يديه من كتب فُقِد الكثير منها الآن.

طريقة المؤلف في التخريج: هي التخريج بالعزو إلى المصادر الأصلية.

---

(١) من أفضل طبعات الكتاب طبعة دار هجر لتحقيق التراث وتقع في سبعة عشر مجلدًا.

طريقة التَّخريج من الكتاب:

أن يعرف الباحث الآية التي فيها الحديث، ثم يُراجعها فيجد الحديث وقد ذكر مَن خرَّجه من الأئمة، ثم يعود الباحث إلى المصادر المحال عليها من الإمام السُّيوطي فيخرج الحديث منها على مقتضى صناعة التَّخريج.

- المؤلفات في تخريج أحاديث العقائد والتَّصوف:

تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام للإمام السيوطي، وهو كتاب يُعنى بتخريج أحاديث كتاب شرح المواقف للشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، وأما كتاب المواقف فهو للعضد الإيجي (ت ٧٥٦هـ).

- تخريج أحاديث شرح العقائد النَّسفية للسيوطي:

متن كتاب العقائد للإمام النَّسفي وشرَحه العلامة السَّعد التفتازاني، وقد استدل الإمام بالأحاديث والآثار، لذا عمل الإمام السُّيوطي على تخريجها في كتابه تخريج أحاديث شرح العقائد للسَّعد التفتازاني، وقد رتب السُّيوطي الأحاديث والآثار على حسب ورودها في شرح العقائد النَّسفية، وصنع لها مُحقق الكتاب فهرسًا في آخر الكتاب مرتب على حروف المعجم.

والسُّيوطي في هذا الكتاب يخرج الحديث تخريجًا إجماليًّا مع بيان الحكم بالقبول أو الرَّد على الحديث، وسكت عن بعض الأحاديث.

طريقة المؤلف في التخريج: هي التخريج بالعزو إلى المصادر الأصلية.

تخريج أحاديث كتب المذاهب الفقهية

كتاب نصب الرَّاية لتخريج أحاديث الهداية

التعريف بالإمام الزَّيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (٧٢٢هـ - ٧٦٢هـ)

اسمه ونسبه ولقبه:

هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الزَّيلعي[١].

أما عن لقبه الذي ذكره غالب مَن ترجم له مقرونًا باسمه، هو جمال الدِّين، أما نسبته التي اشتهر وعرف بها فهي الزَّيلعي، وهي نسبة إلى زيلع، وهي قرية على ساحل البحر من ناحية الحبشة، وأهلها جيل من السُّودان، وهم مُسلمون ويُعرفون بالزَّيلع.

مولده:

تاريخ ولادة هذا الإمام لم أقف عليه مُصرحًا به في شيء من كتب التَّراجم، وقد بيَّض له ابن فهد في «لحظ الألحاظ»، ومع ذلك يُمكن استنباط تاريخ ولادته مما ذكره ابن طولون في الغرف العلية عن ابن حجر أنَّ الزَّيلعي توفي وهو في نحو الأربعين من العمر، وبالتَّالي تكون ولادته في العقد الثَّاني من القرن الثَّامن، أي في حدود سنة (٧٢٢هـ)، ويؤيد هذا

---

(١) ينظر في ترجمته المصادر الآتية: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: (١١/ ١٠)، «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص٨٨)، «الدرر الكامنة»: (٣/ ٩٥ - ٩٦).

التَّقدير ما ذكره السُّيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ في آخر ترجمة الزَّيلعي، حيث قال: «ومحله في الطبقة الآتية إلا أنه تَقدَّمت وفاتُه فقدَّمتُه»، والمراد تقدَّمت وفاته عن أقرانه وأهل طبقته، فالإمام العراقي الذي كان قرينه وصاحبه في الاشتغال بالتَّخريج كانت وفاته سنة (٨٠٦هـ).

مؤلفاته:

تفوق الزيلعي في علوم عدة، إلا أنه اشتهر وتعمق في علم الحديث أكثر من غيره من العلوم، فمن مؤلفاته في **الحديث وعلومه**:

(أ) نصب الرَّاية في تخريج أحاديث الهداية.

(ب) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري.

(ج) مختصر معاني الآثار للطحاوي.

وهذا الكتاب لم يذكره المتقدمون ممن ترجموا للزيلعي، وذكره «فؤاد سزكين» في تاريخ التراث العربي ضمن مختصرات معاني الآثار، وذكر أنه ضمن مخطوطات مكتبة «كوبريلي» في تركيا.

وذكره أيضًا محمد يوسف البنوري في مقدِّمة نصب الرَّاية فقال: «وأفادني الأستاذ الكوثري أنَّ من مُؤلفات الإمام الزَّيلعي (مختصر معاني الآثار) للطحاوي، وهو من محفوظات مكتبة رواق الأتراك بالأزهر والكوبريلي بالأستانة، وقد نص النُّعماني على أنَّ الكوثري ذكر ذلك في كتابه «الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي».

ثناء العلماء عليه:

قال تقي الدِّين بن فهد المكي: «تفقه وبرع وأدام النَّظر والاشتغال وطلب الحديث، واعتنى به فانتقى وخرج وألف وجمع»(١).

وقال تقي الدِّين أبو بكر التَّميمي في «الطبقات السُّنية»: «اشتغل ولازم مُطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية وأحاديث الكشاف، فاستوعب ذلك استيعابًا بالغًا»(٢).

وقال ابن حجر في «الدُّرر الكامنة»: «ذكر لي شيخنا العراقي أنه كان يُرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، فالعراقي لتخريج أحاديث الإحياء والأحاديث التي يشير إليها التِّرمذي في الأبواب، والزَّيلعي لتخريج أحاديث الهداية وتخريج أحاديث الكشاف، فكان كل واحد منهما يعين الآخر»(٣).

وقال ابن تغري بردي: «وتوفّى الشَّيخ الإمام البارع المحدِّث العلامة جمال الدِّين عبد الله بن يوسف ابن محمد الزّيلعيّ الحنفيّ في الحادي والعشرين من المحرّم. وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ فاضلًا بارعًا في الفقه والأصول والحديث والَّنحو والعربية وغير ذلك، وصنّف وكتب وأفتى ودرّس

---

(١) ينظر «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» ص ٨٨.

(٢) ينظر «الطبقات السَّنية في تراجم الحنفية» (٤/ ٢٥٢-٢٥٣)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، ط١ ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

(٣) ينظر «الدُّرر الكامنة» لابن حجر: (٣/ ٩٦ رقم ٢٢٥١).

وخرّج أحاديث الكشّاف في جزء وأحاديث الهداية في الفقه على مذهب أبي حنيفة في أجزاء وأجاد، أظهر فيه على اطلاع كبير وباع واسع»[1].

وقال الشيخ محمد أنور الكشميري، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «كان الحافظ جمال الدين الزيلعي، من المشائخ الصوفية، الذين ارتاضت نفوسهم بالمجاهدات والخلوات، وتزكت قلوبهم عن الرذائل والشهوات، كما كان من أكابر المحدِّثين الحفاظ، بحور العلم والحديث، وترى من آثار تزكية نفسه أنه لا يتعصب لمذهبه شيئًا، بل يمشي مع الخُصوم، ويُسايرهم بغاية الإنصاف»[2].

وفاته:

فقد كانت في المحرم سنة (٧٦٢هـ)، وحدد المقريزي وابن تغري بردي يوم وفاته بالحادي والعشرين من المحرم في القاهرة المحروسة[3].

عناية العلماء بالكتاب وثناؤهم عليه ونقولهم عنه:

لخص الحافظ ابن حجر كتاب «نصب الراية»، وسماه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»[4].

---

(١) ينظر: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: (١١/ ١٠).

(٢) ينظر: مقدمة «نصب الراية» (ص: ٧).

(٣) ينظر: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: (١١/ ١٠).

(٤) طبع بتصحيح السيد عبد الله هاشم اليماني، طبعة دار المعرفة، بيروت.

هذا وللشيخ المحدث قاسم بن قطلوبغا الحنفي ذيل على هذا التخريج، سماه: «منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي»[١].

فالكتاب يعتبر من أفضل كتب التخريج، سواء من حيث الاستيعاب، أو من حيث تأصيل قواعد التخريج كما سيأتي في التطبيق على القواعد، فالكتاب مع أنه في تخريج أدلة الفقه الحنفي إلا أنه تبوأ مكانة رفيعة بين أصحاب المذاهب الأربعة، والعلة في ذلك ما تحلى به صاحبه من تحقيق وتدقيق وتحرير وإنصاف، قال ابن حجر: «جمع تخريج أحاديث الهداية، فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث والآثار في الأصل، وما أشار إليه إشارة، ثم اعتمد في كل باب أن يذكر أدلة المخالفين، ثم هو في ذلك كثير الإنصاف يحكي ما وجده من غير اعتراض ولا تعقب غالبًا، فكثر إقبال الطوائف عليه.

ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج الهداية وأحاديث الكشاف واستوعب ذلك استيعابًا بالغًا[٢].

وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة: «وأحاديث الهداية في الفقه الحنفي للزَّيلعي، وهو المسمى: نصب الراية لأحاديث الهداية، وهو تخريج نافع جدًّا، به استمد من جاء بعده من شراح الهداية، بل منه استمد كثيرا الحافظ ابن حجر في تخاريجه، وهو شاهد على تبحره في فن

---

(١) طبع بتحقيق الشيخ الكوثري، دار الكليات الأزهرية.

(٢) ينظر: «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر: (٣/ ٩٦).

الحديث وأسماء الرِّجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال»[١].

التَّعريف بكتاب «نصب الراية»:

اسم الكتاب: كتاب نصب الرَّاية، أشهر وأكبر كتب الزَّيلعي، ولم يذكر أحد من المتقدمين ممن ترجموا للزَّيلعي اسم نصب الراية، واكتفوا بأنه خرج أحاديث الهداية، والزَّيلعي نفسه لم يذكر لكتابه اسمًا، لأنه لم يجعل لكتابه مقدمة، ومع ذلك فقد ثبت هذا الاسم في أول نُسخ الكتاب المخطوطة، وسماه عدد من المتأخرين: «نصب الراية».

تسمية الكتاب:

لم أقف على كلام للزَّيلعي أنه هو الذي سمى الكتاب، وإنما الذي سماه الذين اطلعوا عليه من العلماء، وهذه تسمى «تسمية لقب».

موضوع الكتاب:

تخريج أحاديث كتاب الهداية للمرغيناني، هو شرح لمتن بداية المبتدي للمؤلف نفسه، وهو من كتب الفقه الحنفي المعتبرة المشتهرة؛ لأنه شرح فيه مسائل الجامع الصغير والقدوري، ثم قام بشرحه شرحًا مطولًا وشرحه شرحًا مختصرًا هو «الهداية شرح البداية».

وقد قال المرغيناني في مقدمته: «وقد جرى على الوعد في مبدأ بداية المبتدي أن أشرحها شرحًا وأرسمه بكفاية المنتهي ... فصرفت العنان

---

(١) ينظر: «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» للكتاني (ص: ١٨٨).

إلى شرح آخر موسوم بالهداية، أجمع فيه بين عيون الرواية ومتون الدراية حتى إن مَن سمَت همتُه على مزيد الوقوف يرغب في الأطول والأكبر، ومَن أعجله الوقت عنه يقتصر على الأقصر والأصغر.

ومؤلف الهداية هو الشيخ الإمام برهان الدِّين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، من كبار فُقهاء الأحناف، وكان فقيهًا محدِّثًا مفسرًا، وقد أقر له عُلماء عصره بالفضل والتقدم، وقد صنَّف كُتبًا كثيرة، وكلها جيدة مقبولة، لا سيما الهداية، فإنه لم يزل مرجعًا للفُضلاء، ومُنظرًا للفُقهاء، وقد توفي سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة.

طريقة الزَّيلعي في التَّخريج:

هي العزو إلى مصادر الحديث الأصلية، يخرج بالعزو إلى المصادر، ويسوق الحديث سندًا ومتنًا، فيقول: أخرجه الطبراني في معجمه، ويسوق الحديث سندًا ومتنًا، وهذا في الغالب.

وأحيانًا يعزو عزوًا إجماليًّا فيقول: أخرجه البخاري ومُسلم وأبو داود وغيرهم من غير ذكر للإسناد، لكن مع عنايته بذكر صحابي الحديث.

ويعتني الزَّيلعي أيضًا بتخريج المتابعات والشَّواهد للأحاديث[1].

ويخرج أيضًا الأحاديث المعلولة مثل قوله: «حديث آخر أخرجه البيهقي في سننه عن هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة، عن عمار بن

(١) ينظر: «نصب الراية» للزيلعي: (١/ ٢٤، ٤٣٤، ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣١٠، ٣٧٧، ٤/ ٤١٠).

أبي عمار، عن أبي هريرة، أنَّ النَّبي ﷺ «**أَمَرَ بِالمَضمَضَةِ وَالاستِنشَاقِ**». انتهى. وقال: رواه مرة أخرى، فأرسله، لم يقل فيه: عن أبي هريرة، وأظن هدبة أرسله مرة، ووصله أخرى، وتابعه داود بن المحبر، عن حماد فوصله. وخالفهما - إبراهيم بن سليمان الخلال، شيخ ليعقوب ابن سفيان - فقال: عن حماد، عن عمار، عن ابن عباس - بدل أبي هريرة - ولم يثبت[1].

طريقة الزَّيلعي في الحكم على الحديث:

أما حكمه على الحديث فأحيانًا ينقل كلام أهل العلم فيقول: أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وأحيانًا يحكم هو على الحديث، وحكمه أقل من نقله.

وأحيانًا يذكر حال كثير من الرواة للإشارة بهم إلى درجة الحديث.

طريقة التَّخريج بالكتاب:

(أ) إما عن طريق معرفة موضوع الحديث.

(ب) ويمكن عن طريق معرفة طرف الحديث، وذلك من خلال كتاب نيل الغاية في ترتيب أحاديث وآثار نصب الراية لأبي عبد الله طالب بن محمود.

(ج) أو عن طريق معرفة أحد رواة الحديث، وذلك من خلال كتاب

---

(١) ينظر: «نصب الراية» للزيلعي: (١/ ١٦).

تحقيق الغاية في ترتيب الرُّواة المترجم لهم في نصب الراية لحافظ ثناء الله الزاهدي، وبلغ عددهم (١٤٦٧) راويًا ممن تكلم فيهم الزيلعي جرحًا وتعديلًا[١].

منهج التَّخريج من خلال كتاب «نصب الراية» للإمام الزيلعي:

أولًا: قواعد في تخريج المتن مع ذكر مثال أو أكثر لكلِّ قاعدة:

(١) مُراعاة لفظ الحديث: ويعبر عنها بقوله: بلفظه أو: بمثله، أو: بمثله سواء، وكثيرًا ما يستعمل الإمام مسلم هذه العبارات في صحيحه.

قال الزيلعي (١/ ١٨٠) عند تخريجه حديث:

«وَليَستَنج بِثَلَاثَةِ أَحجَار». قال: رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ مِن حَدِيثِ القَعقَاع بن حَكِيم، عَن أَبِي صَالِح، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّمَا أَنَا لَكُم مِثلُ الوَالِدِ، إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُم إِلَى الغَائِطِ، فَلَا يَستَقبِل القِبلَةَ، وَلَا يَستَدبِرهَا بِغَائِطٍ وَلَا بَولٍ، وَليَستَنج بِثَلَاثَةِ أَحجَار**». وَنَهَى عَن الرَّوثِ وَالرِّمَّةِ، وَأَن يَستَنجِيَ الرَّجُلُ بِيَمِينِهِ، انتَهَى. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد،

---

(١) بدأ المؤلف بمقدمة ذكر فيها سبب تأليف الكتاب، والغاية منه ومنهجه فيه، ومادة الكتاب تقع في قسمين:

القسم الأول: في قواعد الحديث والفقه والأصول المستفادة من نصب الراية.

القسم الثاني: في تراجم الرجال الذين تكلم عليهم الزيلعي في نصب الراية، ورتب التراجم على حروف المعجم، وجمع كل نصوص الزيلعي في ترجمة الرجل في مكان واحد، ينظر: «منهج الإمام الزيلعي في كتابه نصب الراية» للدكتور الشرايري ص ٤٧.

وَالنَّسَائِيُّ، وَابنُ مَاجه، وَابنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَأَحمَدُ فِي مُسنَدِهِ كُلُّهُم بلفظٍ: «وَكَانَ بِثَلَاثَةِ أَحجَارٍ». فَلِذَلِكَ عَزَونَاهُ لِلبَيهَقِيِّ؛ لِأَنَّهُ بلفظ الكِتَاب، وَمَعنَى الحَدِيثِ فِي مُسلِمٍ مِن حَدِيثِ سَلمَانَ، قِيلَ لَهُ: قَد عَلَّمَكُم نَبِيُّكُم كُلَّ شَيءٍ حَتَّى الخِرَاءَةَ! فَقَالَ سَلمَانُ: أَجَل، نَهَانَا أَن نَستَقبِلَ القِبلَةَ بِغَائِطٍ أَو بَولٍ، أَو أَن نَستَنجِيَ بِاليَمِينِ، أَو نَستَنجِيَ بِأَقَلَّ مِن ثَلَاثَةِ أَحجَارٍ أَو نَستَنجِيَ بِرَجِيعٍ، أَو عَظمٍ. انتَهَى.

(٢) مراعاة اللفظ المقارب للحديث، والتي يعبر عنها بقولهم: بلفظ مقارب، أو: بنحوه، وهي تحوي ثمانين في المائة تقريبًا من لفظ الحديث.

قال الزيلعي في كتابه نصب الراية (١/ ١٨٠) عند ذكره لحديث المُغيرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَيهِ عَلَى خُفَّيهِ وَمَدَّهُمَا مِن الأَصَابِعِ إِلَى أَعلَاهُمَا مَسحَةً وَاحِدَةً، وَكَأَنِّي أَنظُرُ إِلَى أَثَرِ المَسحِ عَلَى خُفِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ خُطُوطًا بِالأَصَابِعِ قُلت: غَرِيبٌ[1]، وَيَقرُبُ مِنهُ مَا رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ فِي مُصَنَّفِه: حَدَّثَنَا الحَنَفِيُّ، عَن أَبِي عَامِرٍ الخَزَّازِ، ثَنَا الحَسَنُ، عَن المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةَ، قَالَ: رَأَيت رَسُولَ اللهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ جَاءَ حَتَّى تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ وَوَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى خُفِّهِ الأَيمَنِ، وَيَدَهُ اليُسرَى عَلَى خُفِّهِ الأَيسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَعلَاهُمَا مَسحَةً وَاحِدَةً، حَتَّى أَنظُرَ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى الخُفَّينِ.

---

(١) قلت: ومعنى غريب أي أنه لم يجده، وليس هذا حكمًا على الحديث كما وقع في هذا بعض المعاصرين.

(٣) مراعاة الحديث بمعناه، والتي يعبر عنها بقولهم: «بمعناه».

قال الزيلعي (٤/ ١٣٥) عند تخريجه حديث: «إِنَّ مِنَ السُّحتِ عَسبَ التَّيسِ»: «قُلت: غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفظِ، وَمَعنَاهُ أَخرَجَهُ البُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، عَن علي بنِ الحَكَمِ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَن عَسبِ الفَحلِ» انتَهَى.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أيضًا: (١/ ١٠) عند ذكره أحاديث الأمر بالسواك قال: «حَدِيثٌ آخَرُ فِي المَعنَى[1]: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعجَمِهِ الوَسَطِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بن قُتَيبَةَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي السَّرِيِّ، ثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، ثَنَا عِيسَى بنُ عَبدِ اللهِ الأَنصَارِيُّ، عَن عَطَاءِ بن أَبِي رَبَاحٍ، عَن عَائِشَةَ، قَالَت: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يَذهَبُ فُوهُ يَستَاكُ؟ قَالَ: «نَعَم». قُلتُ: كَيفَ يَصنَعُ؟ قَالَ: «يُدخِلُ إِصبَعَهُ فِي فِيهِ» انتَهَى.

(٤) مراعاة الحديث ببعض معناه، والتي يعبر عنها بقولهم: «ببعض معناه، أو: ببعضه».

فمثلًا حديث: إن النبي ﷺ قال: «أَصحَابِي كَالنُّجُومِ، بِأَيِّهِمُ اقتَدَيتُمُ اهتَدَيتُم».

هذا الحديث بهذا اللفظ موضوع؛ إلا أنّ الإمام مسلمًا أخرج بعض معناه ولفظه: «**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ**

---

(١) قولهم: بالمعنى تعطي المعنى كله، أما في المعنى تعطي جزءًا منه.

مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصحَابِي، فَإِذَا ذَهَبتُ أَتَى أَصحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»(١). فعند التخريج نقول: هذا الحديث بهذا اللفظ موضوع؛ إلا أن الإمام مسلمًا أخرج بعض معناه.

(٥) مراعاة القولي والفعلي:

قال الزيلعي (١/ ٩) عند تخريجه حديث: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِندَ فَقدِ السِّوَاكِ يُعَالِجُ بِالإِصبَعِ.

قُلت: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَرُوِيَ ذَلِكَ مِن قَولِهِ ﷺ، قَالَ البَيهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ، بَاب وَقَد وَرَدَ فِي الِاستِيَاكِ بِالإِصبَعِ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ. ثُمَّ أَخرَجَ من طريق عِيسَى بنِ شُعَيبٍ، عَن عَبدِ الحَكَمِ القَسمَلِيِّ، عَن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**يُجزِئُ مِنَ السِّوَاكِ الأَصَابِعُ**» انتَهَى.

(٦) مراعاة الزِّيادات في المتن، وهذه الزِّيادات **لها ثلاثة أحوال:**

(أ) أن تكون في أول المتن، وعند التَّخريج تقول: أخرجه فلان مع زيادة في أوله، ولا نذكر الزيادة.

(ب) أن تكون في أثنائه، وعند التَّخريج تقول: أخرجه فلان مع زيادة في أثنائه، ويذكر المخرج لفظ الزيادة إن كان لها تعلق ببحث أو غيره.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم، بَابُ بَيَانِ أَنَّ بَقَاءَ النَّبِيِّ ﷺ أَمَانٌ لِأَصحَابِهِ، وَبَقَاءَ أَصحَابِهِ أَمَانٌ لِلأُمَّةِ (٢٥٣١)(٢٠٧).

(ج) أن تكون في آخره، وعند التَّخريج تقول: أخرجه فلان مع زيادة في آخره، ويذكر المخرج لفظ الزيادة إن كان لها تعلق ببحث أو غيره.

ثانيًا: قواعد في تخريج الإسناد:

(أ) مُراعاة الصحابي: إذا كان الحديث مرويًّا عن عدد من الصحابة، يذكرهم الزيلعي أولًا على سبيل الإجمال، ثم يخرج أحاديث كل صحابي على حدة، وإذا لم يجده من حديث هذا الصحابي ينبه على ذلك ويقول: غريب من حديث ابن عمر مثلًا، أي: لم أجده من حديث ابن عمر، وإنما وجدته من حديث أبي هريرة.

قال الزَّيلعي: (١/ ١٠) عند ذكره الأحاديث التي جاءت في صفة الوضوء: «الَّذِينَ رَوَوا صِفَةَ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ مِن الصَّحَابَةِ عِشرُونَ نَفَرًا: عَبدُ اللهِ بنُ زَيدِ بنِ عَاصِمٍ، وَعُثمَانُ بنُ عَفَّانَ، وَابنُ عَبَّاسٍ، وَالمُغِيرَةُ بنُ شُعبَةَ، وَعَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالمِقدَامُ بنُ مَعدِي كَرِبَ، وَالرُّبَيِّعُ بِنتُ مُعَوِّذٍ، وَأَبُو مَالِكٍ الأَشعَرِيُّ، وَأَبُو هُرَيرَةَ، وَأَبُو بَكرَةَ، وَوَائِلُ بنُ حُجرٍ، وَنُفَيرٌ أَبُو جُبَيرٍ الكِندِيُّ، وَأَبُو أُمَامَةَ، وَعَائِشَةُ، وَأَنَسٌ، وَكَعبُ بنُ عمرو اليمامي، وَأَبُو أَيُّوبَ الأَنصَارِيُّ، وَعَبدُ اللهِ بنُ أَبِي أَوفَى، وَالبَرَاءُ ابنُ عَازِبٍ، وَأَبُو كاهل، وكلهم حكوا في المضمضمة وَالِاستِنشَاقِ».

ثم بدأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بعد ذلك يخرج هذه الأحاديث حديثًا حديثًا، فقال: «أَمَّا حَدِيثُ عَبدِ الله بن زيد، فراوه الأَئِمَّةُ السِّتَّةُ فِي كُتُبِهِم من

حديث مالك بن عَمرِو ابنِ يَحيَى المَازِنِيِّ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: شَهدت عَمرَو ابنَ أَبِي حَسَنٍ سَأَلَ عَبدَ اللهِ بنَ زَيدٍ عَن وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ...

وَأَمَّا حَدِيثُ عثمان بن عَفَّانَ، فَرَوَاهُ البُخَارِيُّ وَمُسلِمٌ مِن حَدِيثِ حُمرَان مَولَى عُثمَانَ أَنَّهُ رَأَى عُثمَانَ بنَ عَفَّانَ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَفرَغَ عَلَى يَدَيهِ مِن إِنَائِهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ...

وَأَمَّا حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ، فَرَوَاهُ البُخَارِيُّ مِن حَدِيثِ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ عَنهُ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجهَهُ، أَخَذَ غُرفَةً مِن مَاءٍ ...

(ب) إذا دخل إمام من طريق إمام، يُقدم المتقدم زمنًا منهما: ثم يقول: وعنه فلان، إن كان شيخه، أو نقول: ومن طريق فلان، إن لم يكن شيخًا له، وهذه ليست قاعدة مطردة، وإنما ذلك في الغالب.

فمثلًا يقول الباحث: أخرجه عبد الرَّزاق في «مصنفه»، وعنه أحمد بن حنبل في «مسنده».

فمثلا إذا كان الحديث أخرجه العُقيلي، ومن طريقه رواه ابن الجوزي في الموضوعات.

قال الزيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (١/ ١٠٣) عند تخريجه حديث أنس أنَّه سَمِعَ رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَغتَسِلُوا بِالمَاءِ الَّذِي يُسَخَّنُ فِي الشَّمسِ ... قال: رَوَاهُ العُقَيلِيُّ فِي كِتَابِ الضُّعَفَاءِ مِن حَدِيثِ علي بن هِشَامٍ الكُوفِيِّ، ثنَا سَوَادَةُ، عَن أَنَسٍ، وساق الحديث.

ثم قال: وَمِن طَرِيقِ العُقَيلِيِّ رَوَاهُ ابنُ الجَوزِيِّ فِي المَوضُوعَاتِ، وَنَقَلَ كَلَامَهُ بِحُرُوفِهِ، وَأَمَّا مَوقُوفُ عُمَرَ، فَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ: أَخبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ الأَسلَمِيُّ، أَخبَرَنِي صَدَقَةُ بنُ عَبدِ اللهِ، عَن أَبِي الزُّبَيرِ، عَن جَابِرٍ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَكرَهُ الِاغتِسَالَ بِالمَاءِ المُشَمَّسِ، وَقَالَ: إِنَّهُ يُورِثُ البَرَصَ، انتَهَى. وَمِن طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ.

(ج) إذا كثرت المصادر، وكان المراد هو الاحتجاج، وتساوت المتابعة فيها يقدم الأصح فالأصح.

قال الزَّيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (١/ ١٦٢) عند تخريجه حديث: المسح على الخفين. قال: «وانا أذكر من هذه الأحاديث ما تيسر لي وجوده مستعينًا بالله، وأبدأ بالأصح فالأصح».

(د) وأحيانًا يُرتب المصادر على حسب الأشهر.

قال الزَّيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (١/ ٥٠) وَأَمَّا المَرَاسِيلُ فَهِيَ أَربَعَةٌ: أَشهُرُهَا مُرسَلُ أَبِي العَالِيَةِ. وَالثَّانِي: مُرسَلُ مَعبَدٍ الجُهَنِيِّ. وَالثَّالِثُ: مُرسَلُ إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيّ. وَالرَّابِعُ: مُرسَلُ الحَسَنِ.

أَمَّا مُرسَلُ أَبِي العَالِيَةِ، فَلَهُ وَجهَانِ: أَحَدُهُمَا: رِوَايَتُهُ عَن نَفسِهِ مُرسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(هـ) مُراعاة التاريخ: وهذا إذا كانت المتابعة واحدة في كل المصادر.

قال الزيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (٣/ ٢):

«وَحَدِيثُ سُلَيمَانَ بنِ كَثِيرٍ: أَخرَجَهُ أَحمَدُ فِي «مُسنَدِهِ»، والدارقطني فِي «سُنَنِهِ»، وَالحَاكِمُ فِي «المُستَدرَكِ»، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرطِ الشَّيخَينِ، وَلَم يُخَرِّجَاهُ، وَلَفظُهُ: قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيكُم الحَجَّ**». فَقَامَ الأَقرَعُ بنُ حَابِسٍ، فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**لَو قُلتهَا لَوَجَبَت، وَلَم تَستَطِيعُوا أَن تَعمَلُوا بِهَا، الحَجُّ مَرَّةٌ، فَمَن زَادَ فَتَطَوُّعٌ**» انتهى.

(و) مُراعاة الكتب السِّتة:

قال الزيلعيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (١/ ٢١٩): «حَدِيثٌ آخَرُ أَخرَجَهُ مُسلِمٌ عَن أَبِي الزُّبَيرِ عَن جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ نَتَمَسَّحَ بِعَظمٍ أَو بَعرٍ، انتهَى. وَاقتَصَرَ شَيخُنَا عَلَاءُ الدِّينِ مُقَلِّدًا لِغَيرِهِ عَلَى حَدِيثٍ عَزَاهُ الدَّارَقُطنِيُّ عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ: **نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن يُستَنجَى بِعَظمٍ أَو رَوثٍ**، وَهَذَا ذُهُولٌ فَاحِشٌ، فَإِنَّهُ فِي الكُتُبِ السِّتَّةِ، فَالمُقَلَّدُ ذَهَلَ، وَالمُقَلِّدُ جَهِلَ»، إلى أخر قواعده المبثوثة في تضاعيف الكتاب تدرك بالنظر والتأمل، ومما يدلل على دقة الزيلعي وتحقيقاته الفائقة تفريقه في التخريج بين ما رواه البخاري مسندا، وما رواه معلقًا، وتأكيده على أنه لا يجوز أن يقال فيما علقه البخاري رواه او أخرجه البخاري دون التقييد بأنه معلق؛ لأن ذلك يوهم أنه رواه مسندا، واختار ان يقال فيما علقه البخاري ذكره البخاري، ففي تخريج أثر ابن عمر في تقصير ما زاد عن القبضة من اللحية، قال ذكره البخاري تعليقًا ... وجهل من قال رواه

البخاري، وإنما يقال في مثل هذا «ذكره» ولا يقال: «رواه»[1].

بعض ميزات الكتاب:

- ذكر الحديث بسنده كاملًا من شيخ المؤلف فمن فوقه وهذا مفيد جدًا في حالة كون المصدر المخرج منه مفقودا أو في طبعته تصحيف أو سقط.

- عنايته بتتبع الشواهد وتخريجها فلا يكاد يذكر الحافظ الزيلعي حديثًا متكلمًا فيه إلا ويورد ما وقف عليه من الشواهد التي تقويه.

بعض المآخذ:

من أبرز المأخذ أنه يجب على الباحث معرفة فقه الحديث وأي الأبواب يدخل فيها، وربما اختلف رأي الباحث مع المؤلف.



---

(١) ينظر نصب الراية (٤/ ٤٥٧ - ٤٨٥).

كتاب البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير

لابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)

مؤلفه:

هو الإمام سراج الدين عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن الملقن.

وفاته:

توفي ابن الملقن في ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة (٨٠٤هـ).

موضوعه وسبب تأليفه:

صنف الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ثلاثة كتب في الفقه الشَّافعي: أكبرها البسيط، ثم الوسيط، ثم الوجيز.

وقد اعتنى عُلماء الشَّافعية بكتاب «الوجيز»، فهو يُعدّ من المتون المهمة في كتب الفقه الشَّافعي، ومن أشهر المصنفات المتعلقة به كتاب «شرح الوجيز» لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرَّافعي ت ٦٢٣هـ، والمسمى بفتح العزيز في شرح الوجيز، قال عنه ابن الصَّلاح: «لم يُشرح الوجيز -يعني الشرح الكبير- بمثله»[1]. ثم جاء

(١) ينظر: «طبقات الشَّافعية» لابن قاضي شهبة: (٢/ ٧٥).

ابن الملقن فصنع تخريجًا لهذا الشرح النَّفيس مُتعقبًا ابن الصَّلاح بقوله: «لم يُصنَّف في المذهب مثله»، ثم نقل بإسناده عن الشَّيخ أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري (ت ٧٢٩هـ) قوله غير مرة: «ما يعرف قدر الشَّرح للرَّافعي إلا بأن يجمع الفقيه المتمكن في المذهب الكُتب التي كان الإمام الرَّافعي يستمد منها، ويصنف شرحًا للوجيز، من غير أن يكون كلام الرَّافعي عنده، فحينئذ يعرف كل أحد قصوره عما وصل إليه الإمام الرَّافعي»[١].

ولعظم قدر هذا الكتاب وجلالته تصدى عُلماء الشَّافعية لخدمته والعناية به، من اختصار له، وإجابة عما أورده من السُّؤالات، والإشارة إلى حل إشكاله[٢]، ووضعِ حاشيةٍ[٣]، وتعليق عَليه[٤]، وشرحٍ لغريبه[٥]؛ وتخريجٍ لأحاديثه[٦].

---

(١) ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن: (١/ ٣٣٠).

(٢) كصنيع الشيخ إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني المتوفى (ت ٦٥٥هـ)، وسماه «نقاوة فتح العزيز» ينظر: «كشف الظنون»: (٢/ ٢٠٠٣).

(٣) كفعل الشيخ محمد بن أحمد المعروف بابن الربوة، سمَّى حاشيته «الدر العظيم المنير في شرح إشكال الكبير» - كما في «كشف الظنون»: (٢/ ٢٠٠٣).

(٤) كما فعل شمس الدِّين محمّد بن محمّد الأسدي القدسيّ (ت٨٠٨هـ)، وسمَّى تعليقته: «الظهير على فقه الشرح الكبير» في أربع مجلدات. «كشف الظنون»: (٢/ ٢٠٠٣).

(٥) كما صنع العلاّمة أحمد بن محمّد بن عليّ الفيّومي (عاش إلى بعد ٧٧٠هـ) في كتابه «المصباح المنير».

(٦) ينظر: مقدمة الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى في تحقيقه لكتاب «التلخيص الحبير» (ص: ١/ ٨).

طريقة المؤلف في تخريج الحديث:

هي العزو إلى المصادر الأصلية ويظهر هذا من قوله: «فإن كان الحديث في صحيحي الإمامين أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما أو إليه»[١].

وفي النادر يروي بالاسناد كما قال أنبأنا الذهبي في كتابه إلي من دمشق سنة نيف وأربعين وسبعمائة، نا محمد بن صاعد، أنا الحسن بن إسماعيل، أنا أبو طاهر السِّلفي، أبنا أبو بكر الطريثيثي وابن خشيش قالا: أبنا أبو علي بن شاذان، أبنا عبد الله بن جعفر، ثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا بهز بن حكيم ذكره عن أبيه عن جده، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أُتي بالطعام سأل عنه أهدية أم صدقة؟ فإن قالوا هدية بسط يده وإن قال صدقة قال لأصحابه كلوا»[٢].

---

(١) ينظر: البدر المنير لابن المقن (١/ ٣١٢).

(٢) ينظر: البدر المنير لابن المقن (٥/ ١٦٥ - ١٩١، ٧/ ٢٩٧، ٩/ ٤٧٠) وهذا يدل على أن الرواية بالإسناد وإن قلت فهي موجودة حتى في الأعصار المتأخرة، وما الأمالي الحديثية للعراقي وابن حجر والسيوطي والزبيدي وأبي الفيض الغماري إلا دلالة واضحة على استمرار الرواية بالاسناد إلى أعصار متأخرة وإن قَلت، فالأسانيد ليست للبركة بل للاعتماد عليها في الحلال والحرام وفي أحكام الشريعة ومما يوضح هذا قول الشَّاطبي: «ولو كان من شأن أهل الإسلام الذَّابين عنه الأخذ من الأحاديث بكل ما جاء عن كل من جاء، لم يكن لانتصابهم للتَّعديل والتَّجريح معنى - مع أنهم قد أجمعوا على ذلك، ولا كان لطلب الإسناد معنى يتحصل، فلذلك جعلوا الإسناد من الدِّين، ولا يعنون: =

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أراد الباحث تخريج حديث من الكتاب فعليه الاعتناء بمعرفة موضوع الحديث، أو جزء مفيد من موضوعه كحديث «بني الإسلام على خمس» وينظر في فهرس الموضوعات وبذلك يصل إلى بغيته سريعًا، ثم يذهب إلى الموضع المحدد، فنجد ابن الملقن خرَّج الحديث بذكر العناصر الأساسية لتخريجه.

والباحث قد يستفيد من هذا الكتاب بطريقة أخرى، ألا وهي عن طريق مطلع الحديث والبحث عنه في فهرس الأحاديث أو الآثار من مجلدي الفهارس، وبهذه الطريقة يصل الباحث إلى مراده.

فإذا كان عندي حديث: «مَن تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلبِهِ».

فالباحث يعرف أن هذا الحديث في كتاب الجمعة، فينظر في فهرس

= «حدثني فلان عن فلان» مجردا، بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرِّجال الذين يحدث عنهم، حتى لا يسند عن مجهول، ولا مجرح، ولا متهم، ولا عمن لا تحصل الثِّقة بروايته؛ لأنَّ روح المسألة أن يغلب على الظَّن من غير ريبة أن ذلك الحديث قد قاله النَّبي ﷺ؛ لنعتمد عليه في الشَّريعة، ونُسند إليه الأحكام»، ينظر: «الاعتصام» للشاطبي (١٦/٢).

وبهذا النوع من التخريج برواية أثبت ابن الملقن عمليًا أن الرواية بالإسناد المتصل لم تنقطع في أي عصر من العصور الإسلامية، وذلك رغم تدوين السنة النبوية منذ عصر النبوة بأسانيد مصنفيها ورواتها من الصحابة فمن بعدهم، ولكن هذا التخريج بالرواية قل الالتزام به من عصر إلى عصر ثم شاع في العصور المتأخرة حتى الأن في التخريج بالرواية على معاجم الشيوخ وأثباتهم ومشيخاتهم.

الموضوعات، فيجد كتاب الجمعة في المجلد الرابع ص: ٥٨١، وفي أول كتاب الجمعة يجد ما نصه من قول ابن الملقن: «هَذَا الحَدِيث صَحِيح، رَوَاهُ أَحمد وَالبَزَّار فِي مُسنديهما، وَأَصحَاب السّنَن الأَربَعَة، وَالحَاكِم فِي «مُستَدركه»، وَأَبُو حَاتِم بن حبَّان فِي «صَحِيحه» (من) رِوَايَة أبي الجَعد الضمرِي رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، وَاللَّفظ المَذكُور لفظ روايتهم، إِلَّا التِّرمِذِيّ فَإِن لَفظه: «**مَن تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَهَاوُنًا طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلبِهِ**». (وَإِلَّا) إِحدَى روايتي ابن حبَّان فَإِن لَفظه فِيهَا: «**مَن تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِن غَيرِ عُذرٍ فَهُوَ مُنَافِقٌ**». وَإِلَّا الإِمَام أَحمد فَإِن لَفظه: «**مَن تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا مِن غَيرِ عُذرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلبِهِ**». وَإِلَّا البَزَّار فَإِن لَفظه: «**مَن تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِن غَيرِ عُذرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلبِهِ**»[1].

وعلى ضوء هذا المثال وغيره نجد ميزاتُ الكتابِ:

(١) جمع المؤلف لطرق الحديث، وهذا له أثر واضح في معرفة حال الحديث من حيث القبول أو الرّد.

(٢) جمع الألفاظ والاعتناء بزيادات الرِّوايات التي لها أثر في الحكم المستفاد من الحديث، ويعتني المؤلف ببيان حالها قبولا أو ردًّا.

(٣) جمع أكبر قدر ممكن من أقوال العلماء على الحديث، بل أحيانًا يأتي بأقوال لعلماء من كتب مفقودة، وفي بعض الأحيان يحكم على الأحاديث بنفسه بعد دراستها.

---

(١) ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن: (٤/ ٥٨٣).

(٤) يعتني ابن الملقن بذكر درجة الحديث، ويمتاز ببيان العلل حيث كان يحصر العلل الواردة في الحديث فيذكرها مجملة ثم يُعقب الإجمال بالتفصيل.

(٥) اعتنى المؤلف بذكر مختلف الحديث ومحاولة التوفيق بين الأحاديث المتعارضة.

مآخذ على الكتاب:

(١) وجود بعض الأوهام القليلة في عزو الأحاديث لمصادرها[١].

(٢) قد يعزو الحديث إلى مصدر وسيط مع وجوده في الأصل[٢].

(٣) استعمال مصطلحات على غير ما وضعت له عند المحدِّثين، كمصطلح: «غريب»، ويقصد به ما لم يقف عليه أو ما لم يعرفه[٣]، وهذا بخلاف المعنى الاصطلاحي عند أهل الحديث دون بيان مقصوده به، ويمكن الجواب عنه بأن ذلك كان متعارفًا عليه بين علماء عصره.



(١) ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن: (٧/ ٤٥١).

(٢) ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن: (٧/ ٥٣٠).

(٣) وعادة الزَّيلعي أن يقول فيما لم يجده: غريب، أو غريب جدًّا، اصطلاحًا منه على اصطلاح القوم، وتابعه على هذا الاصطلاح ابن الملقن في تخريج الرَّافعي الكبير. ينظر: مقدمة «منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي» (ص: ٥).

كتاب التَّلخيص الحبير[١]
في تخريج أحاديث الرافعي الكبير
لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)

مؤلفه:

هو الحافظ أحمد بن علي بن محمد، المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

يعتبر كتاب ابن الملقن البدر المنير أوسع الكتب في تخريج أحاديث الفقه الشَّافعي؛ لذا قصد الحافظ ابن حجر إلى تلخيصه، وهذه عادة حميدة من عادات الحافظ أنه يذهب إلى عُمد الفنون فيلخصها ويهذبها مع إضافات وتحريرات دقيقة في غاية التَّدقيق والتَّحرير، وقال الحافظ

---

(١) شُهر هذا الكتاب باسم «التَّلخيص الحبير»، والرَّاجح في اسم هذا الكتاب حسب نسخه الخطية «التَّمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز»، وقد قال مُحقق الكتاب: وتسمية الكتاب بـ«التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز» هي المختارة عندي والمرجحة لديّ لما يلي:
أولًا: اتفاق مترجميه في الجملة على ذِكر الكتاب بهذا الاسم دون غيره، ومنهم أثبت الناس في معرفته والتخصص به وبمصنفاته، وهو الحافظ شمس الدين السَّخاوي، ويليه في ذلك قرينه برهان الدِّين البقاعي.
ثانيًا: وجود هذا العنوان بخط الحافظ ابن حجر نفسه على طُرة نسخة مكتبة «تشستربتي» بأيرلندا فقد كتب الحافظ على طرتها ما نصه: «كتاب التمييز في تخريج شرح الوجيز، تلخيص الفقير أحمد بن علي بن حجر عفا الله عنه بمنه وكرمه.........» أ.هـ من مقدمة د. محمد الثاني بن عمر ابن موسى.

عن سبب تأليفه: «أطاله - يعني ابن الملقن في كتابه البدر المنير - بالتكرار، فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة لطيفة أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمنَّ الله بذلك».

ويلخص منهج الحافظ في التَّلخيص من منطوق كلامه بما يلي:

- الالتزام بتحصيل مقاصِده الَّتي أخلَّ بها الحافظ ابن الملقن في كتابه «خُلاصَة البدر المنير»، حيثُ اختصر به الأصل.

- تَتَبّع الزَّوائد والفوائد الّتي عند غيره مِمَّن عُني بتخريج أحاديث شرح الوجيز، وضمِّها إليه.

- إضافة ما عند الحافظ الزَّيلعي في «نصب الراية» من تنبيهاته على ما يحتجّ به مخالفو الأحناف عند محاجاتهم، فقد قصد أن يكون التَّلخيص بزياداته جامعًا لأدلة المذاهب الأربعة.

والكتاب مُرتب على الأبواب الفقهية، وليس هذا التَّرتيب من وضع الحافظ بن حجر، وإنما لمَّا كان الكتاب تخريجًا لأحاديث كتاب الشرح الكبير للرافعي فقد ساق الأحاديث حسب ورودها في الأصل.

ويصدر الحافظ بن حجر زياداته على ابن الملقن بعبارة «قلت»، وفي الغالب تكون من تحريراته وتخريجاته، ولكن قد يصدر كلاما بهذه اللفظة ويشتمل على شيء من منقولات ابن الملقن ويكون للحافظ فيها المزيد من التحريرات والضبط والإضافات المهمة، وننبه إلى وجود

زيادات للحافظ ولا يقول فيها «قلت» وتعرف بمقارنة الفرع بأصله.

خالف الحافظ ابن حجر الزيلعي وابن الملقن في التعبير عن ما لم يجدوه من الأحاديث فكان يقول: «لم أجده»[1]، ولم يستعمل لفظ «غريب» كما كان يفعل الزيلعي وابن الملقن، ولا شك أن صنيع الحافظ ابن حجر هو الأولى لموافقته لمصطلح المحدثين.

طريقة المؤلف في التخريج:

هي العزو إلى مصادر الحديث الأصلية.

طريقة التَّخريج بالكتاب:

يخرج الحديث من هذا الكتاب عن طريقة معرفة موضوع الحديث الفقهي، فإذا عرف الباحث موضوع الحديث أو جزء من موضوعه فما عليه إلا البحث في الكتاب تحت هذا الباب الفقهي، وبذلك يجد بغيته غالبا، فمثلًا حديث: «مَن ثَابَرَ عَلَى اثنَتَي عَشَرةَ رَكعَةً مِنَ السُّنَّةِ....»، موضوع الحديث صلاة التطوع، وبنظرة سريعة على الفهرس يجد باب صلاة التطوع في المجلد الثاني ص: ٨٥٨، ويجد ما نصه من قول ابن حجر: «حديث عائشة: «مَن ثَابَرَ عَلَى اثنَتَي عَشَرةَ رَكعَةً مِنَ السُّنَّةِ بَنَى اللهُ لَهُ بَيتًا في الجنَّةِ؛ أَربَعٌ قَبلَ الظُّهرِ....» والباقي كما في حديث ابن عمر.

الترمذي والنَّسائي وابن ماجه من حديث المغيرة بن زياد، عن عطاء

---

(١) ينظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٢٠، ٦٥، ١٣٦، ١٤٤، ٢٨١، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤٤٣، ٢/ ٤٦٣، ٦٨٠، ٤/ ١٥٨٢، ١٥٩١، ٥/ ٢٦٤٩، ٦/ ٣٠٦٥) وغيرها من المواضع.

عنها. والمغيرة، قال النّسائيّ: ليس بالقوي، وقال التَّرمذي: غريب، ومغيرة قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه[1].

وبعد ذلك يذهب الباحث إلى الكُتب الأصلية المعزو إليها، كجامع التِّرمذي وسنن النَّسائي وابن ماجه، فيخرِّج الحديث منها سندًا ومتنًا، ويفعل ذلك في كل كتب التَّخريج بالعزو.

(١) ينظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر: (٢/ ٨٥٨).

الفصل الخامس

التَّخريج عن طريق النَّظر في حال الحديث متنًا وسندًا[1]

متى نلجأ إلى هذه الطريقة:

نلجأ لهذه الطَّريقة بعد إمعان النَّظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن الحديث أو سنده، ثم البحث عن مُخَرِّج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصِّفة في المصنفات التي أُفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصِّفة في المتن أو السَّند، وقد تكون تلك الصِّفة عائدة إلى:

١- المتن فقط. ٢- أو السَّند فقط.

٣- أو إليهما -أي السَّند والمتن- معًا.

أولًا: الصِّفات التي في المتن:

ومن أنواع الحديث التي تندرج تحت هذا القسم:

[١] الأحاديث القدسية:

الحديث القُدسي: وهو ما نسبه النَّبي ﷺ إلى الله تعالى مما سوى القرآن الكريم.

---

(١) ينظر: «طرق تخريج الحديث» أد/ عبد المهدي عبد القادر (ص٢٩٣، وما بعدها) بتصرف.

إذا كان الحديث من الأحاديث القدسية، وهي التي يضيفها ويسندها رسول الله ﷺ إلى ربه ﷻ من غير القرآن الكريم، فأقرب الطُّرق للبحث عنه هي الكتب التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية، فإنها تذكر الحديث وتذكر من أخرجه، فمنها: وهي نوعان:

(أ) نوع يذكر الأحاديث بسند مؤلفها عن شيوخه فمن فوقهم وهذا يعد من المصادر الأصلية ومن أمثلته:

١- «الأحاديث الإلهيات» لزاهر بن طاهر الشحامي[١] (ت ٥٣٣هـ).

٢- «المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلهية»[٢]: لأبي القاسم على بن بلبان المقدسي (ت ٦٨٤هـ).

روى في هذا الكتاب بإسناده مائة حديث قدسي، منها الصَّحيح، ومنها الحسن، ويوجد فيها الضَّعيف، والموضوع ولكنه قليل، ويعزو كل حديث إلى مصدره، وقد ضمن كتابه حكايات وعظية، وأشعارًا زُهدية، وقد قَسَّم المؤلف الكتاب إلى عشرة أقسام يحتوي كل قسم منها على عشرة أحاديث قُدسية، ولم يكن غرضه من هذا التَّقسيم إلا مجرد التنظيم.

(ب) نوع محذوف الأسانيد ماعدا الصحابي مع عزو الحديث إلى مصدر أو أكثر من المصادر الأصلية التي يروى الحديث فيها بسند

---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق محمود خيري سنة ٢٠١٩م في مجلد متوسط.

(٢) الكتاب مطبوع في دار ابن كثير بدمشق، بتحقيق محيي الدين مستو، والدكتور محمد العيد الخطراوي.

مؤلفه، ومن أمثلته:

١ - «الإتحافات السَّنية في الأحاديث القدسية»: للمناوي (ت١٠٣١هـ) جمع فيه (٢٧٣) حديثًا بدون السَّند، وعزاها إلى مصادرها، ورتبها على حُروف المعجم.

٢- «الإتحافات السَّنية في الأحاديث القدسية»: للشيخ محمد المدني (ت١٢٠٠ هـ) جمع فيه (٨٦٤) حديثًا بدون السَّند، وعزاها إلى مصادرها، وقسمها في ثلاثة أبواب، وخاتمة:

الأول: في الأحاديث المبدوءة بـ(قال).

والثاني: في المبدوءة بـ(يقول).

والثالث: فيما لم يصدر بهما، بل يذكر في أثناء الحديث كلام الله ممزوجًا بالحديث.

والخاتمة: فيما يتعلق بتعريف الحديث القدسي وما يتعلق به.

٣- «الأحاديث القدسية»: تأليف مجموعة من العلماء، جمعوا فيه (٤٠٠) حديث بأسانيدها من الكتب السِّتة وموطأ مالك، ورتبوها على الأبواب، وشرحوها، وهو مطبوع، طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر في مجلد متوسط.

[٢] مختلف الحديث ومشكله:

مُختلِف الحديث: هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا،

فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما أو يبين الناسخ والمنسوخ منهما بدليل تفصيل الموضوع.

أما مُشكِل الحديث: فهو الحديث المقبول الذي عُورض بقاطع من عقل أو حس، أو علم، أو أمر مقرر في الدِّين[١].

إذا كان الحديث المراد تخريجه من هذا النَّوع؛ بأن لاحظت في حديثك أن ظاهره يتعارض مع ظاهر حديث آخر، أو آية في القرآن الكريم، أو يتعارض ظاهره مع الإجماع أو العقل أو الواقع؛ فإن الكتب المصنفة في هذا الفن تُساعد في تخريجه، فضلًا عن الفائدة الأهم لهذه المصنفات، وهي التَّوفيق بين الأحاديث التي في ظاهرها التَّعارض، ومن **الكتب المؤلفة في هذا الفن: وتنقسم إلى نوعين أيضا مثل الأحاديث القدسية، وهي نوعان:**

(أ) نوع يذكر الأحاديث بسند مؤلفها عن شيوخه فمن فوقهم وهذا يعد من المصادر الأصلية ومن أمثلته:

١ - «اختلاف الحديث»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشَّافعي، والكتاب مطبوع ضمن كتاب «الأم» في أخره، ومطبوع وحده.

وقد روى الشَّافعي فيه أحاديث كثيرة في ظاهرها التَّعارض، ولكن الشَّافعي يوفق بينها، وقد يرجح حديثًا على آخر لسبب يتعلق بالمتن أو

---

(١) ينظر: «المنهج الحديث في علوم الحديث» للشيخ محمد السماحي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص: ١٥٢).

بالإسناد، أو يبين أن حديثًا ناسخ لآخر، والأحاديث مقسمة على أبواب الفقه، لكن على غير الترتيب المعروف، فهو يذكر نكاح البكر، ثم بابًا في النجش، وينتقل إلى غسل القدمين وهكذا.

٢- «شرح مشكل الآثار»: للإمام المحدِّث الفقيه المفسر أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحاوي (ت٣٢١هـ) وترتيبه على موضوع الحديث، دون ترتيب عام على الأبواب.

٣- كتاب «تهذيب الآثار»: للإمام أبي جعفر ابن جرير الطَّبري، وهو كتاب يتضمن كثيرًا من الأحاديث التي يبدو في ظاهرها التعارض، أو فيها إشكال ما، وقد عالج الإمام الطبري هذا التعارض، وأزال الإشكالات، وهو مرتب على مسانيد الصحابة.

(ب) نوع محذوف الأسانيد ماعدا الصحابي مع عزو الحديث إلى مصدر أو أكثر من المصادر الأصلية التي يروى فيها الحديث بسند مؤلفه، ومن أمثلته: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة الدينوري ت ٢٧٦ هـ.

- ومشكل الحديث لمحمد بن الحسن المعروف بابن فُورك ت ٤٠٦هـ

[٣] ناسخ الحديث ومنسوخه:

إذا كان الحديث الذي نود تخريجه من هذا النوع، فيستعان بمصنفات ناسخ الحديث ومنسوخه، **وهي نوعان ومنها:**

(أ) نوع يذكر الأحاديث بسند مؤلفها عن شيوخه فمن فوقهم وهذا

يعد من المصادر الأصلية، ومن أمثلته:

١- «ناسخ الحديث ومنسوخه»: للحافظ الإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت٣٨٥هـ).

٢- «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»: للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤ هـ).

(ب) نوع محذوف الأسانيد ماعدا الصحابي مع عزو الحديث إلى مصدر أو أكثر من المصادر الأصلية التي يروى فيها الحديث بسند مؤلفه، **ويعد مصدرا فرعيا مثل**:

- «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار»: لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري[1] (ت ٧٣٢ هـ).

[٤] أسباب ورود الحديث:

إذا كان الحديث المراد تخريجه له سبب ورود، ومعنى سبب الورود: هو الأمر الذي صدر الحديث من الرسول ﷺ بشأنه وقت وقوعه، وقد يذكر في الحديث، وقد يغفل، فعلينا أن **نلجأ إلى أحد الكتب الآتية**:

١- «أسباب ورود الحديث الشَّريف»، أو «اللمع في أسباب ورود الحديث»: للحافظ جلال الدين السُّيوطي، وهو محذوف الأسانيد فيعد مصدرا فرعيا.

٢- «البيان والتَّعريف في أسباب ورود الحديث الشَّريف»: لابن حمزة

---

(١) والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور حسن الأهدل، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م

الحسيني، إبراهيم بن محمد بن كمال الدِّين المشهور بابن حمزة الدمشقي (ت ١١٢٠هـ) وهو محذوف الأسانيد فيعد مصدرا فرعيا.

ورتب الأحاديث التي جمعها على حروف المعجم، يذكر متن الحديث أو طرَفه، ويذكر بعده سبب وروده، ثم يذكر من أخرج الحديث بسنده من أئمة الحديث، والراوي الأعلى الذي روى الحديث، ويذكر عدد من روايات الحديث، خُصوصًا إذا ورد بألفاظ متعددة، ويتكلم على أسانيد بعض الأحاديث، ناقلًا كلام العلماء فيها.

ثانيا: الصِّفات التي في السند:

ومن أنواع الحديث التي تندرج تحت هذا القسم:

[١] **المتواتر:**

إذا وصف الحديث بالتَّواتر رجع الباحث إلى كُتب الأحاديث المتواترة، وهي ليست كتبًا مُسندةً ولكنها تُعين في معرفة الصَّحابة الذين روَوا الحديث الموصوف بالتواتر، مما يعين على تخريجه من خلال اسم الصَّحابي،وقد جمعها مؤلفوها على شرط عام للتواتر وهو ما رواه عن النبي ﷺ عشرة فأكثر من الصحابة وذلك التحديد بناء على أن الشرط في المتواتر كثرة عدد الصحابة ثم من بعدهم وعلماء اللغة جعلوا أو جمع الكثرة من تسعه فأكثر، **ومن الكتب التي صُنِّفت في الأحاديث المتواترة:**

١- «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة»: للحافظ جلال الدين السُّيوطي، وهو مرتب على الأبواب الفقهية ، وهو مفقود حاليا وقد ذكر

فيه السيوطي الأحاديث بأسانيدها في المصادر التي جمع منها.

٢- «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»: للحافظ السيوطي أيضًا، اختصر فيه كتابه «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة» بحذف الأسانيد ماعدا الصحابي.

٣- «لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة»: لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ).

٤- «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»: لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ).

[٢] المرسل:

وهو في اصطلاح المحدِّثين العام والفقهاء والأصوليين: ما أضافه التَّابعي صغيرًا كان أو كبيرًا إلى النَّبي ﷺ، ويُطلق بمفهوم آخر وهو أي انقطاع في أثناء الإسناد، فإذا كان الحديث المراد تخريجه من هذا النَّوع فيمكن الاستعانة في تخريجه بكتب المراسيل من الأحاديث ومنها:

١- «المراسيل»: لأبي داود (ت ٢٧٥هـ)، جمع الإمام أبو داود في كتابه هذا (٥٤٤) حديثًا مُرسلًا حسب طبعة مؤسسة الرسالة، ورتبه على الأبواب الفقهية، فإذا كان الحديث المراد تخريجه مُرسلًا، وأردت أن تعرف إسناده من أجل دراسته والحكم عليه، فإنك قد تجده في هذا الكتاب، عِلمًا بأن غالب هذه المراسيل ليست على المشهور من المعنى الاصطلاحي، وهي التي رفعها التَّابعي إلى رسول الله ﷺ، وإنما عنى

بها ما هو أعم من هذا فجعلها شاملة كل ما فيه سقط، وهذا اصطلاح لأهل الفقه والأصول، ولعدد ممن ألف في رواية المراسيل، وفي علل الأحاديث وينظر مبحث المرسل عند ابن الصلاح ومن بعده، وكتب مراسيل الرجال(١).

٢- «المراسيل»: للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرَّازي (ت٣٢٧ هـ). ذكر ابن أبي حاتم في كتابه هذا قريبًا من خمسمائة رجل ممن يوجد في مروياتهم إرسال، ورتبهم على حروف المعجم، مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يستعمل المرسل بمعناه المتفق عليه فقط المتداول، وهو قول التَّابعي: قال رسول الله ﷺ، ولكنه استعمله بمعناه الأعم، وهو ما كان في إسناده انقطاع في أي جزء من السَّند، والكتاب يرويه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زُرعة رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، ولا غنى للمشتغل في التَّخريج عنه؛ إذ إنه يُرشد إلى الكثير من الأسانيد المنقطعة التي يُظن بأنها متصلة في حين أن فيها انقطاعًا.

ووجه الاستفادة بهذا الكتاب من حيث إنَّ مؤلفه قد يذكر بعض الأحاديث المرسلة في تضاعيف التراجم التي تضمنها هذا المرجع مع وجود أحاديث مروية بتلك الأسانيد في كتب الرواية من السنن والمسانيد وكتب العلل.

---

(١) ينظر: «طُرق تخريج الحديث» لشيخنا الأستاذ الدُّكتور/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (ص: ٣٠١).

٣- «جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل»: للحافظ أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)[1] وعدد تراجمه (١٠٣٩) في طبعتيه.

٤- «تحفة التَّحصيل في ذكر رواة المراسيل»: لولي الدِّين أحمد بن عبد الرَّحيم بن الحسين أبي زُرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ)، زاد ولي الدِّين في كتابه هذا على العلائي جملة من الرُّواة، مميزًا ما زاده العلائي على ابن أبي حاتم في أثناء التَّرجمة بقوله في أوله: «قال العلائي»، وفي آخره: «انتهى»، وما زاده عليه من ترجمة كاملة برقم صورة (ع) مقابله أو فوقه، وما زاده هو في أثناء ترجمة بقوله في أوله: (قلت)، وفي آخره: (انتهى)، وما زاده من ترجمة كاملة برقم (ز) مقابله أو فوقه وعدد تراجمه (١٣٨٦) حسب رقم التسلسل في المطبوع.

ثالثًا: الصِّفات التي في السَّند والمتن:

ومن أنواع الحديث التي تندرج تحت هذا القسم:

[١] الحديث الضَّعيف:

فإذا كان الحديث المراد تخريجه ضعيفًا، أو غلب على ظن الباحث أنه ضعيف، فيمكنه الاستعانة بالكتب التي جمعت الأحاديث الضَّعيفة،

---

(١) واستوعب فيه كل ما ذكره ابن أبي حاتم عدا (١٣) ترجمة كما في جامع التحصيل (٣٢١).

وبالكتب التي صُنفت في الضُّعفاء من الرُّواة، فإن هذه الكُتب تورد في كثير من الأحيان أحاديث ضعيفة عند الترجمة للضُّعفاء؛ لتكون بمثابة تفسير الجرح ودليل عليه.

ومن الكتب المصنفة في الأحاديث الضعيفة: وهي نوعان: أصلية وفرعية، فمن الأصلية:

- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»: لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ).

وقد جمع فيه الإمام ابن الجوزي أكثر من ألف وخمسمائة[1] حديث من الأحاديث الواهية، ورتبه على كتب الفقه ليسهل الانتفاع به، قال في مقدمته: «وقد جمعت في هذا الكتاب الأحاديث الشديدة التزلزل، الكثيرة العلل، ورتبته على كتب الفقه ليسهل الأخذ به». وهو يُفصل القول عند كل حديث مُبينًا سبب ضعفه، مُسترشدًا بأقوال جهابذة هذا الفن، فأتى كتابه جامعًا لأقوال مَن تقدمه.

وقد انتقده بعض العلماء في كثير من الأحاديث، قال السَّخاوي: «ثم العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه «العلل المتناهية» كثيرًا مما أورده في الموضوعات، كما أورد في الموضوعات كثيرًا من الأحاديث الواهية».

ومن الفرعية: مختصر العلل المتناهية السابق للإمام الذهبي مطبوع في مجلد متوسط.

---

(١) (١٥٧٩) حسب الرقم المتسلسل في المطبوع.

- «حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر»: للشيخ محمد بن درويش، الشَّهير بالحوت البيروتي (ت ١٢٧٦ هـ)، والمؤلف في هذا الكتاب يُبين ما في الأحاديث والأخبار والآثار التي جمعها في كتابه من ضعف واختلاف، وهو يذكر مواضعها في مصادرها مع بيان درجتها، والكتاب مرتب على أبواب الفقه.

ومن الكتب المصنفة في الرُّواة الضُّعفاء:

أ- «الضُّعفاء الكبير»: للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢ هـ).

ولم يُكثر الإمام العقيلي في كتابه هذا من ذكر الأحاديث في تراجم الرُّواة كما فعل ابن عدي في كتابه «الكامل» ولكن قد يذكر ما لم يذكره ابن عدي، وأحيانًا لا يذكر إلا حديثًا واحدًا، والأحاديث التي يذكرها من نوع الواهي والضَّعيف والمنكر، وينبه إذا صح الحديث بإسناد آخر[١].

ب- «الكامل في ضعفاء الرِّجال»: للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ).

وقد حاول الإمام ابن عدي في هذا المصنف أن يستوعب الرواة الضعفاء والمتكلم فيهم من الثقات، ولهذا سماه «الكامل»، ولكن فاته شيء كثير.

---

(١) للمزيد من الفائدة، ينظر: مقدمة كتاب «الضعفاء الكبير» للعقيلي طبعة دار التأصيل (١/ ٥ - ١٣٨).

ومنهج المؤلف في هذا الكتاب أن يروي بإسناده جملة من أحاديث الراوي الذي يترجم له، ويطيل أحيانًا حتى إنه يذكر في بعض التراجم أكثر من ثلاثين حديثًا، وهذه الأحاديث إذا كانت في تراجم المتكلم فيهم، فإنه يذكرها لبيان الأوهام والمناكير الموجودة في رواياتهم، أو ليبين أنه سَبَرَ حديث الراوي فلم يجد ما أخطأ فيه، فيرد عنه كلام من تكلم فيه، وعِدة ما فيه - كما ذكر مصنفه - اثنا عشر ألف حديث مسند، ومثلها مقطوع(١).

ج- «المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين» لابن حبان أبي حاتم محمد بن حبان البستي التَّميمي (ت ٣٥٤ هـ).

فابن حبان هو الآخر يُعنى بذكر بعض الأحاديث الواهية والضَّعيفة والموضوعة في تراجم الرُّواة.

[٣] المبهمات:

أي معرفة مَن أُبهم اسمه في المتن أو الإسناد.

ومَن صنَّف في هذا الفن قد يَروي الأحاديث بأسانيدها، وقد يشير إلى من أخرج هذه الأحاديث في مصنفاتهم، ولا يخفى ما في ذلك من فائدة للمشتغل بالتخريج، فضلًا عن الفائدة الأهم لهذه الكتب، وهي تعيين الاسم المبهم في المتن أو الإسناد.

---

(١) للفائدة، ينظر: كتاب «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال» للدكتور زهير عثمان علي نور، وهو من مطبوعات مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

ومثال ذلك: حديث طلحة بن عبيد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِن أَهلِ نَجدٍ ثَائِرَ الرَّأسِ، يُسمَعُ دَوِيُّ صَوتِهِ وَلَا يُفقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسأَلُ عَنِ الإِسلاَمِ ...»[١].

رجل مبهم، والمبهم هو الذي لم يسم، وكان من عادة بعض العلماء أنهم يهتمون بهؤلاء المبهمين لفوائد يرونها، فألَّفوا كُتبًا في محاولة التَّعرف على المبهمين.

فإذا ما وجدنا مثل هذا الحديث نجد أنهم يَجمعون طُرق هذا الحديث لينظروا هل وُجد في بعض الطرق أنَّ هذا الرَّجل المبهم سُمي؟ فيجدون هذا المبهم مثلًا في طريق طلحة بن عبيد الله لم يسم، ولكنه سُمي في طريق أنس فقد جاء في آخره: «وَأَنَا رَسُولُ مَن وَرَائِي مِن قَومِي، وَأَنَا ضِمَامُ بنُ ثَعلَبَةَ، أَخُو بَنِي سَعدِ بنِ بَكرٍ»[٢]. فعُرف أن هذا المبهم هو ضمام بن ثعلبة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فجَمعُ طرق الحديث وسيلة مهمة لمعرفة المبهمين والمبهمات.

وفائدة هذا التَّعيين في المتن أن نعرف زمن إسلام الرَّاوي المبهم أو سماعه للحديث، ومدى قربه أو بعده من وقوع حادثة ما، وهذا يُساعد

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الإيمان - باب: الزَّكاة من الإسلام (١/ ١٨ ح رقم ٤٦)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان - باب بيان الصَّلوات التي هي أحد أركان الإسلام (١١) (٨).

(٢) أخرجه النَّسائي في المجتبى، كتاب الصِّيام - باب وجوب الصِّيام (٤/ ١٢٣ ح رقم ٢٠٩٣).

في معرفة ما إذا كان الحديث ناسخًا أو منسوخًا.

أما تعيين المبهم في الإسناد فهذا يُساعد في الحكم على الحديث؛ إذ إننا بتعيين المبهم نستطيع أن نعرف هل هو ثقة أم ضعيف، ونستطيع بعدُ معرفةَ صحة الحديث أو ضعفه.

ومن المصنفات في هذا الفن:

١ - «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»: لأبي بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي، وموضوعه المبهمات الواقعة في متن الحديث.

٢ - «الغوامض والمبهمات»: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، وهو كسابقه وكلاهما مصدر أصلي.

٣- «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»: للإمام أبي زُرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ)، وهو جامع بين المبهم الواقع في المتن والمبهم الواقع في الإسناد كما هو مصرح به في عنوان الكتاب، وهو مصدر فرعي.



الفصل السَّادس

التَّخريج عن طريق الكمبيوتر وبرامج الحاسوب(١)

التَّعريف بها:

إنَّ التقنيات المُعاصرة بإمكاناتها المُذهلة، وسُرعتها الفائقة، وخدماتها الجليلة في بعض جوانبها، صرفت غالب الباحثين إلى التَّخريج بواسطة هذه الوسائل، وكادت أن تهجر طرق التَّخريج السَّابقة أو بعضها، وهذه البرامج كانت فتحًا عظيمًا في مجال البحث الشَّرعي، ويسَّرت على الباحث الجادّ البحث اللفظي الذي لا يحتاج إلى إعمال ذهن، والذي يجب أن يكون الخطوة الأولى للبحث الحقيقي، بحث الدِّراسة والفحص والتَّحليل والنَّقد وجمع النَّتائج للخروج بحلٍّ لإشكال على تساؤل أو بإضافة معرفيَّة، لقد انتهى بهذه البرامج عهد البحوث التي تعتمد على مجرد الجمع اللفظي وما قاربه من أعمال الجمع؛ لأن أمثال هذا الجمع أصبح لا جُهد ولا عمل فيه، وأصبحت مهمة الباحث عسرة بعد توفر كل هذه المصادر، وليست سهلةً كما يدَّعي البعض ممن لا يعرف شيئًا عن هذه الصِّناعة، لأن هذا يحتاج من الباحث الدِّقة في جمع الطُّرق والمُقارنة، وهما يستلزمان منه جُهدًا كبيرًا.

---

(١) للمزيد من المعرفة عن الحاسب واستخداماته في السُّنة وعُلومها ينظر بحث بعنوان: «الحاسب الآلي واستخداماته في علوم السُّنة» لشيخنا الأستاذ الدُّكتور/ أحمد معبد عبد الكريم ضمن أبحاث موسوعة علوم الحديث الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (ص: ٣٣٦ - ٣٥٥).

فقبل وجود الحواسب كان الباحثون يعتزون بالاستكثار من مصادر العزو لصعوبة الوقوف عليها إلا على المطلع وبعد جهد في البحث، أما اليوم فما عادت كثرة المصادر تعني شيئًا اليوم، فلم يعد يظهر العلم بكثرة المصادر ... وإنما يظهر العلم وتعظم الإفادة في حسن الانتقاء منها، ما الذي ينفع ذكره منها، وما الذي لا فائدة من ذكره(١).

والطَّريقة الغالبة في التَّخريج بواسطتها هي عن طريق لفظة غريبة، أو عدد من الألفاظ الغريبة.

أبرز المزايا في الموسوعات الحديثية:

(١) اختصار الوقت، فالحديث الذي كان الباحث يأخذ في تخريجه والبحث عنه السَّاعات، وأحيانًا الأيام، وأحيانًا لا يصل لمراده، أصبح تخريجه بواسطة هذه الوسائل في ثوان معدودة.

(٢) البحث عن حديث ما عن طريق كلمة واحدة، أو عدة كلمات، أو راوٍ أو رواة، أو البحث عن طريق الكلمات والرُّواة معًا.

(٣) الوقُوف على الحديث في غير مَظانِّه ككتب التَّواريخ، والجرح والتَّعديل، وعُلوم الحديث المسندة، وكُتب غريب الحديث، وكُتب الأنساب وغيرها.

---

(١) ينظر: «مُقرر التَّخريج ومنهج الحكم على الحديث» للدُّكتور الشريف حاتم العوني (ص: ١٧١).

(٤) الوقوف على علل الرِّوايات، فقد ساهمت هذه البرامج في تيسير الجمع والموازنة والمقابلة للتَّحقق من العلل والاختلاف في الرِّواية بين راوٍ وآخر، وبين رواية وأخرى، والجمع بين الأحاديث التي ظاهرها الاختلاف، وغير ذلك من دقائق هذا العلم ونوادره.

(٥) تنوع أساليب استخدامه، بحيث شملت كل الأساليب السابقة في التخريج عن طريق الكتب المطبوعة بطرقها الخمس، وزادت عليها الكثير.

(٦) استيعابه لمصادر هائلة من السُّنة النَّبويَّة وغيرها.

(٧) التَّشجير لطرق الخبر ورواياته، ورسم ذلك بصورة تسهل على الباحث جهد أيام من البحث والتَّحري والرَّسم والموازنة.

(٨) الحكم على الحديث بسهولة، سواء بالنَّظر في رجاله، أو بنقل أقوال أهل العلم القدامى والمحدثين فيه.

(٩) قدرة الحاسب على تخزين أحجام هائلة من المعلومات.

(١٠) سرعة الحاسب في الوصول للمعلومة، حيث يوفّر ساعات طويلة من البحث بين عشرات الكتب ويعرض نتائج البحث في ثوان.

(١١) تنوع البرامج الموسوعيّة للحاسب الآلي تتناول: علوم الحديث رواية ودراية، وتتناول علم الرِّجال، وجمع المصنفات فيهم، في برامج تيسر سبل الوقوف على متن الحديث، وأقوال الأئمة في حاله، وكذا الوقوف على نقلة السنّة النَّبوية، ومعرفة رأي أئمة الجرح والتَّعديل فيهم.

أبرز المآخذ:

(١) وجُود العديد من الأخطاء في إدخال النُّصوص، وأحيانًا سقط بعض الكلمات.

(٢) التَّحريف والتَّصحيف مما يُسبب خللًا في مسيرة الباحث، وبخاصة إذا وقعا في أسماء الرُّواة.

ومما يجب أن يعتني به الباحث الرُّجوع إلى المصادر بنفسه، وهذه العقبة ذُللت بربط الموسوعات الحاسوبية بالكتب المصورة بصيغة (**pdf**).

(٣) التَّعود على الكسل واختيار الأسهل في التَّخريج بهذه الوسيلة دائمًا بدلًا من الكتب.

(٤) إبعاد القارئ عن التَّعرف على المصادر ومناهجها، حتى إنَّ بعضًا من الباحثين تصوّر أنه يمكن أن يَستغنيَ بهذه البرامج عن الكُتب، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ الكمبيوتر بكل خصائصه مُستحيل أن يحل محلّ الكتاب، فالكتاب هو الوسيلة الصَّحيحة للتَّعلم، وتأتي التَّقنية كوسائل مساعدة فلا يُستغنى بالفرع عن الأصل.

(٥) هجر الكُتب المتخصصة التي هي الأساس في تحصيل هذا العلم؛ مما سيؤدي إلى شُيوع الجهل بكتب السُّنة لدى مستخدمي هذه الطَّريقة والجهل بالتَّعامل معها، وهذا الأمر له خطورة على السُّنة ومؤلفاتها.

(٦) الاغترار بكثرة المصادر، فالبعض قد يظن أنَّ التَّخريج بكثرة

المصادر، فإذا وقف على الحديث في مصادر متعددة ظنَّ أنه أعلم من الذي لم يقف على مصادره، وهذا ما يحصل من خلال الكمبيوتر الذي يوقفك على مصادر عديدة، وقد يغترّ بذلك الباحث، ولا شك أن هذا غير صحيح، وأنه عيب في مستخدم الكمبيوتر.

(٧) الجهل بأسباب الحكم على الرِّوايات والرُّواة؛ وذلك بالاعتماد على الأحكام الجاهزة في البرامج الحاسوبية.

فالحاسب الآلي كما يقول فضيلة شيخنا الأستاذ الدُّكتور عبد المهدي عبد القادر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُعتبر فهرسًا يُنتفع به، كما يُنتفع بالفهارس على جميع الوجوه السَّابقة على: اسم الرَّاوي، أو الصَّحابي، أو لفظة في الحديث، وغيرها، ولا يعدو الحاسب الآلي إلا أن يكون فهرسًا، ويستحيل أن يكون قادرًا على الاستقلال في الحُكم، فالحُكم على الحديث ليس عملًا آليًّا، بل هو عملٌ يحتاج إلى فقه واستنباط، وإعمال ذهن، ولا يتأتى جميع ذلك للكمبيوتر.

- الخطأ في عزو الأقوال لأصحابها، ففي كتاب تدريب الراوي للسيوطي مثلا كثير منه نقول عن غيره ولكن لا يعرف ذلك عند النقل من الحاسوب وأيضا بعض المعلومات تكون في مقدمة المحقق، وليست من نص الكتاب المحقق.



٤- أمثلة من البرامج الموجودة حاليًا:

عُمِلت برامج كثيرة للسُّنة النَّبويَّة، ومنها:

١- برنامج «حَرف» للكتب التِّسعة:

واسمه: (موسوعة الحديث الشريف)، وهو أفضل البرامج وأدقها، فهو مدقَّق ومشكَل، وفيه شرح الكتب السِّتة، وبه فهارس كثيرة تعين طالب العلم على الرُّجوع للحديث النَّبوي.

برنامج موسوعة الحديث الشَّريف.



١- برنامج شركة «حرف» لتقنية المعلومات

وصف البرنامج:

هو أقدم مُنتجات البرامج الحاسوبية التي ظهرت في العناية بالحديث النَّبوي الشَّريف، وتعتبر شركة «صَخر»[1] الشَّركة التي حازت قصب السَّبق في إخراج المُنتج إلى النَّاس للاستفادة منه، وبدأت بكتاب صحيح البُخاري ثم صحيح مُسلم، ثم طورت شركة حرف البرنامج ليشمل الكتب التِّسعة.

وقد حوى البرنامج خدمات حاسوبية فائقة، ودقة تقنية وعلميَّة مُتميِّزة بين البرامج الأخرى، ولم يعتمد في البرنامج على طبعة واحدة للكتب

---

(١) أنشئت شركة صخر في عام ١٩٨٢ كشركة كويتية تابعة للشركة العالمية للإلكترونات.

التِّسعة، وإنما ذكروا في مراجع البرنامج أنهم اعتمدوا في نص كل كتاب منها على أكثر من نُسختين.

محتويات البرنامج:

أ- موسوعة الحديث الشَّريف تضم كُتب الحديث التِّسعة: صحيحي البُخاري ومُسلم، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي الصغرى (المجتبى)، وابن ماجه، وسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، إضافة لأهم الشروح لها وبعض الكتب الأخرى المساندة والتي لا تظهر في واجهة البرنامج.

ب- يزيد عدد هذه الأحاديث في هذه الكُتب عن ٦٢ ألف حديث للنبي ﷺ.

ج- يناهز عدد صفحاتها نحو ٢٥ ألف صفحة، بالإضافة إلى شروحها.

د- قامت شركة حرف بمجموعة من الخدمات العلمية لهذه الأحاديث في هذا البرنامج، **منها:**

(١) تحقيق النَّص وضبط أسماء الرُّواة والأعلام.

(٢) ترقيم الكُتب والأبواب والأحاديث وتحليل مفرداتها.

(٣) معالجة لغوية تضمنت ضبط النَّص بالشَّكل ضبطًا كاملًا.

(٤) معلومات وافية عن الرُّواة ومراتبهم.

(٥) شرح غريب الألفاظ.

(٦) التَّخريج والإسناد وطرق الرِّواية.

(٧) توثيق المعلومات الشَّرعية، من أكثر من ٥٠٠ مُجلد من المكتبة الإسلاميَّة.

خدمات البرنامج:

هذا البرنامج من أقدم البرامج وأشهرها وأفضلها، وتميز بقوته البرمجية ودقته العلمية، وخدماته المتعددة، **ومنها ما يأتي**:

(١) خدمة العرض أو تصفح الكتاب:

من خلال قائمة «عرض» من الصفحة الرئيسية تظهر للباحث الاختيارات الآتية: رقم الحديث، تبويب المصادر، أطراف الأحاديث، فهارس المصادر، التعليقات، طباعة، خروج.

(٢) خدمة البحث:

وهي من أهم وأقوى الخدمات في البرنامج، وهي كذلك أكثر الخدمات حاجة لدى الباحثين، وللباحث خيارات مُتعددة: البحث بدلالة رواة الحديث، البحث الصرفي، تخريج الحديث، موضوع البحث المتنوع.

(٣) خدمة المُقارنة:

وهي تُعنى بمقارنة النُّصوص، حيث يُمكن في صفحة نتيجة البحث تخريج الحديث من المصادر التِّسعة، أو اختيار جامع المُتون، ثم اختيار

«زر» مُقارنة المتون لتنقسم الشاشة إلى قسمين فيهما المتنان للمُقارنة بينهما.

(٤) خدمة التَّخريج:

في شاشة نتائج البحث، أو العرض، تظهر خدمة تخريج النص من المصادر التسعة، ويتم إعطاء نتيجة البحث في جدول أسفل الشاشة، كما يتم التوصل للحديث من خلال عرضه، مع إمكانية المقارنة بينه وبين الحديث الأصل.

(٥) خدمة السند:

من أبرز ميزات البرنامج وأقواها العناية بالإسناد، فالبرنامج يهتم ببيان حال الإسناد من حيث الاتصال والانقطاع، وحال رواته ونوعه، ويُعنى البرنامج بتشجير الأسانيد من خلال مصدر الحديث، أو من خلال المصادر التِّسعة جميعًا، وتظهر تقنية المعلومات في خدمة الألوان والرَّوابط التشعبية التي تظهر للمستخدم عند تحريك المؤشر على راو أو على صيغة الرِّاوية، مع ما يقدِّمه البرنامج من خدمة للسَّند، وإمكانية مُطابقته مع أسانيد رِوايات الحديث الأخرى في كل المصادر التِّسعة، ومن خدمة السَّند بيان حال رُواته جرحًا وتعديلًا.

(٦) خدمة التَّصنيف الموضوعي للأحاديث:

يُقدِّم البرنامج خدمة التَّصنيف الموضوعي لكل حديث، فالحديث الواحد يَرد في أكثر من تصنيف موضوعي، فلا يحتاج الباحث لمعرفة

حديث بعينه، ولكنه سيبحث عما ورد من نصوص نبوية في موضع معين، كما أن شاشة العرض تقدم خدمة عكسيَّة، وهي إظهار الموضوعات التي يُصنَّف تحتها الحديث الوارد في الشَّاشة، وهذه الخدمة تحتاج لجهد علميّ دقيق وكبير، وهو مما اهتمت به الشركة المنتجة، حيث تجمع شجرة الموضوعات أربعة عشر عنوانًا رئيسًا، ويندرج تحتها عناوين فرعيَّة كثيرة جدًّا.

(٧) خدمة ترقيم الأحاديث في أي كتاب من الكُتب التِّسعة:

حيث يُتيح البرنامج للمستخدم الاختيار بين عدة طبعات للمصادر التِّسعة، فهناك ترقيم خاص بالعالميَّة، وهي الشَّركة الأم لشركة حرف لتقنية المعلومات، وهناك ترقيمات أخرى، وهذا يُفيد الباحث في الوصول للنَّص النَّبوي في المراجع الورقيَّة.

(٨) خدمة تحديد عدد أحاديث الصحابي أو أي روي دونه في سند الحديث:

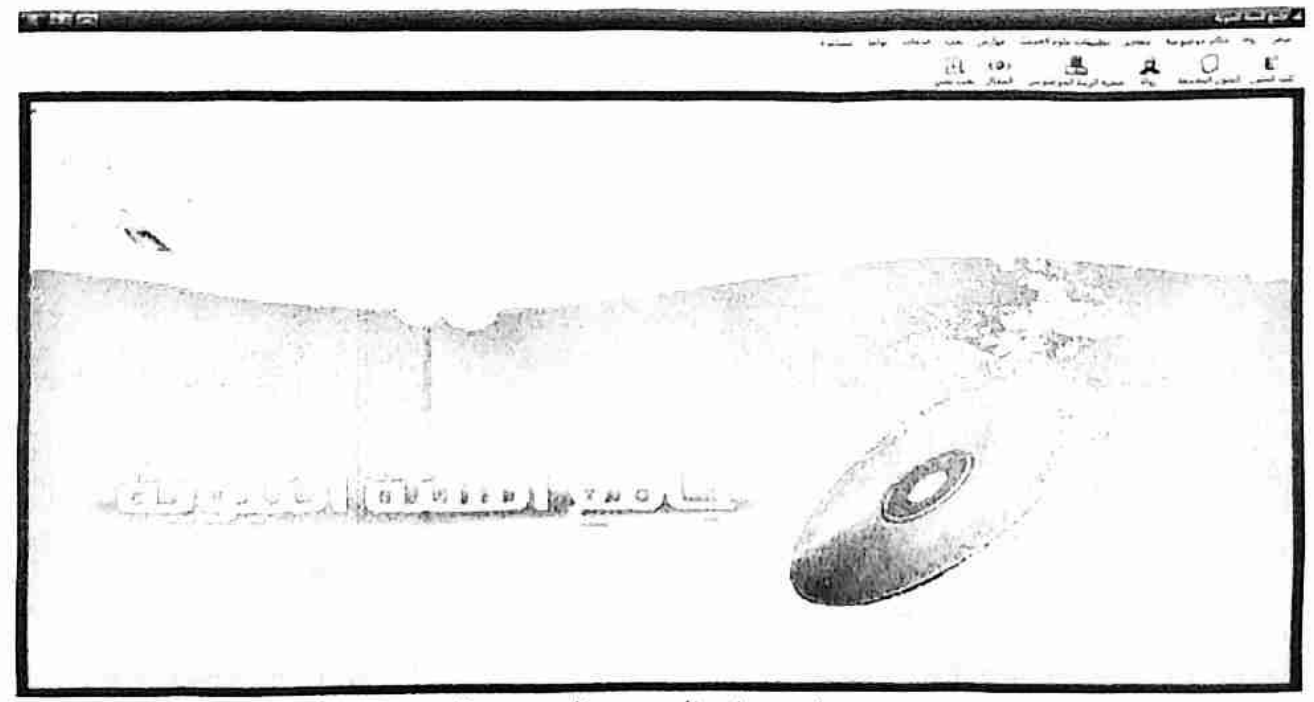
حيث يتيح البرنامج للمستخدم تحديد عدد أحاديث الصحابي أو من دونه في كتاب أو أكثر من الكتب التسعة مع بيان مواضع مرويات الراوي في كتاب أو أكثر، وهذه الخدمة تساعد في معرفة كيفية تخريج حديث الراوي من جهة الإحتجاج به أو المتابعة أو الشاهد أو التعليق أو الإتصال.

٢- برنامج خادم الحرمين الشَّريفين للسُّنة النَّبويَّة من إصدرات شركة حرف لتقنية المعلومات

التَّعريف بالبرنامج:

(١) اشتمل البرنامج على (٣٣) كتابًا من كُتب المتون، و(٥٧) كتابًا خدميًا، و(١٤) كتابًا من أمهات كتب الشُّروح، و(١٨) كتابًا من أمهات كتب الرُّواة، و(٦) كتب من أمهات كتب التخريج، و(١٩) كتابًا من كتب المصطلح والعلل والفنون المرتبطة.

(٢) واشتمل على (٢٦٠٩٨١) حديثًا نبويًّا؛ منها (١٦٣٦) حديثًا قدسيًّا، (١٨٤٦٤١) حديثًا مرفوعًا، (٣٧٤٠٥) أحاديث موقوفة، (٣٤٦٨٣) أحاديث مقطوعة، (٥١٦٠) حديثًا له حكم الرَّفع.



برنامج خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية

مزايا البرنامج:

تميز البرنامج بمزايا عديدة لا توجد في سائر برامج الحاسب الحالية، أبرزها ما يأتي:

(١) مشجرات الإسناد: يحتوي البرنامج على خدمة تشجير جميع أسانيد الكتب المدخلة في البرنامج، وكل إسناد له مشجرات بصور ثلاثة: [عرض عادي، وعرض مجمع، وعرض فردي].

وخدمة التَّشجير توجد في القرص الخاص بالبرنامج.

(٢) صياغة التَّخريج: يحتوي البرنامج على خدمة صياغة التَّخريج لكل حديث على الصُّورة التي يختارها الباحث في الدِّراسات الأكاديمية المتخصصة.

والتَّخريج فيه على صور ثلاث: [إجمالي، ومتوسط، وتفصيلي].

ويُوجد فيه خدمة اختيار ترتيب مصادر التَّخريج على حسب [أصحيَّة الكُتب، أو الشُّهرة، أو وفيات المصنِّفين، أو متابعة السَّند، أو مُطابقة ألفاظ المتن، أو المدار والخلاف عليه].

(٣) الحكم على الحديث: يحتوي البرنامج على خدمة بيان درجة الحديث، وذلك بتحصيل جميع أحكام النُّقاد والحفاظ من المصادر المدخلة ووضعها مع الحديث.

(٤) تجميع المتون: يحتوي البرنامج على خدمة جمع الألفاظ

والرِّوايات من جميع المصادر للحديث الواحد في موضع واحد.

(٥) الرُّواة: يحتوي البرنامج على خدمات متميزة للرواة المترجم لهم منها: تحصيل جميع مرويات الراوي في موضع واحد، وكذا بيان جميع الصور التي ورد فيها الرَّاوي في الأسانيد: (باسمه أو كنيته أو لقبه ...).

(٦) تحليل الحديث: وهو عبارة عن تحليل الحديث، ورواة الحديث، وبيان علوم الحديث المتعلقة بذلك.

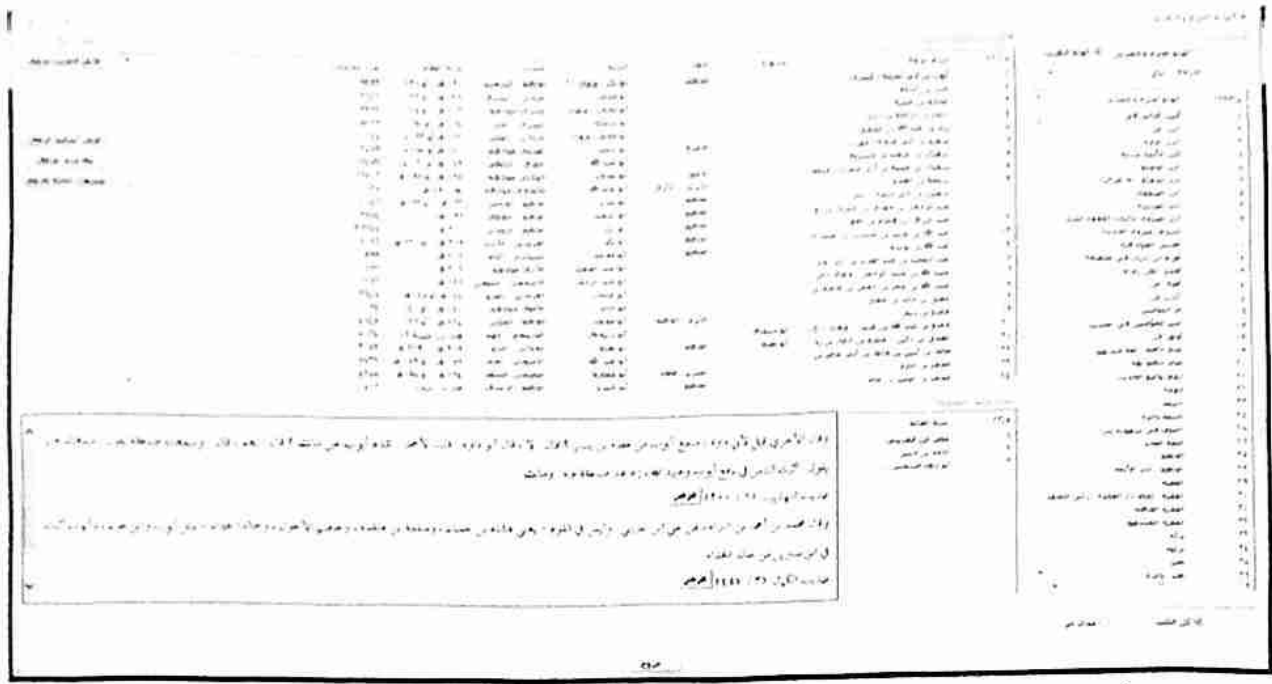
(٧) غريب الحديث: وهو عبارة عن تحديد الألفاظ الغريبة في الحديث، وشرحها من كتب الحديث، دون أن يكلف الباحث نفسه عناء التَّحديد والبحث.

(٨) الرَّبط بالمخالف: وهو عبارة عن ربط الحديث بما يعارضه في الظَّاهر من النُّصوص الأخرى، وهو ما يعرف بعلم مُختلِف الحديث.

(٩) تطبيقات علوم الحديث: وهي من الخدمات الجليلة التي اشتمل عليها البرنامج، بيان تطبيقات مُصطلح الحديث على الأحاديث.

(١٠) جمع أقوال النُّقاد في الحكم على الحديث، وعُلوم الحديث: وهي من الخدمات الجليلة التي اشتمل عليها البرنامج، جمع أقوال النُّقاد في الحكم على الحديث، **وكذا في علوم الحديث مثلًا:**

إذا طلبت أحكام أبو حاتم الرَّازي يجلب لك البرنامج جميع أقوال أبي حاتم في موضع واحد.



ألفاظ الجرح والتعديل ضمن خدمات برنامج خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية

قائمة الرواة ضمن خدمات برنامج خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية

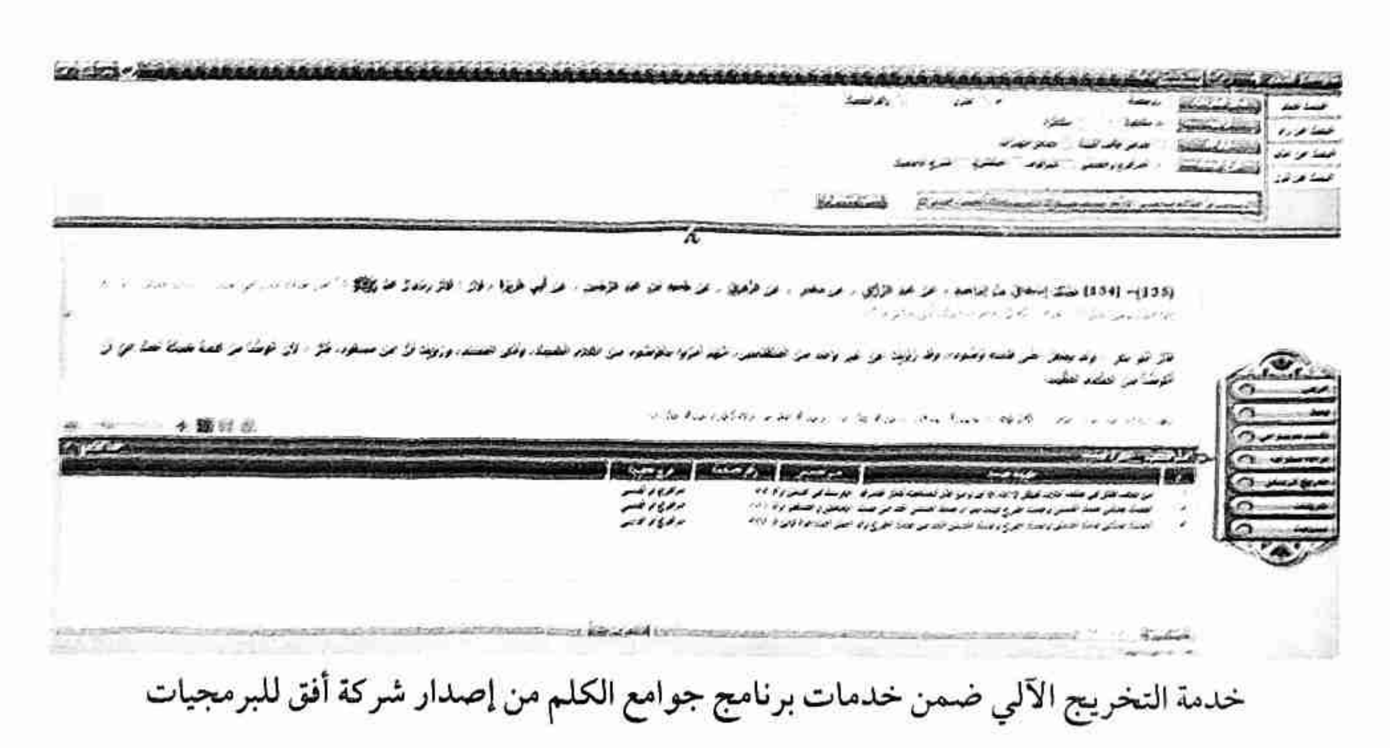




٣- برنامج جوامع الكلم[1]
من إصدرات شركة «أفق» للبرمجيات

التَّعريف به:

- برنامج جوامع الكلم هو برنامج مُتخصص في الحديث الشَّريف، بدأ في عام ١٩٨٨م، وامتد العمل فيه لأكثر من ٣٠عامًا، وكان نتاج ذلك الجهد والعمل موسوعة حديثية شاملة، تضم بين جنباتها (١٤٠٠) مصدر حديثي، منها (٥٤٣) مخطوطًا لم يسبق طبعها أو تحقيقها، إضافة إلى تراجم سبعين ألف راو للحديث الشَّريف.



خدمة التخريج الآلي ضمن خدمات برنامج جوامع الكلم من إصدار شركة أفق للبرمجيات

(١) للاستزادة ينظر: بحث بعنوان: برنامج جوامع الكلم (عرض ونقد) د. محمد عبد العزيز الجمعان، المجلة الدولية للتطبيقات الإسلامية في علم الحاسب والتقنية، المجلد ٢، العدد ٣أيلول ٢٠١٤(٢٢ - ٣٣).

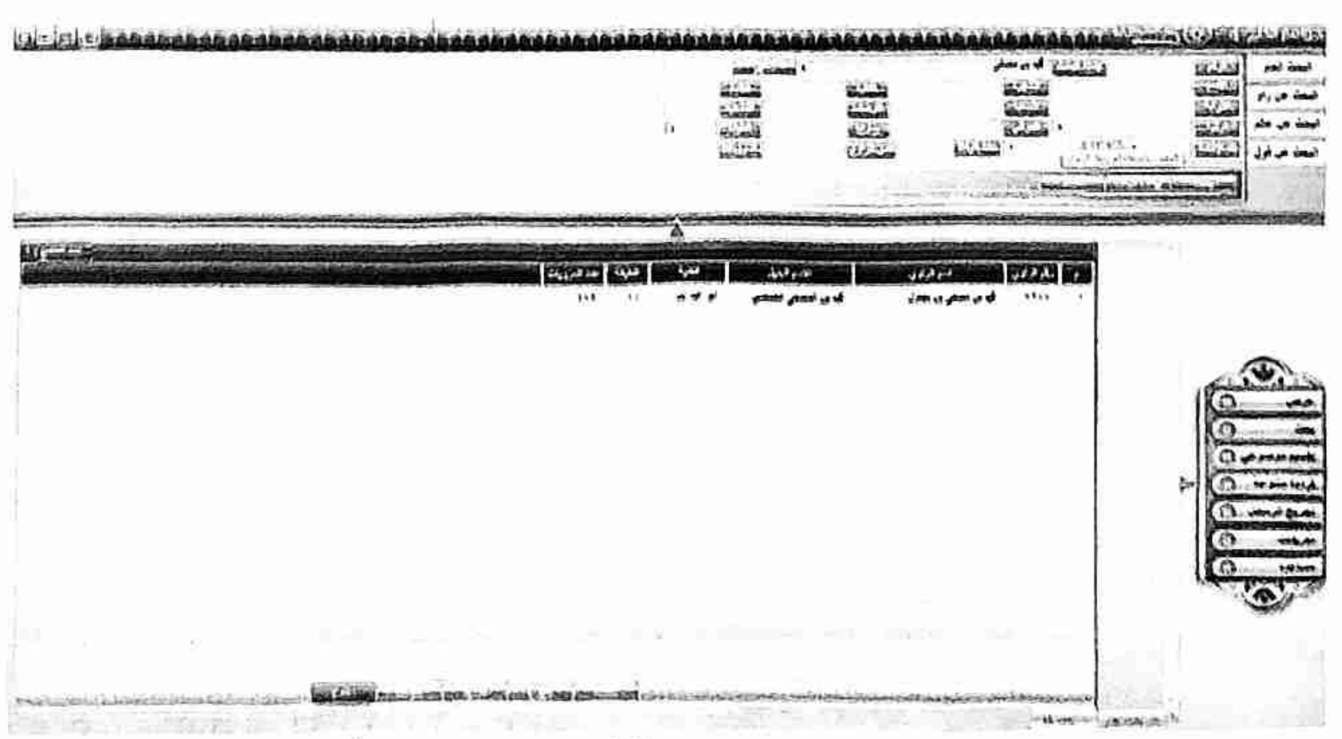
- يتميز البرنامج بتحقيق وتدقيق المصادر وتشكيلها، ووضع علامات التَّرقيم، وحصر عدد الأحاديث المُسندة في كل مصدر.

- **من أهم خصائص البرنامج**: ضم الحديث الواحد إلى مُكرراته وتخريجاته وشواهده، وبذلك تجتمع ألفاظ الحديث برواياته المختلفة، وكل طُرق رواية الحديث وأسانيده المتعددة.

- خدمات حديثية غير مسبوقة، يبلغ عددها (٦٩) خدمة، موضحة في الملف المرفق بالتعريف بالبرنامج.

- خدمة المصادر التي ضمها البرنامج بتحقيق نصوصها وتدقيقها.

- تحليل سند الحديث ببيان مواضع الانقطاع والإرسال فيه، مع رموز خاصة لشيخ المُصنف ورواة الحديث والصَّحابي، وبيان المتابعات والشَّواهد.



قائمة الرواة ضمن خدمات برنامج جوامع الكلم من إصدار شركة أفق للبرمجيات

- خدمة تخريج الرَّسائل العلميَّة، حيث يستدعي الباحث ملف رسالته من خلال قسم تخريج الرَّسائل في جوامِع الكلم، والذي يبدأ في قراءة الرسالة وتخريج آياتها وأحاديثها بطريقة آلية، كما يحدد للباحث الأخطاء الموجودة في إدخال نُصوص القرآن والسُّنة ضمن رسالته.... وغيرها من الخدمات الدَّقيقة.

ومن المميزات الفريدة للبرنامج، والتي تجدر الإشارة إليها، **وهي ميزات فرعية تندرج بعضها تحت المميزات السَّالفة:**

- حصر عدد أحاديث الصَّحابة في كتب البرنامج عامة من خلال قائمة عرض، عرض الصَّحابة، ومن خلال ذلك يُمكن معرفة عدد أحاديث كل صحابي واستعراض مروياته.

ويمكن استعراض المرويات بعدة طرق مُفيدة للباحثين من خلال المرويات - بلد الإقامة - بلد الوفاة - القبائل - الرتبة - السابقون.

- إمكانية تحديد قيود مفيدة للبحث بناء على بدايته، وذلك من خلال قائمة عرض نوع الحديث (قدسي - مرفوع).

نوع السُّنة (قولية - فعلية - تقريرية - شمائل).

طُرق الرِّواية (غريب - عزيز - مشهور - متواتر).

الحُكم على الحديث: (صحيح - حسن - ضعيف - ضعيف جدًّا - موضوع).

التَّقسيم الموضوعي للأحاديث، وذلك بقيام البرنامج بفهرسة الأحاديث الواردة في المصادر (١٤٠٠) من كتب الحديث فهرسةً موضوعية، بحسب دلالات الحديث ومعانيه.

ويلاحظ على هذه الموسوعة ما يأتي:

- وجود اصطلاحات خاصة بالبرنامج استخدمت فيها ألفاظ لها معان شهيرة عند المحدِّثين، ولا يُعرف ذلك إلا من خلال ملف المساعدة، وهذا فيه إيهام شديد للباحث الذي لا يقرأ ملف المساعدة، ومن ذلك:

مُصطلحات (غريب - عزيز - مشهور - متواتر)، وقد خالفوا فيها معانيَ هذه الألفاظ عند المحدِّثين، وكان الأحرى بالقائمين على البرنامج اختيار ألفاظ أخرى غير هذه الألفاظ التي يُتبادر منها إلى ذهن الباحث مصطلح المحدِّثين.

- وقوع تصحيفات في أسماء الرُّواة، ولعل السَّبب يرجع إلى اعتمادهم على طبعات غير مُحققة لبعض المصادر، وهذا يخالف ما ذكروه من قيامهم بتحقيق نُصوص هذه المصادر.

- أخطاء في تعيين الرُّواة، حيث يُبادر البرنامج بتعيين بعض الرُّواة وتحديدهم، بغير دليل ولا برهان، وقد يكون من أسباب ذلك كون الرَّاوي مجهولًا، فلا يجدون له ترجمة، ويكون في طبقته راوٍ يُشاركه في الاسم، فيظنون أنه ذلك الرَّجل.

- **الحكم على الأسانيد:** لم يبين القائمون على البرنامج منهجهم في الحُكم على الأسانيد، هل تم ذلك بطريقة آلية، أم بواسطة أهل العلم في هذا الفن، فلا نعلم منهجهم، ولا مَن قام بهذا العمل من فريق البرنامج؛ ليتبين لنا هل هو من أهل العلم والاختصاص، ومدى معرفته بهذا الشَّأن.

ومن هنا نجد أن الحكم على الأسانيد في البرنامج بشكل عام يحتاج إلى المُراجعة، ويشوبه الكثير من الأخطاء.

- عدم دقة نتائج البحث عن بعض ألفاظ الأحاديث برغم وجودها، وذلك عند وضع بعض القيود في نوع البحث (المرفوع، والقدسي، والموقوف، والمقطوع).



٤- المكتبة الشاملة[1]

يعتبر برنامج المكتبة الشَّاملة أشهر وأبرز البرامج العلمية في الوقت الحالي، والبرنامج مجاني مُتاح للجميع، التَّحديثات المستمرة للبرنامج، فيمكن تحديث المكتبة من خلال الشَّاشة التي يظهر فيها وجود كتب جديدة مع خياري نعم أو لا، بالإمكان اختيار تحميل تلقائي لكل الكُتب، أو تحديد مجموعة معينة، ولا يتم إدخال قاعدة البيانات إلا بالخروج من البرنامج والعودة إليه، يحتوي على أكبر عدد من المصادر من بين البرامج العلميَّة.



واجهة برنامج المكتبة الشاملة

---

(١) ظهر الإصدار الأول في صفر ١٤٢٦ هـ (أبريل ٢٠٠٥ م) ، وكان الهدف منه الاستخدام الشخصي، وكان كعامة برامج المكتبات المنتشرة، لا يمكن زيادة الكتب فيه ثم ظهر الإصدار الثاني في ذي الحجة ١٤٢٦ هـ (يناير ٢٠٠٦ م)، وكان أهم ما يميزه إمكانية إضافة أو حذف الكتب فيه بسهولة ويسر، وهذه الفكرة كانت جديدة على برامج المكتبات وقتها، ولم تسبق إليها الشاملة ثم ظهر الإصدار الثالث في جمادى الثانية ١٤٢٩هـ (يونيو ٢٠٠٨ م)، وكان أهم ما يميزه هو إمكانية ربط نصوص الكتب بالنسخ المصورة لها بحيث يمكن التأكد من النص في مصدره الأصيل بضغطة زر.

وعدد الكتب: بلغ عدد الكتب في آخر إصدار للشَّاملة مطلع ١٤٤٠هـ أكثر من (٢٠٠٠٠) عنوانًا.

شرح الأوامر الرئيسية الموجودة في أعلى الشَّاشة:

(١) **اختيار كتاب**: استعراض الكتب المختصة بكل فن والتي تظهر في القائمة، وعند البحث عن كتاب معين يدخل اسم الكتاب في نافذة بحث يظهر لك الكتاب المخصص ومعه البطاقة التعريفية بالكتاب والطبعة.

يتم فتح الكتاب بضغطتين، ويمكن التنقل في الكتاب عن طريق الشجرة، أو عبر الأزرار المعدة لذلك، وعليها أول الكتاب وآخر الكتاب.

(٢) بحث في القرآن الكريم أو الكتاب المفتوح:

إذا لم يكن هناك كتاب مفتوح يبحث في القرآن الكريم مثل كلمة الصلاة يضع كل الآيات التي فيها كلمة الصلاة، ومن مميزات ذلك ما يأتي:

- معرفة كم آية مطابقة لكلمة التقوى وعند الحاجة لتفسيرها نضغط على كتاب التفسير المحدد كالتحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور مثلًا.

- التعرف على صحفة الآية في المصحف ويمكن التنقل عبر الآيات التي قبلها أو بعدها للتعرف على تفسيرها.

- استيراد الملفات: وهذه من مميزات البرنامج حيث يمكن إضافة ما يرغب فيه من الكتب وغالبًا لا يتم استيراد الملفات إلا بصيغة (**word**) وعلى الباحث أن يحدد المجموعة كالحديث مثلا ثم يضغط على

استيراد الكتاب مع إمكانية ترتيب الكتب المراد استيرادها للبرنامج، وبعدها نحدد المجال الذي نذهب إليه ثم الضغط على كلمة «موافق»، ويمكن التأكد من استيراد الكتاب عبر عملية بحث تورد الكتاب ضمن الكتب في المجال.

وهو أهم برنامج صدر إلى الآن، حيث نستطيع إدخال أي كتاب فيه، بل نصحح أخطاءه إن كانت فيه أخطاء.

وفيه جل كتب السنة وشروحها، وهو يعتمد على أحدث وأدق الطبعات بشكل مستمر، حيث توضع فيه الطبعات المدققة والموافقة للمطبوع بشكل دوري.

وعنوانه:

وهذا البرنامج نستطيع من خلاله استخراج أي حديث:

سواء عن طريق أي لفظ فيه، أوعن طريق راويه، أو عن طريق السند، أو عن طريق مُخرِّجه، بشكل سريع جدًّا؛ مما يوفر على طالب العلم الجهد الكبير، والوقت الثمين.

وهذه نبذة عن هذا البرنامج (برنامج المكتبة الشاملة):

أ- **الهدف من برنامج المكتبة الشاملة:** هو كما يقول صاحبه، نقلًا عنه: «الهدف من هذه المكتبة ليس مجرد جمع بعض الكتب المجانية من الإنترنت في مكتبة واحدة، بل الأهم من ذلك هو إمكانية إضافة الكتب وتعديلها لتكون المكتبة الشَّخصية لطالب العلم».



خدمة التخريج الآلي ضمن خدمات برنامج المكتبة الشاملة

ب- مزايا برنامج المكتبة الشَّاملة:

١- عرض تفاسير القرآن الكريم المتعددة بصورة مقارنة.

٢- الوصول إلى تراجم الرُّواة بسهولة، وبخاصة تراجم رجال الكتب السِّتة.

٣- سهولة إضافة أي كتاب أو ملف إليها بأيٍّ من الصِّيغ المشهورة للملفات النَّصية؛ كملفات الوورد أو الويب (صفحات النت)، وكذا إخراجه منها كذلك بصيغة المكتبة (**book**) أو الوورد أو الويب.

٤- إمكانية إضافة أقسام للكتب داخل المكتبة، مع إمكانية تعديلها أو حذفها.

٥- إمكانية ربط الكتاب الموافق للمطبوع بالمصور (**pdf**)، بحيث يمكن الاطلاع على صورة الكتاب أثناء تصفح أي صفحة من صفحاته داخل المكتبة؛ للتأكد من سلامة النص وصحة النقل، وهذا من أفضل

الخدمات في هذه الموسوعة، ومن خلالها يستطيع الباحث أن يجمع بين السرعة (المتمثلة في الاعتماد على الحاسب)، والدِّقة (المتمثلة في الاعتماد على الكتب).

٦- إمكانية تحرير أي كتاب، (أي: التَّعديل فيه بالمسح والإضافة والتَّعليق) داخل البرنامج، ونقله لأي قسم آخر من أقسام المكتبة، أو حذفه.

٧- إمكانية البحث الهائلة داخل جميع كتب المكتبة، أو داخل أي قسم من أقسامها بمعاملات وبخيارات متنوعة، مثل: (البحث مع - البحث بأو - البحث باللواصق - البحث في النصوص - البحث في العناوين)، مع إمكانية حفظ مجالات البحث أو نتائج البحث، مع سرعة عالية في البحث.

٨- إمكانية تخريج الحديث والوصول لجميع طرقه الممكنة في كتب السُّنة.

بعض المآخذ:

- وجود عدد من المصادر بطبعات غير محققة وغير متقنة.

- وجود بعض التصحيفات والتحريفات في النصوص المدخلة وأحيانا سقط عدد من الصفحات.

- حذف مقدمات بعض الكتب[١].



---

(١) ينظر: كتاب الكامل في الضعفاء كنموذج.

٥- برنامج جامع الحديث النَّبوي

وهو من أهم البرامج لجمع السُّنة النَّبوية، وهو باكورة إنتاج شركة برمجيات مصرية، وهي شركة «إيجيكوم لإنتاج وتطوير البرمجيات»، تأسست عام ٢٠٠٢م، وقد صدر أولًا على قرص «ليزري»، ثم رفعت الشَّركة ملفات تحميل هذا البرنامج بعد إصداره على موقعها على النت؛ ليكون متاحًا، ولكن دون تشكيل، والبرنامج على النت أفضل بكثير.

وهذا البرنامج يضم في قاعدة بياناته أربعمائة كتاب مسند من كتب السُّنة، تضمنت أكثر من نصف مليون حديث وأثر، بدءًا من الصِّحاح والسُّنن والمسانيد، ومرورًا بالمستدركات والمعاجم والمشيخات، وانتهاءً بالمنتخبات والأجزاء، وهو بحسب وصف القائمين عليه برنامج ضخم ودقيق جدًّا.

وحجم البرنامج كما هو محدد في الخدمات كما يلي:

عدد المصادر ٤٠١	رجال الإسناد ٣٥٨, ٧٩٤, ٢
عدد الأحاديث ٥٢١, ٧٤٥	عدد الأسانيد ٦٧٣, ٩٢٧
التقسيم الموضوعي ٢٨, ٩٥٤	شرح الغريب ٤٧٨, ١٤٤

وهذه نُبذة عن هذا البرنامج (برنامج جامع الحديث النبوي):

أ- شرط هذا المشروع:

١- جمع كل كتب الحديث المسندة خلال خمسة قرون في الفترة من

ابتداء عصر التدوين وجمع الحديث إلى وفاة حافظ المشرق الخطيب البغدادي، وحافظ المغرب ابن عبد البر، واللذان توفيا في عام واحد (٤٦٣ هـ).

٢- ضبط ألفاظ كل كتب الحديث سندًا ومتنًا، ولكن هذا لا يفيدنا كثيرًا؛ لأن خدمة نسخ النص من البرنامج مقيدة حاليًا، فهي لا تسمح بنسخ النَّص مصحوبًا بالتشكيل.

ب- مزايا برنامج جامع الحديث:

١- التَّعيين الكامل لجميع الرُّواة في أي إسناد لأي حديث في أي كتاب من كتب البرنامج، مع تقديم ترجمة موجزة عن هؤلاء الرُّواة، وقد كان هذا العمل -كما قالت الشركة المصدرة- أكبر وأهم عمل في الموسوعة.

٢- رسم شجرة الإسناد لكل حديث في البرنامج على حدة، بل حتى لكل طرق الحديث الواحد من عدة مصادر.

٣- بناء شجرة التَّقسيم الموضوعي للأحاديث، والتي تجعل البرنامج بالكامل كأنه كتاب فقهي واحد.

٤- إضافة خدمة تخريج الحديث، حيث قاموا بجمع الأحاديث المتفقة في الرَّاوي الأعلى مع اتفاقها في المعنى، ومع اتفاقها نوعًا ما في الألفاظ.

٥- خدمة شرح غريب الحديث، حيث تم اعتماد كتاب «النِّهاية في غريب الحديث والأثر» في شرح الكلمات الغريبة في أحاديث البرنامج، فربطت الكلمات الغريبة بـ «النهاية».

٦- ويتميز أيضًا بالفهارس العديدة، من فهرس للقرآن، والقراءات، والأعلام، والأقوال، والرواة، والأبيات الشعرية، والأحاديث القدسية، وآثار الأمم السابقة ... وغير ذلك.

٧- إمكانية البحث بدلالة اسم الرَّاوي، مع حصر لجميع مرويات الرَّاوي في كتب البرنامج.

٨- إمكانية البحث على مستوى جذر الكلمة ومشتقاتها في نفس الوقت.

٩- إضافة قيِّمة للأبيات الشعرية، حيث ينسب كل بيت إلى بحره وقائله.

١٠- التَّعريف بكل كتاب من كتب جامع الحديث النَّبوي، مع ذكر أشهر طبعاته.

١١- التَّرجمة لجميع المصنفين.

١٢- يمكن استخدام البرنامج في معرفة: رتبة الراوي، وعدد أحاديثه في الصحيحين، وكيف أخرج له صاحبا الصحيحين في كتابيهما، بل

من الممكن سبر روايات الرَّاوي عن شيخ معين في جميع كتب السُّنة المدخلة، وهذا كله عن طريق خاصية البحث عن الرُّواة من قائمة البحث.

ج- ملاحظات حول استخدام برنامج الجامع للحديث النَّبوي:

١- لا يتوافر في البرنامج عزو للكتب المطبوعة غير الطبعات التي يعزو إليها، وهذا ما وعد أصحاب البرنامج بإضافته في المرحلة القادمة.

٢- لا يُظهر البرنامج في نتيجة تخريج الحديث في بعض الأحيان المراسيل المرتبطة بنفس طريق ومتن الحديث، الأمر الذي قد يجعل حكمنا على الحديث ليس نهائيًّا، بل قد يتغير؛ وذلك بأن نُعِلَّ الروايات المتصلة بالرواية المرسلة التي لم يوقفنا عليها البرنامج.

خدمة التخريج الآلي ضمن خدمات برنامج ايجيكوم



أمور تجب مراعاتها عند التخريج بالحاسوب:

١- على الباحث ألا يقتصر على البحث عن اللفظ موضع البحث فقط بل ينبغي مراجعة الأحاديث الواردة في الباب وخاصة الكتب التي تهتم بسوق الطرق (كصحيح مسلم، ومعاني الآثار للطحاوي، وكتب البيهقي ...)، وقراءة ما قبل وما بعد الحديث الذي وقع عليه البحث.

٢- التَّخريج بالحاسوب قد يختلف عن غيره من حيث الدقة على مستوى النظر للحروف، وليس للكلمة، فلو بُدل حرف بحرف في الكلمة، ثم سئل عنها الحاسوب فإنه يتعامل مع هذه الكلمة كما لو كانت كلمة أخرى، مثال ذلك: (وذهب) (فذهب).

٣- على الباحث أن يُراعي مبدأ التثبت في الأخذ عن الحاسب الآلي؛ لأن البرامج المعدة فيه قد لا تكون دقيقة في بعض الأحيان، فقد تشتمل على شيء من الأخطاء؛ فلا ينبغي الأخذ بنتائجها مُسلَّمة.

٤- على الباحث أن يتثبت في نقل الإحالات عن الجهاز؛ فإن ذلك مظِنة للخطأ بأن يجعل إحالة حديث لحديث آخر، أو ينقل رقم حديث لحديث آخر.



مآخذ عامة على بعض برامج الحديث الحاسوبية:

ينبغي التنبه إلى الأخطاء الواقعة في بعض الموسوعات الحديثية التي قد تكون فادحة، ومنها:

- إدخال حواشي محقق كتاب ما أو بعضها أو مقدمة المحقق أو نتائج البحث على متن الكتاب، فتصبح فيه حواشي المحقق مذكورة في متن الكتاب على أنها كلام المؤلف ... والله أعلم.

- سقط بعض النصوص من الكتاب[١].



(١) ينظر: برنامج المكتبة الشاملة كتاب تهذيب التهذيب (٥/ ٨) ترجمة طاووس ابن كيسان اليماني.

الفصل السابع

ترتيب مصادر التخريج وبيان أمثلة تطبيقية للتخريج على المتابعات التامة فالقاصرة، والتخريج على الخلاف على الرواة

ترتيب مصادر التَّخريج:

للمحدِّثين بالاستقراء أربعة مناهج في ترتيب مصادر ومواضع الحديث في الكتب التي أخرَجته على ما يأتي:

أولًا: التَّخريج على الأصحيَّة:

ترتيب مصادر ومواضع التَّخريج حسب أصحيَّة أحاديث الكتاب، والرَّاجح من أقوالهم أصحيَّة البُخاري، ثم مُسلم، ثم من اشترط الصِّحة في كُتبهم، كابن خُزيمة، وابن حِبَّان وغيرهما، ثم يلي ذلك أصحاب السُّنن المعروفة.

فتُقدَّم الكُتب السِّتة، ثم الصِّحاح، ثم السُّنن، ثم المسانيد، وليس النَّظر إلى أعيان المصادر، بل إلى أنواعها، فالسُّنن في الجملة أقوى من المسانيد؛ لأن مَن يؤلِّف على الكتب والأبواب الفقهية يكون في معرض الاحتجاج، بخلاف من يؤلف على المسانيد لاقتصار مهمته على الجمع والحفظ في الغالب، قال ابن الصَّلاح: «كُتُبُ المسانِدِ غيرُ مُلتَحِقةٍ بالكتبِ الخمسةِ التي هي: «الصحيحانِ»، و«سننُ أبي داودَ»، و«سننُ النَّسائيّ»

و«جامعُ التِّرمذيّ»، وما جَرَى مَجرَاها في الاحتجاجِ بها، والرُّكُونِ إلى ما يورَدُ فيها مُطلقًا، كمُسنَدِ أبي داودَ الطيالسيِّ، ومُسنَدِ عُبيدِ اللهِ بنِ موسى، ومُسندِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ومسندِ إسحاقَ بنِ راهويه، ومسندِ عَبدِ بنِ حُمَيدٍ، ومسندِ الدَّارميِّ، ومسندِ أبي يعلى الموصليِّ، ومسندِ الحسنِ بن سُفيانَ، ومسندِ البزَّارِ أبي بكرٍ، وأشباهِها، فهذهِ عادتُهُم فيها أن يُخَرِّجُوا في مُسندِ كُلِّ صحابيٍّ ما رَوَوهُ مِن حديثِهِ، غَيرَ مُتَقيِّدينَ بأن يكونَ حديثًا محتَجًّا بهِ؛ فلهذا تأَخَّرَت مرتبَتُها - وإن جَلَّت لِجلالةِ مؤلِّفيها - عن مرتبةِ الكُتُبِ الخمسةِ وما التحقَ بها مِنَ الكُتُبِ المصنَّفَةِ على الأبوابِ ... واللهُ أعلمُ[١].

ثانيا: التَّرتيب حسب الوفيات:

أي: حسب وفيات المؤلفين، فُيقدَّم سعيد بن منصور على أحمد، ويلزم منه تداخل أنواع المُصنَّفات، فقد تُقدَّم بعض الأجزاء الحديثيَّة على الصَّحيحين.

ثالثًا: الترتيب عن طريق المتابعات التَّامة فالقاصرة:

المتابعة في اللغة: الموافقة والمشاركة[٢].

واصطلاحًا: هي مشاركة راو أو أكثر لراوي الحديث المطلوب لفظًا ومعنى، أو معنى فقط مع اتحاد الصَّحابي.

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح (ص: ١٠٩).

(٢) ينظر: «المعجم الوسيط» (١/ ٨١).

والمتابعة نوعان:

متابعة تامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في شيخه من أول الإسناد.

ومتابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في شيخ الشَّيخ في أثناء الإسناد.

وأما الشَّاهد فهو الحديث الذي يشارك فيه راوي الحديث غيره لفظًا ومعنى أو معنى فقط مع اختلاف الصَّحابي.

وقد ذكر ابن حبان أنَّ طريق الاعتبار في الأخبار مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثًا لم يُتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب، عن ابن سيرين؟ فإن وجد علم أن للخبر أصلا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك، فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأي ذلك وجد، يعلم به أنَّ للحديث أصلًا يرجع إليه وإلا فلا[(١)].

وقد علق ابن الصَّلاح على كلام ابن حبان بقوله-: فمثال المتابعة أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد، فهذه المتابعة التامة. فإن لم يروه أحد غيره، عن أيوب، لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، فذلك قد يطلق

---

(١) ينظر: «التقاسيم والأنواع» لابن حبان (١/ ١١١).

عليه اسم المتابعة أيضا، لكن تقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها، ويجوز أن يسمى ذلك بالشَّاهد أيضا. فإن لم يرو ذلك الحديث أصلا من وجه من الوجوه المذكورة، لكن روي حديث آخر بمعناه، فذلك الشَّاهد من غير متابعة، فإن لم يرو أيضا بمعناه حديث آخر، فقد تحقق فيه التَّفرد المطلق حينئذ(١).

ولا فرق بين المتابعة القاصرة والتامة في التَّقوية، وكذلك في دفع التَّفرد والغرابة فهي مُعتبرة، وهذا إذا لم يُعارضها معارض(٢).

ويصرِّح بعض الباحثين بأنَّ المتابعات تقوي الأسانيد فقط، وأنَّ الشَّواهد تقوي المتن، ولم يذكر هؤلاء الباحثون مُستندًا لذلك، فما ذُكر في كتب المصطلح وهي الكتب المعنية بذلك؛ لأنَّ المتابعات والشَّواهد عند المحدِّثين قصد منها خدمة المتون المشكوك في تفرد رواتها بها، فإذا وجد المحدِّثون مُتابعات وشواهد لرواتها فإنهم يحكمون على تلك المتون بالقبول والاحتجاج، بشروط اشترطوها في المتابعات والشَّواهد، إما إذا لم يجد المحدِّثون لتلك المتون مُتابعات ولا شواهد، فإنهم يحكمون عليها بالضَّعف، إلى جانب ذلك فإنَّ الواقع العمليّ للمحدِّثين يشهد بأنَّ المتابعات والشَّواهد عندهم تقوي مُتون الأحاديث وأسانيدها(٣).

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٧٤).

(٢) ينظر: «النُكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (١/ ٢٥١).

(٣) ينظر: « تخريج الأحاديث النَّبويَّة دراسة تاريخية تأصيلية»، د المرتضى الزين أحمد (ص: ٢٣٨).

قال البقاعي: «إنَّ المتنَ يكونُ قد رُوي من وجه آخر يجبر ما في السَّند من الوهن»[١].

الشروط المختصة بالمتابعات:

- شرط في الاسناد، وهو اتحاد الصَّحابي.

- وشرط في المتابعة، وهو أن يكون الحديث المروي عن الصحابي نفسه هو عين الحديث الذي طلبت له المتابعة إما لفظًا وإما معنى مع تغير بعض الألفاظ.

أما إذا كان في معناه، بحيث يبعد عن اللفظ المراد، فقد يُعِلُّ أحدهما الآخر؛ إذ مخرج الحديث صحابي واحد، وتغيير اللفظ عنه لا يُحتمل إلا من رواة ثقات أثبات.

المطابقة في اللفظ أولى عند التَّخريج، ولكن إن تعارضت مع تمام المتابعة أو نقصها، فتُقدم المتابعة التامة، وأيضًا في ترتيب المصادر لا يلزم تقديم الأصح، فالتَّخريج على طريقة المتابعة الأتم فالأقل قاعدة لا يُعارِضها التَّاريخ ولا الأصحية، فإننا نعمل حساب الشُّهرة والأصحية عندما نجد الطُّرق كلها مُتفقة كما اتفقوا في راوٍ، فإذا وجدنا خمسة كتب التقوا في راوٍ نقول: يُقدَّم الصَّحيح، ويُقدَّم المشهور، ويُقدَّم الأقدم؛ لأنَّ هنا المتابعة لم تتغير ولم تُفِدنا في شيء، كلُّ ما في الأمر عندما يكون

(١) ينظر: «النُكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (١/ ٢٢٩).

المصدر صحيحًا يُساعدنا أن نعرف أن هذا الطَّريق الحكم عليه في النِّهاية، فقد لا يكون فيه ضعف شديد، فنرتب حسب الأصحية، وحسب الشُّهرة، وحسب الأقدمية، في حالة اتفاق هذه المصادر مُجتمعة في مدار واحد.

وإذا تأملنا صنيع الأئمة نجد أنهم قد ساروا على هذا النَّهج ولم يُخالفوه، إلا لفائدة، **ومن الأمثلة على ذلك:**

قال الإمام البيهقي في «السُّنن الكبرى»: «أَخبَرَنَا أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ ابنُ عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، وَأَبُو زَكَرِيَّا يَحيَى بنُ إِبرَاهِيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحيَى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الحَكَمِ، أنا ابنُ وَهبٍ، وَأَخبَرَنَا بَحرُ بنُ نَصرٍ، قَالَ: قُرِئَ عَلَى ابنِ وَهبٍ: أَخبَرَكَ يَحيَى بنُ عَبدِ اللهِ بنِ سَالِمٍ، وَمَالِكُ بنُ أَنَسٍ، وَعَمرُو بنُ الحَارِثِ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن فَاطِمَةَ بنتِ المُنذِرِ، عَن أَسمَاءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّهَا قَالَت: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الثَّوبِ يُصِيبُهُ الدَّمُ مِنَ الحَيضَةِ فَقَالَ: «**لِتَحُتَّهُ، ثُمَّ لِتَقرُصهُ بِالمَاءِ، ثُمَّ لِتَنضَحهُ، ثُمَّ لِتُصَلِّ فِيهِ**». أَخرَجَهُ مُسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ فِي الصَّحِيحِ، عَن أَبِي طَاهِرٍ، عَنِ ابنِ وَهبٍ. وَأَخرَجَهُ البُخَارِيُّ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ، عَن مَالِكٍ».

ونُلاحظ هنا أنَّ البيهقي قد قدم مُسلمًا على البخاري، رغم تقدم وفاة البخاري على مسلم، ورغم أنَّ صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، وما ذلك إلا مراعاة للمتابعة الأتم، حيث رواه مُسلم عن أبي طاهر عن

ابن وهب -وهو شيخ مالك في هذا السَّند- بينما رواه البخاري، عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، فصارت متابعة مُسلم أتم من مُتابعة البخاري، ولذا قدم البيهقي مُسلما على البخاري.

وقال البيهقي أيضًا: «حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ الأَصبَهَانِيُّ، إملَاءً، أنبأ أَبُو سَعِيدٍ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادٍ البَصرِيُّ بِمَكَّةَ، ح، وَأَخبَرَنَا أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، ثنا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، قَالَا: ثنا الحَسَنُ بنُ علي بنِ عَفَّانَ العَامِرِيُّ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعتُ عَبدَ اللهِ بنَ عَمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنهُمَا يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنزِعُ العِلمَ انتِزَاعًا، يَنتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ وَلَكِن يَقبِضُ العُلَمَاءَ حَتَّى إِذَا لَم يَترُك عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَأَفتَوا بِغَيرِ عِلمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**». لَفظُ حَدِيثِ أَبِي العَبَّاسِ رَوَاهُ مُسلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، عَن أَبِي كُرَيبٍ، عَن أَبِي أُسَامَةَ. وَأَخرَجَهُ البُخَارِيُّ وَمُسلِمٌ مِن أَوجُهٍ أُخَرَ، عَن هِشَامٍ (١٠/ ١٩٨)، يقال في هذا المثال نحو ما قيل في الذي قبله ...

وفي فتح الباري أحيانًا يُقدِّم ابن حجر البيهقي على أصحاب السُّنن، رغم تأخر وفاته عنهم، وذلك لأَنَّ متابعته أتم.

وكذا العراقي في «طرح التثريب» يسير على هذا النهج.

عند اتحاد المتابعة عند مصدرين أو أكثر، فدخلوا جميعًا من طريق واحد، هنا نُقدِّم الأصحية، فيُقدَّم البُخاري على مُسلم.. وهكذا، أما إذا

كانوا مُتساوين في الأصحية فيُقدَّم المتوفى أولًا، فيُقدَّم أبو داود الطيالسي ت ٢٠٤هـ، وبعده أحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، بشرط أن تكون المتابعة واحدة في شُعبة مثلًا.

وعند اتحاد المتابعة، فإذا كان الحديث في مقام الاحتجاج والاستدلال، وليس مجرد ضبط أو توثيق النَّص، فنقدم الأصحية، بمعنى أن نقدم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم على أحمد بن حنبل، وإن كان المقصود إثبات أنَّ هذا الرَّاوي قال: (عن)، وهذا قال: (حدثنا) ووجد عنده التَّصريح بالتَّحديث فيقدَّم أحمد مثلًا إذا كان عنده التَّصريح بالتَّحديث، فالأصل أنَّه عندما تتحد المتابعة تختلف مدارس التَّخريج فيما يقدم على حسب الغرض، فإن كان الغرض كما في كُتب أحاديث الأحكام إثبات الحكم فيُقدم الأصحية، وإن كان الغرض هو صيغة التَّحديث - مثلًا نريد التَّصريح بالتَّحديث في هذا المكان - نُقدم مَن صرَّح بالتَّحديث، ثم نذكر الَّذي عنعن.. وهكذا.

مثال: أخرجه البُخاري في «صحيحه» (٢٤٦) قال: «حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، وحدثني محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت سويد بن سعيد بن غفلة قال: لقيت أُبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أصبت صرة فيها مائة دينار ...» الحديث.

الحديث أخرجه مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة.

وأخرجه البُخاري، ومُسلم، وأبو داود، والنَّسائي من حديث سفيان بن

عُيينة عن الزُّهري، به.

وترتيب الطُّرق حسب المُتابعات يختص بالتَّخريج الموسع وما قاربه، ويُستعمل في الدِّراسات الأكاديمية، والبُحوث المتخصصة في السُّنة:

البدء بالمصدر الذي روى الحديث من طريق المؤلف نفسه إن وجد، ثم المصدر الذي تابع المؤلف في الحديث إن وُجد، ثم المصدر الذي رواه من طريق شيخ المصنف ... وهكذا.

مثلًا: إذا كان الحديث المراد تخريجه عند أبي داود في السنن عن القعنبي، عن مالك، ثم وجدناه في سائر الكتب الستة من طريق مالك، وخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي داود، فإننا نُقدم البيهقي على البخاري ومسلم وسائر الستة ...

متى يلزم إظهار المتابعات وترتيبها:

١- الاختلاف في الحديث على الراوي، مما يحتاج فيه لمعرفة رواة الأوجه عن المدار، وكذا المتابعات للمدار ومن فوقه، لأجل دراسة الاختلاف وبيان الراجح من الأوجه، وهذا له أثر في الحكم.

٢- تقوية الحديث: فقد يكون في الإسناد راوٍ ضعيف أو صدوق، فهنا يلزم تتبع المتابعات وإبرازها في التخريج لهذا الراوي ومن فوقه، لأجل تقوية الحديث.

٣- رفع الغرابة بالتفرد إذا كان الحديث غريبًا، فإنه يلزم على المخرج تتبع الطرق وإبراز المتابعات لأجل رفع الغرابة عن الحديث.

٤- التَّصريح بالسَّماع في رواية المدلسين، وبيان المهمل والمبهم، وكشف التصحيف.

وهذا الأمر، وهو تتبع الطرق والأوجه وترتيبها حسب المتابعات، أشق شيء في عملية تخريج الحديث، وهو الذي يتميز به العارف من غيره.

٥- معرفة السَّقط في الإسناد، وهذه الفائدة في غاية الأهمية.

أمثلة تطبيقيَّة:

أخرج البخاري في «صحيحه» أَبوَابُ الِاستِسقَاءِ - بَابُ مَا يُقَالُ إِذَا مَطَرَت (٢/ ٣٢ رقم ١٠٢٣) قال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ المَروَزِيُّ، قَالَ: أَخبَرَنَا عَبدُ اللهِ، قَالَ: أَخبَرَنَا عُبَيدُ اللهِ، عَن نَافِعٍ، عَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى المَطَرَ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا**». تَابَعَهُ القَاسِمُ بنُ يَحيَى، عَن عُبَيدِ اللهِ، وَرَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ، وَعُقَيلٌ، عَن نَافِعٍ».

أخرج مسلم في «صحيحه» كِتَابُ الإِمَارَةِ - بَابُ خِيَارِ الأَئِمَّةِ وَشِرَارِهِم (١٨٥٥) (٦٦): «حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ رُشَيدٍ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ يَعنِي ابنَ مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ، أَخبَرَنِي مَولَى بَنِي فَزَارَةَ، وَهُوَ رُزَيقُ بنُ حَيَّانَ، أَنَّهُ سَمِعَ مُسلِمَ بنَ قَرَظَةَ - ابنَ عَمِّ عَوفِ بنِ مَالِكٍ

الأَشجَعِيِّ - يَقُولُ: سَمِعتُ عَوفَ ابنَ مَالِكٍ الأَشجَعِيَّ، يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُم وَيُحِبُّونَكُم، وَتُصَلُّونَ عَلَيهِم وَيُصَلُّونَ عَلَيكُم، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبغِضُونَهُم وَيُبغِضُونَكُم، وَتَلعَنُونَهُم وَيَلعَنُونَكُم». قَالُوا: قُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُم عِندَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ... لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، أَلَا مَن وَلِيَ عَلَيهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأتِي شَيئًا مِن مَعصِيَةِ اللهِ، فَليَكرَه مَا يَأتِي مِن مَعصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنزِعَنَّ يَدًا مِن طَاعَةٍ». قَالَ ابنُ جَابِرٍ: فَقُلتُ - يَعنِي لِرُزَيقٍ - حِينَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الحَدِيثِ: آللهِ، يَا أَبَا المِقدَامِ، لَحَدَّثَكَ بِهَذَا، أَو سَمِعتَ هَذَا مِن مُسلِمِ بنِ قَرَظَةَ يَقُولُ: سَمِعتُ عَوفًا، يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: فَجَثَا عَلَى رُكبَتَيهِ وَاستَقبَلَ القِبلَةَ، فَقَالَ: «إِي وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَسَمِعتُهُ مِن مُسلِمِ بنِ قَرَظَةَ، يَقُولُ: سَمِعتُ عَوفَ بنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ».

(١٨٥٥): «وحَدَّثَنَا إِسحَاقُ بنُ مُوسَى الأَنصَارِيُّ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا ابنُ جَابِرٍ، بِهَذَا الإِسنَادِ، وَقَالَ: رُزَيقٌ، مَولَى بَنِي فَزَارَةَ. قَالَ مُسلِمٌ: وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بنُ صَالِحٍ، عَن رَبِيعَةَ بنِ يَزِيدَ، عَن مُسلِمِ بنِ قَرَظَةَ، عَن عَوفِ بنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثلِهِ».

قال المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٥٠ - ٣٥١): «أخبرنا به أبو الحسن بن البخاري، قال: أخبرنا أبو اليمن الكندي، قال: أخبرنا الحسين بن علي، قال: أخبرنا أبو الحسن بن النقور، قال: أخبرنا أبو القاسم عيسى بن

علي بن الجراح، قال: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، قال: حدثنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن حبشي بن جنادة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**عَلِيٌّ مِنِّي وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ، وَلَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا أَنَا أَوْ هُوَ**».

رواه ابن ماجه، عن سويد بن سعيد، فوافقناه فيه بعلو، ورواه الترمذي، عن إسماعيل بن موسى، عن شريك، فوقع لنا بدلا، ورواه النَّسائي، عن أحمد بن سليمان، عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق ...

وهذا المثال وغيره في صنيع المزي يدل على أنَّ مسلكه في «تحفة الأشراف» في ترتيب المصادر المخالف لهذا سببه نوعية الكتاب، وطريقة ترتيب الأسانيد.

رابعًا: التَّخريج على المخالفة[1] لا المُتابعة، ويُسمى التَّخريج بالخلاف على الرَّاوي:

إذا اختلفت الطُّرق فيمن فوق المدار، نحو اختلاف أصحاب المدار في شيخ المدار، فهذا يُسمى بالتَّخريج على المخالفة أو التَّخريج بالخلاف على الرَّاوي، وترى هذا النَّوع بكثرة في كُتب العِلل، وعلى رأسها كتاب

---

(١) المخالفة لا تكون متابعة، فالراوي الذي في حفظه ضعف ولين تقع له أوهام، فقد يرفع موقوفًا، فرفعه والحالة هذه خطأ؛ لمخالفته لمن أوقفه فلا يجوز أن نقول: الموقوف اعتضد بالمرفوع فنصححه مرفوعًا، بل نقول الصَّواب إنه موقوف، وأنَّ الراوي قد أخطأ في رفع الحديث. ينظر «التَّخريج والاعتبار عند المحدِّثين»، د. حمد العثمان (ص: ٢٦٠).

«العلل» للإمام الدَّارقطني (ت٣٨٥هـ).

وينبغي على المُخرِّج بالخلاف على الرَّاوي أن يتبع المراحل السَّبع الآتية:

(١) تحديد مدار طرق الحديث المختلفة.

(٢) الإشارة إلى الخلاف إجمالًا، فنقول: الحديث اختُلف فيه على فلان ...

(٣) تخريج كل وجه بمفرده.

(٤) دراسة إسناد كل وجه، ولا يحكم على الحديث بحسب هذه الدراسة، ولكن الحكم يكون على دراسة الوجه الراجح.

(٥) النَّظر في الخلاف في الجمع، ثم بالترجيح على هذا التَّرتيب، وذلك حسب قرائن كل من الجمع أو التَّرجيح، وهذه المرحلة خاصة بعلم العلل، ولا تدخل في التَّخريج الذي يخلو من الخلاف.

(٦) الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح المحفوظ حسب إسناده فقط، ثم حسب ما وجد له من مُتابعات.

(٧) يذكر من شواهد الحديث أقوى شاهد للحديث، أو الأخف ضعفًا، ودراسة إسناده والحكم عليه، مع مُلاحظة أن شواهد الحديث لا تستوعب في التَّخريج إلا عند الحاجة.

(٨) الحكم العام على الحديث بمجموع طرقه المدروسة.



تطبيقات عمليَّة لصياغة التَّخريج

أولًا: تطبيقات على تخريج حديث بطريقة المتابعة التَّامة فالقاصرة:

(١) أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» ح رقم (٥٣٥٣) قال: «حَدَّثَنَا يَحيَى ابنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَن ثَورِ بنِ زَيدٍ، عَن أَبِي الغَيثِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السَّاعِي عَلَى الأَرمَلَةِ وَالمِسكِينِ كَالمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوِ القَائِمِ اللَّيلَ الصَّائِمِ النَّهَارَ».

التخريج:

* أخرجه البُخاري في «صحيحه» كتاب الأدب - باب السَّاعي على الأرملة (٨/ ٩ ح رقم ٦٠٠٧) - ومن طريقه البغوي في شرح السُّنة (٣٤٥٨)، ومُسلم في «صحيحه» كتاب الزُّهد والرَّقائق - باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم (٢٩٨٢)(٤١) - ومن طريقه قوام السّنة في التَّرغيب والتَّرهيب - (١١٦١)، والنَّسائي في المجتبى، كتاب الزَّكاة - فضل السَّاعي على الأرملة (٥/ ٨٦ ح رقم ٢٥٧٧)، وفي السُّنن الكبرى، كتاب الزكاة - فضل الساعي (٣/ ٦٩ ح رقم ٢٣٦٩)، والبزار (١٤/ ٤٠٥ ح رقم ٨١٦٠) - وأحال بإسناده على سابقه بقوله بإسناده، والخلال في الحث على التِّجارة والصِّناعة (٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» باب النَّفقة - ذكر إعطاء الله جل وعلا السَّاعي على الأرامل والمساكين ما يُعطي المجاهد في سبيله (١٠/ ٥٥ ح رقم ٤٢٤٥)، والطَّبراني في «مكارم الأخلاق» (٩٩)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب

الوصايا - باب من أحب الدُّخول فيها والقيام بكفالة اليتامى لمن يرى من نفسه قوة وأمانة (٦/ ٤٦٣ ح رقم ١٢٦٦٦) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي، والبُخاري كتاب الأدب - باب السَّاعي على الأرملة (٨/ ٩ ح رقم ٦٠٠٦) وأحال بإسناده على سابقه بقوله بمثله - وعنه الطُّوسي في المستخرج (١٥٥٩) - عن إسماعيل بن أبي أويس، والطَّبراني في «مكارم الأخلاق» (٩٩) من طريق عبد الله بن يوسف،

ثلاثتهم: (القعنبي، وإسماعيل، وعبدالله بن يوسف) عن مالك، به، وزاد القعنبي عند البخاري في الرِّواية الثانية، ومسلم: «**كَالقَائِمِ لَا يَفتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لَا يُفطِرُ**».

واقتصر القعنبي عند النَّسائي، والبزار، والطبراني في «مكارم الأخلاق»، وعبد الله بن يوسف عند الطبراني في مكارم الأخلاق على شطره الأول بلفظ: «**السَّاعِي عَلَى الأَرمَلَةِ وَالمِسكِينِ كَالمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ**». وعند البيهقي في الشُّعب بلفظ: «المساكين»، وعند إسماعيل بن أبي أويس بدون الشك.

* وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التِّجارات - باب الحث على المكاسب (٢/ ٧٢٤ ح رقم ٢١٤٠)، وأحمد في مسنده (٨٧٣٢)، وابن زنجويه في الأموال (١٥٤٧)، وابن أبي الدُّنيا في النَّفقة على العيال (٦١٠)، والخلال في الحث على التِّجارة والصِّناعة (٨٥)، وأبو عوانة في المستخرج (١٤١٥)، والطَّبراني في مكارم الأخلاق (١٠٠) من طريق

عبد العزيز بن محمد الدراوردي، والطَّبراني في مكارم الأخلاق (١٠٠) من طريق يحيى بن فليح، كلاهما: (الدراوردي، ويحيى بن فليح) عن ثور بن زيد الديلي، به.

ورواية الدراوردي عند ابن ماجه، وابن أبي الدنيا، والخلال بدون الشَّك.

* وأخرجه البُخاري في «صحيحه» كتاب الأدب - باب السَّاعي على الأرملة (٨/ ٩ ح رقم ٦٠٠٦)، والتِّرمذي في «جامعه»، أبواب البر والصلة - باب ما جاء في السَّعي على الأرملة واليتيم (٤/ ٣٤٦ ح رقم ١٩٦٩)، ومالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن (٩٥٨)، ورواية أبي مصعب الزُّهري (١٩١٦) - وأحال بمتنه على سابقه بقوله: مثل ذلك. والطَّبراني في المعجم الأوسط (٣٠٦)، وتمام في الفوائد (٩٤٥)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى»، كتاب الوصايا - باب من أحب الدُّخول فيها والقيام بكفالة اليتامى لمن يرى من نفسه قوة وأمانة (٦/ ٤٦٣ ح رقم ١٢٦٦٣) من طريق صفوان بن سليم، عن أبي الغيث - سالم مولى عبد الله بن مطيع - به بنحوه.

واقتصر الطَّبراني على شطره الأول.

وعند تمام بلفظ: «**السَّاعِي عَلَى الأَرمَلَةِ وَاليَتِيمِ وَالمِسكِينِ كَالمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ، الصَّائِمِ نَهَارَهُ، القَائِمِ لَيلَهُ**».

وعند البيهقي بلفظ: عن صفوان بن سليم، أنه بلغه، أن رسول الله ﷺ،

قال: «**أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ لَهُ أَوْ لِغَيرِهِ كَهَاتَينِ إِذَا اتَّقَى**». وأشار النبي ﷺ بأصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام.

وعند البُخاري، والتِّرمذي، ومالك، عن صفوان بن سليم مُرسلًا.

* وأخرجه عبد الرَّزاق في كتاب الجامع (٢٠٥٩٢) من طريق رجل، وإسحاق بن رهوايه في مسنده (٣٧٤) من طريق إسماعيل بن أمية، والطَّبراني في المعجم الأوسط (١٢١٥) من طريق قيس المدني، ثلاثتهم: (رجل غير مُسمى، وإسماعيل بن أمية، وقيس) عن أبي هريرة، به بنحوه.

وزاد الرَّجل غير المسمى: «**وَأَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ المُصلِحُ يَومَ القِيامَةِ فِي الجَنَّةِ كَهَاتَينِ**». وأشار بإصبعيه الوسطى والسبابة».

وزاد إسماعيل بن أمية: «**وَأَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ هَكَذَا**». وأشار بالسبابة والوسطى.

ولفظ قيس المدني: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسكِينِ كَالمُجَاهِدِ فِي سَبيلِ الله، أَو كَالقائِمِ لَيلَهُ، الصَّائِمِ نَهارَهُ، وَكَافِلُ اليَتِيمِ لَهُ أَوْ لِغَيرِهِ، إِذَا اتَّقَى اللهَ عَجَّلَ، أَنَا وَهُوَ فِي الجَنَّةِ كَهَاتَينِ**». يعني: إصبعيه السَّبابة والوسطى.



(٢) أخرج الإمام أبو داود في «سننه» [الحديث الأول من السُّنن] قال: «حَدَّثَنَا عَبدُ اللهِ بنُ مَسلَمَةَ بنِ قَعنَبٍ القَعنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبدُ العَزِيزِ يَعنِي ابنَ مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدٍ يَعنِي ابنَ عَمرٍو، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ المُغِيرَةِ ابنِ شُعبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَهَبَ المَذهَبَ أَبعَدَ».

التَّخرِيج:

* أخرجه تاج الدِّين السُّبكي في «معجم شيوخه»: (ص: ٣٩٨) من طريق اللؤلئي، عن أبي داود به.

* وأخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» (ص: ٢٧٥رقم ١٩٧) - ومن طريقه النَّسائي في «المجتبى»، كتاب: الطهارة، الإبعاد عند إرادة الحاجة (١/ ١٨ رقم ١٧)، وابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الوضوء، باب: التباعد للغائط في الصَّحاري عن النَّاس (١/ ٣٠ رقم ٥٠)، والطَّبراني في «المعجم الكبير» (١٠٦٣) - وابن ماجه في «سننه»، كتاب: الطَّهارة وسننها، باب: التَّباعد للبراز في الفضاء (١/ ١٢٠ رقم ٣٣١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٦٥)من طريق إسماعيل بن عُلية، وأحمد في مسنده (١٨١٧١) عن محمد بن عبيد، الدَّارمي في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: في الذهاب إلى الحاجة (١/ ٥٢٣ رقم ٦٨٦)، وابن المنذر في الأوسط (٢٤٩) من طريق يعلى بن عبيد.

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الطهارة، باب: ما جاء أن

النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب: (١/ ٣١ رقم ٢٠) من طريق عبد الوهاب الثقفي، وقال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن صحيح.

وابن الجارود في «المنتقى»، كتاب الطهارة - ما جاء في التَّباعد للخلاء (١/ ١٩ رقم ٢٧)، والحاكم في «المستدرك»: (ح رقم ٤٨٨) وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وعنه والبيهقي في السُّنن الكبرى، جماع أبواب الاستطابة، باب: التخلي عند الحاجة: (١/ ١٤٨ رقم ٤٣٤) - من طريق **يزيد بن هارون**، **ستتهم**: (إسماعيل بن جعفر، وإسماعيل بن عُليَّة، ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد، وعبد الوهاب الثَّقفي، ويزيد بن هارون) عن محمد بن عمرو، به.

وزاد إسماعيل بن جعفر: قَالَ: «فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، وَهُوَ بِبَعْضِ أَسفَارِهِ قَالَ: فَقَالَ: «ائتِنِي بِوَضُوءٍ» قَالَ: فَجِئتُهُ بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ، فَأَخرَجَ يَدَيهِ مِن تَحتِ الجُبَّةِ، فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ.

ولفظ التِّرمذي: «كنت مع النبي ﷺ في سفر، فأتى النبي ﷺ حاجته، فأبعد في المذهب».

* وأخرجه الدَّارمي في «سننه»، كتاب الطهارة، باب: في الذَّهاب إلى الحاجة (١/ ٥٢٤ رقم ٦٨٧)، وابن المنذر في الأوسط (٢٥١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٧٦١)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النَّقل» (٢/ ٨٧٤)، وأبو موسى المديني في «منتهى رغبات السَّامعين»: (٤٢) من طريق **عمرو بن وهب**.

وأخرجه الطَّبراني في «المعجم الأوسط» (٦٢٩٢) من طريق عروة بن الزبير، كلاهما: (عمرو بن وهب، وعروة بن الزبير) عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به بلفظه.

ولفظ عمرو بن وهب: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَرَّزَ تَبَاعَدَ».



ثانيا: تطبيقات على تخريج الحديث المعلول الذي وقع فيه اختلاف

إبدال صحابي بصحابي

قال ابن أبي حاتم في كتاب «العلل»: «وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرعَةَ عَن حديثٍ رَوَاهُ سَهلُ بنُ حمَّاد أَبُو عَتَّاب، عن عبد الله بن المثنَّى، عَن ثُمَامة، عَن أَنَسٍ، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُم، فَليَغمِسهُ فِيهِ؛ فإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيهِ دَاءً وَفِي الآخَرِ شِفَاءً». فَقَالَ أَبِي وَأَبُو زُرعَةَ جَمِيعًا: رَوَاهُ حمَّاد بنُ سَلَمة، عَنِ ثُمَامة بن عبد الله، عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ. قَالَ أَبُو زُرعَةَ: وَهَذَا الصَّحِيحُ.

وَقَالَ أَبِي: هَذَا أشبَهُ: عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، عن النبيِّ ﷺ، ولَزِمَ أَبُو عَتَّاب الطريقَ؛ فقَالَ: عن عبد الله، عَن ثُمَامة، عَن أَنَسٍ.

وَقَالَ أبو زُرعة: هذا حديث عبد الله بن المُثَنَّى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصَّحيحُ: ثُمامة، عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ[1].

التَّخريج: هَذَا الحَدِيثُ يُروَى عَن ثُمَامَة، وَاختُلِف عَنهُ عَلَى وَجهَين:

(١) فمرة يُروى عن ثُمامة، عن أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، عن النبي ﷺ.

(٢) ومرة يُروى عن ثُمامة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، عن النبي ﷺ.

---

(١) ينظر: «علل ابن أبي حاتم»: (١/ ٤٦٧ - ٤٦٨ مسألة رقم ٤٦).

الوجه الأول:

* أخرجه البزار في «مسنده» (١٤/ ٧٢٢ رقم ٥٤٨٤) من طريق أبي عتاب بن سهل بن حماد، به.

وقال البزار عقبه: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

* وأخرجه الطَّبَرَانِيُّ في «المُعجَم الأوسَط»: ٤/ ١٣١ رقم ٨٥٤٧ من طريق عَبَّادِ بنِ مَنصُورٍ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ المُثَنَّى، عن ثُمامة، عَن أَنَس بن مَالكٍ، به بنحوه.

الوجه الثاني: يُروى عن ثُمامة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. أخرَجَهُ إسحاق بن رهواية في «مُسندِه»: ١/ ١٥٥ رقم: ١٨٧، والدارمي في سننه ٨/ ١٨٩٥ رقم ٨٢٢٨ عن سليمان بن حرب، وأَحمَد في «مُسندِه»: ١٤/ ١٩ رقم: ٥٧٥٨ عن أبي كامل، وفي: ١٣/ ٨٩٧ رقم: ٢٤٧٥عن أسود بن عامر، وفي: ١٧/ ١٤ رقم: ٩٢٤٤ عن عفان بن مسلم، أَربَعَتُهُم: (سليمان بن حرب، وأبو كامل، وأسود بن عامر، وعفان بن مُسلم) من طريق حَمَّاد بن سلمة، عن ثمامة، عن أبي هريرة، به بنحوه.

دراسة إسناد البزار في مسنده:

١ - زِيَاد بن يَحيَى: هُوَ زِيَاد بن يَحيَى بن زِيَاد بن حَسَّان الحَسَّانِيُّ، أَبُو الخَطَّاب النُّكَرِيّ، العَدَنِيُّ، البَصرِيُّ. رَوَى عَن: سَهل بن حَمَّاد، وَمُعتَمِر بن سُلَيمَان، وَحَاتِمِ بن وِردَانِ، وَغَيرِهِم.

وَرَوَى عَنهُ: الجَمَاعَة، وَالبَزَّار كَمَا فِي هَذَا الإِسنَادِ، وَغَيرُهُم.

قال أبو حَاتِمٍ، والنَّسائِيّ: ثقة. وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان في الثِّقَات. وقال ابن حجر: ثقة. توفي ٨٧٣هـ.

خُلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ: ثِقَة[١].

٢- سَهل بن حَمَّاد: هو سَهل بن حَمَّاد العنقزِيّ، أَبُو عتاب الدَّلال، البَصرِيّ. رَوَى عَن: إِبرَاهِيم بن عَطَاء ابن مَيمُونَة، وَشُعبَة بن الحَجَّاج، وهَمَّام بن يَحيَى، وغيرهم.

وَرَوَى عَنهُ: علي بن المَدِينيِّ، وَزِيَاد بن يَحيَى الحَسَّانيّ، وَحَجَّاج بن الشَّاعِر، وَغيرهم.

قال العِجليُّ، وَأَبُو بَكر البَزَّار: ثِقَة. وَقَالَ أَحمَد بن حَنبَل، وَعُثمَان الدَّارِميُّ: لَا بَأسَ بِهِ. وقال عثمان الدَّارِميُّ عن ابن معين: لا أعرفه. وَقَالَ أَبُو زُرعَة، وَأَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الحَدِيث شَيخ. وَقَالَ ابن قَانِعٍ: بَصرِيّ صَالح. وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان فِي الثِّقَات. وقال الذَّهَبِيُّ، وَابن حَجَر: صَدُوق، وهو كما قالا[٢].

---

(١) ينظر: «مشيخة النَّسائِيّ»: ٢٤ «الجَرح وَالتَّعدِيل»: ٤/ ٧٣٩ رقم ٨٣٥٩، «الثِّقَات» لابن حِبَّان: ٢/ ٨٣٩، «تَهذِيب التَّهذِيب»: ٤/ ٤٢٢ - ٤٢٩ رقم ٥١٢، «تَقرِيب التَّهذِيب»: ص٨٨١ رقم ٨١٢٣.

(٢) ينظر: «معرفة الثِّقَات» للعجلي: ١/ ٣٤٩ رقم ٤٩١، «الجَرح وَالتَّعدِيل»: ٣/ ١٩٤ رقم ٢٣٧، «الثِّقَات» لابن حِبَّان: ٢/ ٨٩٢، «الكامل» لابن عَدِيّ: ٣/ ٧١٩ - ٧٨٢ =

٣- عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أَنَس بن مَالكٍ الأنصَارِيّ، أبو المثنى الأنصَارِ يّ، البَصرِيّ. روى عن: عمه ثُمامة بن عبد الله، والحسن البَصرِيّ، وثابت البُناني، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنى الأنصَارِيّ، وعبد الصَّمد بن عبد الوارث، وَمُسَدَّد، وغيرهم.

قال العِجليُّ: ثقة. وقال التِّرمذِيُّ: مُحَمَّد بن عبد الله الأنصَارِيّ ثقة، وأبوه ثقة. وقال ابن معين: صالح، ومرة قال: ليس بشيء. وقال أبو زرعة، وأبو حَاتمٍ: صالح، وزاد أبو حَاتمٍ: شيخ.

وقال النَّسائِيّ: ليس بالقوي. وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان في الثِّقَات، وقال: ربما أخطأ. وقال الآجُرِّيّ عن أبي دَاوُد: لا أخرج حديثه، وقال في موضع آخر: حدثنا أبو دَاوُد، ثنا أبو طليق، ثنا أبو سلمة، ثنا عبد الله بن المثنى، ولم يكن من القريتين عظيم، وكان ضعيفًا مُنكر الحديث.

وقال السَّاجِيّ: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير.

وقال العُقَيليُّ: لا يُتابع على أكثر حديثه.

واختلفت أقوال الدَّارَقُطنيّ فقال: ثقة حجة، وقال مرة: ثقة، وقال مرة: ضعيف.

= رقم ٢٤٣، «تَهذِيب التَّهذِيب»: ٣/ ٨٣٩ - ٨٧٢ رقم ٣٤٥، «تَقرِيب التَّهذِيب»: ص٨٧٥ رقم ٨٤٧٣.

وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، وقال في الهدي: لم أر البُخَاريّ احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة، فعنده عنه أحاديث، وأخرج له من روايته عن ثابت عن أَنَس حديثًا تُوبع فيه عنده، وهو في فضائل القرآن، وأخرج له أيضًا في اللباس عن مُسلمِ بن إبراهيم، عنه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر في النَّهي عن الفزع بمتابعة نافع وغيره عن ابن عمر.

خُلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ: ثقةٌ فِي رِوَايَتِهِ عَن عَمِّهِ ثُمَامَة سِوَى مَا أُنكر عَلَيهِ عَن عَمِّهِ لكونهِ أَعرف بحدِيثِهِ، ضَعِيف فيمَا عَدَاهُ لكثرَةِ غَلَطِهِ، وَلَيس ببعِيدٍ أَن يَضبط من رِوَايَتِهِ عَن عَمِّهِ، وَيَفقِد الضَّبط فيمَا سِوَاهُ، ويُؤخذ من أَقوَال الدَّارَقُطنيِّ مَا يُوَافق الأكثَرِينَ، وَيُحمل تَوثِيق العِجليِّ، وَالتِّرمذِيّ لَهُ عَلَى جَانبِ العَدَالَة.

قلت: وفي هذا الحديث يروي عن عمه، فانتفت علة الضَّعف، ولكن هذا الحديث مما أُنكر عليه.

٤- ثُمَامَة بن عَبد اللّه: هُوَ ثُمَامَة بن عَبد اللّه بن أَنَس بن مَالكٍ الأنصَارِيّ، البَصرِيّ قاضيها.

روى عن: جده أَنَس، والبراء بن عازب، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن عون، وحَمَّاد بن سلمة، ومَعمَر، وجماعة.

قال أَحمَد، والعِجلي، والنَّسائِيّ: ثقة. وقال ابن سَعد: كان قليل الحديث. وذَكَرَهُ ابن حِبَّان فِي الثِّقَات. وذكره ابن عَدِيّ في الكامل، وروى عن أبي يَعلَى أن ابن معين أشار إلى تضعيفه.

وقال ابن عَدِيّ: له أحاديث عن أَنَس، وأرجو أنه لا بأس به، وأحاديثه قريبة من غيره، وهو صالح فيما يرويه عن أَنَس عندي. وقال الذَّهَبِيُّ: ثقة.

خلاصة حاله أنه: ثقة، فقد وثقه أَحمَد، والعِجليُّ، والنَّسائِيُّ، وابن شاهين، وابن حِبَّان، وروى ابن عَدِيٍّ عن أبي يَعلَى أن ابن معين أشار إلى لينه من أجل حديث أَنَس في الصدقات، لكون ثمامة قيل: إنه لم يأخذه عن أَنَس سماعًا، وقد بيّن ابن حجر نفسه في مقدمة الفتح أن ذلك لا يقدح في صحته، وهو مما أَخرَجَهُ البُخَاريّ؛ لذلك قال ابن عَدِيٍّ: هو صالح فيما يرويه عن أَنَس عندي[1].

٥ - أَنَس بن مَالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صحابي جليل خادم النَّبي ﷺ.

- دراسة إسناد الوجه الثَّاني عند الإمام أَحمدَ فِي «مُسنَدِه»: عن عفَّان، حدثنا حَمَّاد يعني ابن سلمة، قال: أخبرنا ثُمامة بن عبد الله بن أَنَس، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ...

١ - عفّان: هو عفّان بن مُسلمِ بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار، البَصرِيّ، وهو: ثقة ثبت[2].

---

(١) ينظر: [العلل لأحمَد: ١٣٥٩، الكامل لابن عَدِيّ: ٨/ ٤٨١ رقم ٤٨٤، الثِّقَات لابن شاهين ١٧٤، إكمَال تَهذِيب الكَمَال لمغلطاي: ٤/ ١٢٤ رقم ٢٩٢، الكَاشِف للذهبي: ١/ ٨٢٧ رقم ٥١٤، هدي السَّاري لابن حجر: ١/ ٤٩٣، تَهذِيب التَّهذِيب لابن حجر: ٨/ ٨٢ - ٨٩ رقم ٣٩].

(٢) ينظر: [تَقرِيب التَّهذِيب: صـ: ٣٨٣ رقم: ٣٤٨٧].

٢- حَمَّاد بن سلمة: ثقه عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، لكن ما كان من روايته عن ثابت أو خاله حميد الطويل، أو من رواية عفان بن مُسلمٍ عنه، فهي صَحِيحة. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٣- ثُمامة بن عبد الله: ثقة على قول الأكثرين. سبقت الترجمة له في دراسة إسناد البَزَّار الأول.

٤- أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: حافظ الصَّحابة.

النَّظر والتَّرجيح:

يَتَّضِحُ مما سَبَقَ من التَّخرِيجِ وَدِرَاسَـة أَحوَال الرُّوَاةِ أَنَّهُ اختُلف عَن ثُمَامَة في هَذَا الحَدِيثِ عَلَى وَجهَينِ، وَأَنَّ الرَّاجِح من الوَجهَين هُوَ الوَجهُ الثَّاني، **وذلك لما يأتي:**

- أَنَّ رَاوِيَ هَذَا الوَجه عَن ثُمَامَة هُوَ حَمَّاد بن سَلَمَة وَهُوَ ثِقَةٌ، وَقَد رَوَاهُ عَنهُ عَفَّان بن مُسلِم، وَرِوَايَته عَنهُ صَحِيحَة.

وأما الوجه الأول فمرجوح؛ وذلك لأنَّ الرَّاوي عنه هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أَنَس بن مَالكٍ الأنصارِيّ، وهو ثقة في روايته عن عمه ثُمامة، سوى ما أُنكر عليه عن عمه، وهذا الحديث مما أُنكر على عبد الله بن المثنى عن عمه، وقد أخطأ في هذا الحديث كما قال أبو زُرعة الرازي، كما في العلل لابن أبي حَاتم: (١/ ٣٤٥ - ٣٤٢ مسألة رقم: ٣٤): هذا حديث عبد الله بن المثنى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصَّحيح: ثمامة، عن أبي هريرة وقد يكون الخطأ من الراوي عن عبد الله بن المثنى، وهو

سهل بن حَمَّاد الدلال -أبو عتّاب- كما قال أبو حَاتمٍ الرازي، وأيضًا هو لا يقارن بحَمَّاد بن سلمة عند الترجيح.

قلت: وسواء أكان الخطأ من سهل بن حَمَّاد كما قال أبو حَاتمٍ الرازي، أو من عبد الله بن المثنى كما قال أبو زُرعة، فعلى كلا القولين يترجح الوجه الثَّاني، وأنَّ الوجه الأول خطأ.

- ويلتقي هذا الترجيح مع ما ذهب إليه أبو زُرعة الرازي وأبو حَاتمٍ الرازي كما في «العلل» لابن أبي حَاتمٍ: (١/ ٣٤٥ - ٣٤٢ مسألة رقم ٣٤)، وقال: سألت أبي وأبا زُرعة عن حديث رواه سهل بن حَمَّاد أبو عتاب، عن عبد الله بن المثنى، عن ثُمامة، عن أَنَس، عن النَّبي ﷺ قال: «**إِذَا وَقَعَ الذُّبابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكم، فليَغمِسهُ فِيهِ؛ فإِنَّ فِي أَحَدِ جَناحَيهِ دَاءً وفِي الآخَرِ شِفاءً**». فقال أبي وأبو زُرعة جميعًا: رواه حَمَّاد بن سلمة، عن ثُمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة. قال أبو زُرعة: وهذا الصَّحيح. وقال أبي: هذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ، ولزم أبو عتّاب الطريق؛ فقال: عن عبد الله، عن ثُمامة، عن أَنَس. وقال أبو زُرعة: هذا حديث عبد الله بن المثنى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصَّحيح: ثُمامة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويلتقي هذا التَّرجيح أيضًا مع ما ذهب إليه الدَّارَقُطنيُّ في «العلل»: (٢/ ٨٥٩ مسألة رقم ١٧٤٤) فقال: وقول حَمَّاد بن سلمة أشبه بالصواب.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الرَّاجح؛ وإن كان رجاله ثقات إلا أنَّه ضعيف لإرساله.

قلت: ويرتقي بالشَّاهد الآتي إلى الصَّحيح لغيره.

وأمَّا قول أبو حَاتمٍ، وأبو زُرعة، والدَّارَقُطنيّ: الصَّحيح ثُمامة عن أبي هريرة، هذا من التَّصحيح النِّسبي، أي: أن الرَّاجح في رواية ثُمامة أنها عن أبي هريرة؛ غير أن ثُمامة لم يدرك أبا هريرة، وروايته عنه مُرسلة. ينظر: «الجَرح وَالتَّعدِيل» لابن أبي حاتم: (٨/ ٣٤٤)، «تَهذِيب الكَمَال» للمزي: (٣/ ٣٢٧).

فللحديث شاهد: أَخرَجَهُ البُخَاريّ في «صَحِيحِهِ»، كتاب بَدءِ الخَلقِ - بَابُ (إذا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُم فَليَغمِسهُ، فَإِنَّ فِي إِحدَى جَنَاحَيه دَاء وَفِي الأخرَى شِفَاء): (٣/ ١٤٢ رقم: ٤٤٨٢) قال: «حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، قال: حدثني عتبة بن مُسلمٍ، قال: أخبرني عبيد بن حنين، قال: سمعت أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يقول: قال النبي ﷺ: **«إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُم فَليَغمِسهُ ثُمَّ لينزِعهُ، فَإِنَّ فِي إِحدَى جَنَاحَيهِ دَاءً وَالأُخرَى شِفَاءً»**.



أنموذج للاختلاف على الرَّاوي وصلًا وإرسالًا

- عَن أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ المَاءَ لا يُنَجِّسُهُ شَيءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعمِهِ، وَلَونِهِ». أَخرَجَهُ ابنُ مَاجَه، وَضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ(١).

التَّخريج:

هذا الحديث يرويه راشد بن سعد، واختُلف عليه من وجهين:

١- فمرة يُروى عنه، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبي ﷺ موصولًا.

٢- ومرة يُروى عنه، عن النَّبي ﷺ مُرسلًا.

تخريج الوجه الأول: راشد بن سعد، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبي ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في «سننه» كتاب الطَّهارة وسننها، باب الحياض، ١/ ١٧٤، (٥٢١)، قال: «حدثنا محمود بن خالد، والعباس بن الوليد الدمشقيان، قالا: حدثنا مروان بن محمد، حدثنا رِشدِين، أنبأنا معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ ...».

---

(١) قال ابن أبي حاتم في العلل (مسألة ٩٧): «وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ عِيسَى بنُ يُونُسَ، عَنِ الأَحوَصِ بنِ حَكِيم، عَن راشِدِ بنِ سَعدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُنَجِّسُ المَاءَ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيهِ طَعمَهُ وَلَونَهُ». فَقَالَ أَبِي: يوصِّله رِشدِينُ بنُ سَعدٍ؛ يقول: عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ، ورِشدِين لَيسَ بقَوِيٍّ، والصَّحيحُ مرسَلٌ.

وأخرجه الطَّبراني في «المعجم الكبير» ٨/ ١٠٤، رقم (٧٥٠٣) من طريق **العباس بن الوليد الخلال الدِّمشقي**.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النجاسة، ١/ ٢٥٩، من طريق **أبي الأزهر**.

وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار»، مسند ابن عباس ٢/ ٧١٦ رقم (١٠٧٦)، عن **أبي شرحبيل، ثلاثتهم**: (العباس بن الوليد الخلال الدمشقي، وأبو الأزهر، وأبو شرحبيل) عن مروان بن محمد.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» كتاب الطهارة، باب الماء المتغير، (١/ ٢٩) رقم (٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» ١/ ٤١، وقال الدارقطني عقبه: «لَم يَرفَعهُ غَيرُ رِشدِينَ بنِ سَعدٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ صَالِحٍ، وَلَيسَ بِالقَوِيِّ، وَالصَّوَابُ فِي قَولِ رَاشِدٍ».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ١/ ٢٢٦، رقم (٧٤٤)، وقال عقبه: «لم يَرو هذا الحديث عن معاوية بن صالح إلا رِشدين، تفرد به محمد بن يوسف» فتعقبه ابن الملقن في «البدر المنير» ١/ ٤٠٠، بقوله: «لا، فقد تابعه مروان بن محمد، كما أخرجه ابن ماجه، والبيهقي».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل»، ترجمة رشدين بن سعد ٣/ ١٥٦، رقم (٦٦٩)-ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» ٣/ ٢١٤، رقم (٩٨٣)، ثلاثتهم: (الدارقطني، والطبراني، وابن عدي) من طريق محمد بن يوسف

الغُضَيضِي، وقال ابن عدي عقبه: «وهذا الحديث أسنده رشدين». وروى عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة موصولًا أيضًا. رواه عن ثور حفصُ بن عمر الأيلي. ورواه الأحوصُ بن حكيم، مع ضعف فيه، عن راشد بن سعد عن النبي ﷺ مُرسلًا.

وأخرجه الطَّبري في «تهذيب الآثار»، مسند ابن عباس ٢/ ٧١٧ رقم (١٠٧٧)، و يعقوب بن سفيان الفسوي في «مشيخته» ص ١١٧، رقم (١٦٠) من طريق **محمد بن يزيد الحِزامي، ثلاثتهم**: (مروان بن محمد، ومحمد بن يوسف الغُضَيضِي، ومحمد بن يزيد الحِزامي) عن رِشدين بن سعد، به بنحو رواية الدارقطني، إلا أن البيهقي زاد في رواية الأزهر كلمة «قلتين»، وقال عقبه: «كذا وجدته ولفظ «القلتين» فيه غريب».

وتابع ثورُ بنُ يزيد معاويةَ بنَ صالح عن راشد بن سعد:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٨٩)، رقم (٥١١)، وعنه البيهقي في «السُّنن الكبرى»، كتاب الطَّهارة، باب نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النجاسة، (١/ ٢٦٠)، وابن الجوزي في «التَّحقيق» ١/ ٤١ ـ قال ابن عدي: ثنا ابن جَوصَاء، ثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم، حدثنا حفص بن عمر، عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره بنحو رواية الدارقطني، وقال عقبه: «هذا الحديث ليس يوصله عن ثور إلا حفص بن عمر، ورواه رشدين بن سعد

عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة موصولًا أيضًا. ورواه الأحوص بن حكيم، مع ضعفه، عن راشد بن سعد، عن النبي ﷺ مُرسلًا، ولا يذكر أبا أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

وقال البيهقي عقبه: «ورواه عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، عن النبى ﷺ مُرسلًا. ورواه أبو أسامة عن الأحوص، عن أبي عون وراشد بن سعد، من قولهما. والحديث غير قوي، إلا أنَّا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغيَّر بالنجاسة خلافًا والله أعلم».

وأخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى» كتاب الطَّهارة، باب نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النَّجاسة، ١/ ٢٥٩، وفي الخلافيات ٣/ ٢١١، رقم (٩٨١)، من طريق بقية بن الوليد، عن ثور بن يزيد، به، بلفظ: «إن الماء طاهر إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه». وقال الحافظ في «التَّلخيص الحبير» ١/ ١٣١ بعد أن ساقه من طريق البيهقي المذكور: «وفيه تعقب على من زعم أن رِشدين بن سعد تفرد بوصله»اهـ. قلت: أشار به إلى الإمام أبي حاتم، والدَّارقطني، والطبراني كما تقدمت نقولهم في أثناء التَّخريج.

تخريج الوجه الثاني (راشد بن سعد، عن النبي ﷺ):

وروايته أخرجها الطَّحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطَّهارة، باب الماء يقع فيه النَّجاسة، (١/ ١٦)، رقم (٣٠)، قال: «حدثنا محمد بن الحجاج، قال: ثنا علي بن معبد، قال: ثنا عيسى بن يونس، عن

الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى لَونِهِ أَو طَعمِهِ أَو رِيحِهِ**». قال الطَّحاوي: «هذا منقطع».

وأخرجه الدَّارقطني في «سننه» كتاب الطهارة، باب الماء المتغير، (١/ ٢٩)، رقم (٥)، من طريق معلى بن منصور، عن عيسى بن يونس، وقال عقبه: «مرسل، ووقفه أبو أسامة على راشد».

وأخرجه الدَّارقطني في «سننه» كتاب الطهارة، باب الماء المتغير، (١/ ٢٩)، رقم (٢)، من طريق أبي إسماعيل المؤدب، وأبي معاوية، مقرونين.

وأخرجه عبد الرَّزَّاق في «المصنف» كتاب الطهارة، باب الماء لا ينجسه شيء وما جاء في ذلك، ١/ ٨٠، رقم (٢٦٤)، عن إبراهيم بن محمد، **أربعتهم**: (عيسى بن يونس، وأبو إسماعيل المؤدب، وأبو معاوية، وإبراهيم بن محمد) عن الأحوص، به، بلفظ: «لا ينجِّس الماء إلا ما غيَّر طعمه أو ريحه». وقال عقبه: «لَم يُجَاوِز بِهِ رَاشِدًا، وَأَسنَدَهُ الغُضَيضِيُّ عَن أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ».

دراسة إسناد الوجه الأول عند ابن ماجه في «سننه»: «حدثنا محمود بن خالد، والعباس بن الوليد الدمشقيان، قالا: حدثنا مروان بن محمد، حدثنا رِشدِين، أنبأنا معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، قال: قال رسول الله ...».

- محمود بن خالد بن أبي خالد يزيد السلمي أبو علي الدِّمشقِي، روى عن: أبيه، ومروان بن محمد الطاطري، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وابن ماجه، وغيرهما.

قال أحمد بن أبي الحواري: حدثنا محمود بن خالد الثِّقة الأمين. وقال أبو حاتم: كان ثقة رضيًّا. وقال النَّسائي: ثقة. وقال الذَّهبي: ثبت. وقال ابن حجر: ثقة.

خلاصة حاله أنه: ثقة[1].

- **مروان بن محمد بن حسان الأسدي الطَّاطَرِي**، بالطائين المهملتين المفتوحتين، بينهما الألف، وفي آخرها الراء، ويقال بمصر ودمشق لمن يبيع الكرابيس والثياب البيض: طاطري، وهذه النسبة إليها، أبو بكر، الدِّمَشقِي. روى عن: سعيد بن عبد العزيز، وإبراهيم بن محمد الفزاري كما هنا، وغيرهما. وعنه: بقية بن الوليد، ومحمد بن وهب كما هنا وغيرهما. قال أبو حاتم، وصالح بن محمد، والدَّارقطني: ثقة. وذكره ابن حِبّان في «الثقات». وقال عباس الدُّوري عن يحيى بن معين: لا بأس به، وكان مرجئًا. وقال ابن طالوت عنه: ثقة وهو مرجئ. وذكره العُقيلي في «الضُّعفاء»، ولم يذكر فيه سوى قول ابن معين: لا بأس به

---

(١) ينظر: (الجرح والتعديل ٨/ ٢٩٢، رقم (١٣٤٢)، ثقات ابن حبان ٩/ ٢٠٢، تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٩٥ رقم (٥٨١٣)، التهذيب ١٠/ ٥٥، رقم (١٠٠).

وكان مُرجئًا. وقال ابن حزم، وابن قانع: ضعيف، وقال الذَّهبي: ثقة إمام، وقال ابن حجر: ثقة.

خلاصة حاله أنه: ثقة على قول الأكثرين، ونُسب إلى الإرجاء، أما تضعيف ابن حزم وابن قانع له فتعقبهما حافظان: الذهبي، وابن حجر، فقال الذهبي في «المغني» ٢/ ٦٥٢، رقم (٦١٧٣): «ولا يلتفت إلى تضعيفه (أي: ابن حزم) بلا حجة». وقال ابن حجر في «التهذيب» ١٠/ ٨٦، رقم (١٧٦): «ضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ؛ لأنا لا نعلم له سلفًا في تضعيفه إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع». أما إيراد العقيلي له في «الضُّعفاء» فبسبب بدعته، قال الذهبي في «الميزان» ٤/ ٩٣: «وأورده العقيلي لكونه مُرجئا». أما قول ابن معين فمتعدد فيؤخذ منه ما يوافق مع الجمهور[1].

- رِشدِينُ بنُ سَعد بنِ مُفلح بنِ هلَالٍ المهري، أَبُو الحَجَّاج، المِصرِيُّ.

روى عن: جرير بن حازم، وحميد بن هانئ الخولاني، وغيرهما.

روى عنه: بقية، وابن المبارك، وغيرهما.

---

(١) ينظر: (تاريخ ابن معين: ٤/ ٤٥٩، رقم (٥٢٨٥)، سؤالات ابن طالوت لابن معين: ص٧٢، رقم (٤٠)، ضعفاء العقيلي: ٤/ ٢٠٥، رقم (١٧٨٨)، الجرح والتعديل: ٨/ ٢٧٥، رقم (١٢٥٧)، ثقات ابن حبان: ٩/ ١٧٩، سنن الدارقطني: ٢/ ١٥٦، رقم (١)، المحلى: ١/ ٣٩٨، تهذيب الكمال: ٢٧/ ٣٩٨، رقم (٥٨٧٦)، الأنساب ٤/ ٢٨ إكمال مغلطاي: ١١/ ١٣٦، رقم (٤٤٩٥)، التهذيب: ١٠/ ٨٦، رقم (١٧٦) «الميزان» ٤/ ٩٣، رقم (٨٤٣٥) «التقريب» ص ٦١٢، رقم (٦٥٧٣).

قال الميموني: سمعت أبا عبد الله يقول: رشدين بن سعد ليس يبالي عمن روى، لكنه رجل صالح. قال: «فوثَّقَه الهيثم بن خارجة، وكان في المجلس، فتبسَّم أبو عبد الله، ثم قال: ليس به بأس في أحاديث الرقاق. وقال حرب: سألت أحمد عنه فضعَّفه وقدَّم ابن لهيعة عليه. وقال البغوي: سُئل أحمد عنه فقال: أرجو أنَّه صالح الحديث. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: لا يكتب حديثه. وقال عثمان الدَّارمي وغيره عن ابن معين: ليس بشيء. وقال عمرو بن علي، وأبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: مُنكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدّث بالمناكير عن الثِّقات، ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المُحبَّر، وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف. وقال الجوزقاني: عنده معاضيل ومناكير كثيرة. وقال أيضًا: سمعت ابن أبي مريم يُثني عليه في دينه. وقال قتيبة: كان لا يبالي، ما دُفعَ إليه قرأه. وقال النَّسائي: متروك الحديث. وقال في موضع آخر: ضعيف الحديث لا يكتب حديثه. وقال ابن عدي: أحاديثه ما أقل من يُتابعه عليها، وهو مع ضعفه يكتب حديثه. وقال ابن يونس: كان رجلًا صالحًا لا يُشكُّ في صلاحه وفضله، فأدركته غفلة الصَّالحين، فخلط في الحديث. وقال الدَّارقطني: ضعيف.

خلاصة القول فيه أنه: ضعيف الحديث، يحدّث بالمناكير عن الثِّقات[1].

---

(١) ينظر: «الطبقات الكبير» لابن سعد (٧/ ٥١٧)، و«تاريخ الدارمي» (رقم: ٣٢٧)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ٣٣٧)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٢/ ٦٦ - ٦٧)، و«الجرح والتعديل» =

- معاوية بن صالح بن حدير بن سعيد بن سعد بن فهر الحَضرَمِي، بفتح الحاء المهملة، وسكون الضاد المنقوطة، وفتح الراء، هذه النِّسبة إلى حضرموت، وهي من بلاد اليمن من أقصاها، أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الرَّحمن الحِمصِيُّ أحد الأعلام، وقاضي الأندلس، وقيل: في نسبه غير ذلك. روى عن: علي بن أبي طلحة، وراشد بن سعد، وغيرهما. وعنه: أبو صالح كاتب الليث، ومروان بن محمد وغيرهما. وثقه الأئمة، وهم: أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي، والعجلي، والنسائي، والبزار، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال أبو زُرعة: ثقة محدث، وقال البزار مرة: لا بأس به، وقال الترمذي: ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم أحدًا تكلم فيه غير القطان. وقال الدَّارقطني في إسناد حديث، وهو أحد رجاله: إسناده حسن صحيح. وقال ابن عبد الهادي: ثقةٌ صدوقٌ، وثَّقه عبد الرَّحمن بن مهديٍّ وأحمد بن حنبل وأبو زرعة، وغيرهم. وروى له مسلمٌ في «صحيحه» محتجًّا به، وما روى شيئًا خالف فيه الثِّقات.

واختلف فيه قول ابن معين: فقال مرة: ثقة، وقال مرة: صالح، وقال مرة: ليس بمرضي، وقال مرة: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وقال أبو

= (٣/ ٥١٣)، و«المجروحين» لابن حبّان (١/ ٣٠٣)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (٤/ ٥٦٠ - ٥٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ١٩١ - ١٩٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٧٧ - ٢٧٩)، وغيرها.

حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال أبو إسحق الفزاري: ما كان بأهل أن يُروَى عنه، وقال يعقوب بن شيبة: قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط، ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه. وقال ابن عدي: له حديث صالح، وما أرى بحديثه بأس، وهوعندي صدوق، إلا أنه يقع في حديثه إفرادات، وقال ابن خراش: صدوق، وقال الأزدي: ضعيف.

وقال الذَّهبي في «السِّير» ٧/ ١٥٨: الإمام الحافظ الثِّقة، قاضي الأندلس. وفي «الميزان» ٤/ ١٣٥، رقم (٨٦٢٤): وثقه أحمد، وأبو زُرعة، وغيرهما. وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه. وفي «الكاشف» ٢/ ٢٧٦، رقم (٥٥٢٦): صدوق إمام.

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

خلاصة حاله أنه: ثقة له غرائب على قول الأكثرين، أما قول يحيى بن سعيد القطان وأبي حاتم المذكور فأجاب عنه ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» ٣/ ٢٠٦ - ٢٠٧، بقوله: «وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادحٍ فيه؛ فإنَّ يحيى شَرطُه شديدٌ في الرِّجال، ولذلك قال: لو لم أرو إلا عن من أرضى ما رويت إلا عن خمسة، وأمَّا قول أبي حاتم: «لا يحتجُّ به» فغير قادح فيه أيضًا، فإنَّه لم يذكر السَّبب، وقد تكرَّرت هذه اللفظة منه في رجالٍ كثيرين من أصحاب الصَّحيح من الثِّقات الأثبات من غير بيان السَّبب، كخالد الحذَّاء وغيره» انتهى.

وكذا تعقبه الذَّهبي في «الميزان» ٢/ ٤٤٠، رقم (٤٣٨٣) بقوله: «وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه».

وأما قول أبي إسحق الفزاري: «ما كان بأهل أن يُروَى عنه» فأجاب عنه الذَّهبي في «السير» ٧/ ١٦٠ بقوله: «أظنه يشير إلى مداخلته للدولة».

وأما قول ابن عدي: «وما أرى بحديثه بأس، وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في حديثه إفرادات» أي غرائب. قلت: وقوع الغرائب في حديث الرَّاوي لا يطعن في ضبطه إذا كان ثقة كثير الحديث، ومعاوية بن صالح معروف بهذا، وموصوف به كما تقدم. ومما يوزن به ضبط الرَّاوي قلة خطئه في كثرة مروياته، ومعاوية بن صالح قد شهد له بعض النُّقاد بذلك، قال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث».

وأما قول ابن معين فهو متعدد، فيؤخذ منه ما يوافق مع الجمهور.

وأما قول الأزدي: «وهو ضعيف» فلا عبرة بقوله؛ لأنه مجروح في نفسه، قال الحافظ عنه، «الهدي» ١/ ٣٨٦: «ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات؟ !» والله أعلم[١].

- راشد بن سعد المَقرَائِي، ويقال: الحبراني الحِمصِي. روى عن:

(١) ينظر: (الطبقات الكبرى ٧/ ٥٢١، تاريخ ابن معين ٢/ ٥٧٣، ثقات العجلي ٢/ ٢٨٤، رقم (١٧٤٦)، جامع الترمذي ٥/ ٣١، رقم (٢٦٥٣). ضعفاء العقيلي ٤/ ١٨٣، رقم (١٧٥٩)، الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٢، رقم (١٧٥٠)، الكامل لابن عدي ٦/ ٤٠٤، رقم (١٨٨٨)، إكمال مغلطاي ١١/ ٢٦٩. رقم (٤٦٤٢). التهذيب ٥/ ٢٢٥، رقم (٤٤٩).

ثوبان، وأبي أمامة، وغيرهما، وعنه: الأَحوص بن حكيم وثور بن يزيد، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة، وكذا قال أبو حاتم، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي. وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: هو أحب إليَّ من مكحول. وقال المفضل الغلابي: من أثبت أهل الشام. وقال ابن سعد: كان ثقة. وقال أحمد: لا بأس به. وقال الدارقطني: لا بأس به، يعتبر به إذا لم يحدث عنه متروك. وقال البرقاني عنه: ضعيف لا يعتبر به. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر الحاكم أن الدارقطني ضعفه، وكذا ضعفه ابن حزم. وقال أبو حاتم والحربي: لم يسمع من ثوبان. وقال الخلال عن أحمد: لا ينبغي أن يكون سمع منه، وقال أبو زرعة: راشد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، مرسل.

وقال الذَّهبي في «الكاشف» ١/ ٣٨٨، رقم (١٤٩٨): ثقة.

وقال الحافظ في «التَّقريب» ص ٢٤٥، رقم (١٨٥٤): ثقة كثير الإرسال.

خلاصة حاله أنه ثقة كثير الإرسال، ومن أنزله عن ذلك لم يذكر سببًا، أما قول ابن حزم وحده: هو ضعيف. فتعقبه الذهبي في «السير» ٤/ ٤٩٠ بقوله: «هذا من أقواله المردودة». وقال في «الميزان» ٢/ ٣٥، رقم (٢٧٠٦): «وشذ ابن حزم فقال: ضعيف»[1].

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٥٦، الجرح والتعديل ٣/ ٤٨٣ رقم (٢١٧٨)، ثقات ابن حبان ٤/ ٢٣٣، سؤالات البرقاني ص ٧٩، رقم (٥٣) تهذيب الكمال ٩/ ٨، =

أبو أمامة: هو صُدَيّ بن عجلان البَاهِلِي، الصحابي الجليل، مشهور بكنيته، مات بالشام سنة ٨٦هـ[١].

دراسة متابعة ثور بنِ يزيد لمعاويةَ بن صالح عند الإمام ابن عدي:

- ابن جوصا: هو الإمام الحافظ الأوحد، محدث الشام، أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصا، مولى بني هاشم، ويقال: مولى محمد بن صالح الكلابي الدمشقي. سمع: عمرو بن عثمان الحمصي، وأبا أمية كما هنا، وغيرهما. وحدث عنه: حمزة الكناني، وابن عدي كما هنا وغيرهما. قال الطبراني: كان من ثقات المسلمين وأجلهم. وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد: حدثنا محمد بن إبراهيم الكرجي قال: ابن جوصا بالشام، كابن عقدة في الكوفة. وقال أبو علي الحافظ: ثنا ابن جوصاء: وكان ركنًا من أركان الحديث. وقال أيضًا: هو إمام من أئمة المسلمين قد جاز القنطرة.

وقال الدَّارقطني: تفرد بأحاديث، ولم يكن بالقوي. فأعقبه الذهبي في «السِّير»: وابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يضعفه بمثل ذلك إلا متعنت. توفي سنة عشرين وثلاث مائة.

خلاصة حاله أنه ثقة له أوهام جمعًا بين تعديل الأئمة له ونسبة بعض

= رقم (١٨٢٦) التهذيب ٣/ ١٩٥، رقم (٤٣٢).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢١١)، الإصابة لابن حجر (٥/ ٢٤١).

الأوهام إليه[١].

- محمد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم الخزاعي أبو أمية الثغري الطَّرَسُوسِي الحافظ، بغدادي الأصل.

روى عن: أحمد بن إسحاق الحضرمي، وأسود بن عامر، وغيرهما. وعنه: النَّسائي، وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصاء وغيرهما. قال أبو داود: ثقة. وقال أبو بكر الخلال: أبو أمية رفيع القدر جدًّا، كان إمامًا في الحديث مُقدمًا في زمانه. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من الثقات، دخل مصر، فحدثهم من حفظه من غَير كتاب بأشياء أخطأ فِيهَا، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره، إِلا بما حدثت من كتابه. وقال مسلمة: روى عنه غير واحد، وهو ثقة ومما وهم فيه. وقال مرة: أنكرت عليه أحاديث ولج فيها، وحدث فتكلم الناس فيه. وقال ابن أبي حاتم: كتب إليَّ ببعض فوائده وأدركته ولم أكتب عنه. وقال ابن يونس كان من أهل الرحلة فهمًا بالحديث، وكان حسن الحديث. وقال الحاكم: صدوق كثير الوهم.

وقال الذَّهبي في «الكاشف» ٢/ ١٥٤ رقم (٢٧٠٢): لم يضعف. وقال في «السير» ١٣/ ٩١: الإمام، الحافظ، المجود، الرَّحال. وقال في «الميزان» ٣/ ٤٤٧ رقم (٧١٠٦): محدث رحال ثقة.

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ١٥، التذكرة ٣/ ١٣، لسان الميزان ١/ ٢٣٩، رقم (٧٥٢).

وقال الحافظ في «التَّقريب» ص ٥٤٤، رقم (٥٧٠٠): صدوق صاحب حديث يهم، من الحادية عشرة، مات سنة (٢٧٣هـ).

خلاصة حاله أنه: ثقة ربما يهم، أما قول الحاكم: «كثير الوهم» فمخالف لتوثيق مسلمة، وابن حبان مع إنكارهما بعض أحاديث توهم في أسانيدها[١].

- حفص بن عمر بن دينار أبو إسماعيل الأيلي، روى عن: ثور بن يزيد، ومسعر بن كدام، وغيرهما. وعنه: إبراهيم بن مرزوق، وأبو حاتم، وغيرهما. قال ابن عدي: أحاديثه كلها إما منكرة المتن أو السند، وهو إلى الضعف أقرب. وقال أبو حاتم: كان شيخًا كذابًا. وقال العقيلي: حفص بن عمر هذا يحدث عن شعبة ومسعر ومالك بن مغول والأئمة بالبواطيل. وقال الساجي: كان يكذب، وقد كتبت عن ابنه إسماعيل بن حفص. وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

وقال الذَّهبي في «التَّنقيح» ١/ ٣٧١: «واهٍ».

وقال الحافظ في «موافقة الخبر الخبر» ١/ ٤٨٧ بعد أن ساق الحديث من طريق ابن عدي: «ضَعَّفَ حفصًا جدًّا».

خلاصة حاله أنه: ضعيف جدًّا[٢].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ١٨٧، رقم (١٠٦١)، ثقات ابن حبان ٩/ ١٣٧، تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٢٧، رقم (٥٠٣٢)، التهذيب ٩/ ١٤، رقم (٢٠).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٣/ ١٨٣ رقم (٧٨٩)، الكامل ٢/ ٣٨٩، رقم (٥١١) الميزان ١/ ٥٦١، رقم (٢١٣٢) اللسان ٢/ ٣٢٤، رقم (١٣٢٧).

- ثَور بن يزيد بن زياد الكَلَاعِي، ويقال: الرحبي، أبو خالد الحمصي. روى عن: مكحول، ورجاء بن حيوة، وغيرهما. وعنه: بقية، وأحمد، وغيرهما. قال ابن معين، والعجلي، ودحيم، وأحمد بن صالح، وأبوداود، ومحمد بن إسحق، ومحمد بن عوف، والنسائي: ثقة قدري، زاد دحيم: هو صحيح الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة في الحديث، ويقال: إنه كان قدريًّا، وكان جده قتل يوم صفين مع معاوية، فكان ثور إذا ذكر عليًّا قال: لا أحب رجلًا قتل جدي. وقال أحمد: كان يرى القدر، هو ثقة في الحديث. وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت شاميًّا أوثق من ثور بن يزيد. وقال عيسى بن يونس: كان ثور من أثبتهم. وقال أيضًا: جيد الحديث. وقال الوليد بن مسلم: ثور يحفظ حديث خالد بن معدان. وقال أحمد: كان يرى القدر، كان أهل حمص نفوه لأجل ذلك ولم يكن به بأس. وقال أيضًا: لم يسمع ثور من راشد شيئًا. وقال أبو زرعة الدمشقي عن منبه بن عثمان: قال رجل لثور بن يزيد: يا قدري، قال: لئن كنت كما قلت إني لرجل سوء، وان كنت على خلاف ما قلت إنك لفي حل. وقال أبو حاتم: صدوق حافظ. وقال ابن عدي: لثور غير ما ذكرت أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثوري، وابن عُيَينَة، ويحيى القطان، وغيرهم من الثقات. ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأسًا إذا روى عنه ثقة أو صدوق، وله جزء من المسند لعله يبلغ مائتي حديث أو أكثر، ولم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته. وهو مستقيم الحديث، صالح في الشاميين. وقال الساجي: صدوق

قدري. وقال في «المحلى» ١/ ٣٤٤ بعد أن ساق الحديث المذكور: صَحَّ أنَّ ثورًا لم يسمعه من رجاء بن حيوة. وقال أبو داود: وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء. وقال البغوي وموسى بن هارون: ثور لم يسمع هذا من رجاء.

وقال الذَّهبي في «الكاشف» ١/ ٢٨٥، رقم (٧٢٤): ثبت لكنه قدري.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، ولكنه يرى القدر.

خلاصة حاله أنه: ثقة قدري، إلا أنه يرسل عن راشد، ورجاء بن حيوة، وهذا من روايته عن رجاء، ومن أنزله عن درجة الثقة فلعله لأجل ما فيه من البدعة، ويُؤيده قول الإمام أحمد المذكور، ولكن جاء عن ثور ما يفيد رجوعه عن هذه البدعة كما تقدم في قول منبِّه بن عثمان، ولو افترضنا عدم رجوعه عن ذاك المعتقد، فإنه لا يؤثر في ثقته كما يرى الجمهور، لأنه لم يعرف عنه الدعوة إلى مذهبه[1].

- راشد بن سعد المَقرَائِي، ثقة كثير الإرسال، وهذا ليس منه، تقدم في الوجه الأول.

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٧، العلل لأحمد ٢/ ٧٤ رقم (١٥٩٤) سنن أبي داود ١/ ٦٤، رقم (١٦٥)، الجرح والتعديل ٢/ ٤٦٨، رقم (١٩٠٤) الكامل في الضعفاء ٢/ ١٠٢، رقم (٣٢٠) شرح السنة ١/ ٤٦٣، تهذيب الكمال ٤/ ٤١٨، رقم (٨٦٢)، جامع التحصيل ص١٩٥، رقم (٨٣)، التلخيص الحبير ١/ ٤١٧، التهذيب ٢/ ٣٠، رقم (٥٧).

- أبو أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هو صُدَيّ بن عجلان البَاهِلِي، صحابي جليل تقدمت ترجمته.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الطَّحاوي في «شرح معاني الآثار» قال: «حدثنا محمد بن الحجاج، قال: ثنا علي بن معبد، قال: ثنا عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد.........».

- محمد بن الحجاج بن سليمان، أبو جعفر الحضرميُّ، مولاهم، المِصريُّ الجَوهريُّ. روى عَن: بشر بن بكر التنيسي، وعلي بن معبد، وغيرهما، وعنه: الطحاوي. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بمصر وهو صدوق ثقة. توفي سنة اثنتين وستين ومائتين.

خلاصة حاله أنه: ثقة[1].

- علي بن معبد بن شداد العَبدِي أبو الحسن، ويقال: أبو محمد الرقي نزيل مصر. روى عن: عبيد الله بن عمرو الرقي، وعيسى بن يونس، وغيرهما. وعنه: إسحاق بن منصور الكوسج، ومحمد بن الحجاج كما هنا، وغيرهما. قال أبو حاتم: ثقة. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مستقيم الحديث. وقال الحاكم: هو شيخ من جلة المحدثين.

وقال الذَّهبي في «الكاشف» ٢/ ٤٧، رقم (٣٩٦٨): ثقة.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٥ رقم (١٢٨٤) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٢/ ٥٧٦، تاريخ الإسلام ٦/ ٣٩٧ ت: د، بشار، مغاني الأخيار ٣/ ٥٤٠، رقم (٤٣٧).

وقال الحافظ في «التقريب» ص ٤٧٣، رقم (٤٨٠١): ثقة فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة ثماني عشرة، ت س.

خلاصة حاله أنه: ثقة[١].

- عِيسَى بنُ يُونُسَ بنِ أَبي إِسحَاقَ السَّبِيعِيُّ، أَبُو عَمرٍو، وَيُقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ، الكُوفِيُّ.

روى عن: أبيه، وشعبة، وغيرهما.

روى عنه: ابن وَهب، وعَلِيُّ بنُ خَشرَمٍ، وغيرهما.

قال أَحمَد، وأبو حَاتِم، ويَعقُوب بن شَيبَة، وابن خِرَاش: ثِقَة. وقال ابن المَدِينِي: ثقة مأمون. وقال ابن سَعد، والعِجلِي: ثقة ثَبت. وقال أَحمَد مَرَّة: ثِقَة، ثَبت. وقال أبو زُرعَة: حافظ[٢].

- الأحوص بن حكيم بن عُمَير، وهو عمرو بن الأسود العَنسِي. ويقال: الهمداني الحمصي. روى عن: أبيه طاوس، وراشد بن سعد، وغيرهما. وعنه: ابن عُيينة، وعيسى بن يونس، وغيرهما.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٦/ ٢٠٥، رقم (١١٢٤)، ثقات ابن حبان ٨/ ٤٦٧، تهذيب الكمال ٢١/ ١٣٩، رقم (٤١٣٨)، التهذيب ٧/ ٣٣٦، رقم (٦٢٥).

(٢) ينظر: «الطبقات الكبير» (٩/ ٤٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٩٢)، و«ترتيب ثقات العجلي» للهيثمي (٢/ ٢٠٠)، و«ثِقَات ابن حِبَّان» (٧/ ٢٣٨)، و«تأريخ مدينة السلام» (١٢/ ٤٧٢)، و«تاريخ دِمَشق» (٤٨/ ٢٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٧٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧١)، وغيرها.

قال علي بن المديني: صالح. وقال مرة: ثقة. وقال مرة: لا يكتب حديثه. وقال علي أيضًا: كان ابن عُيينة يفضل الأحوص على ثور في الحديث. وأما يحيى بن سعيد فلم يرو عن الأحوص، وهو محتمل. وقال العجلي: لا بأس به. وقال ابن عمار: صالح. وقال يعقوب بن سفيان: كان عابدًا وحديثه ليس بالقوي. وقال أحمد، وابن معين: أبو بكر بن أبي مريم أمثل من الأحوص. وقال ابن معين في رواية عباس عنه: هو مثله. وقال غير واحد عنه: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: ليس بالقوي في الحديث. وقال النَّسائي: ضعيف. وفي موضع آخر: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، منكر الحديث، وكان ابن عُيينة يقدم الأحوص على ثور في الحديث فغلط ابن عُيينة في تقديم الأحوص على ثور، ثور صدوق، والأحوص منكر الحديث. وقال محمد بن عوف: ضعيف الحديث. وقال الدَّارقطني: يعتبر به إذا حدث عنه ثقة. وقال ابن عدي: له روايات هو ممن يكتب حديثه، وليس فيما يرويه شيء منكر إلا أنه يأتي بأسانيد ولا يتابع عليها. وقال ابن حبان: لا يعتبر بروايته. وحكي عن أبي بكر بن عياش: قيل للأحوص: ما هذه الأحاديث التي تحدث بها عن النبي ﷺ؟ قال: أو ليس الحديث كله عن النبي ﷺ؟! وقال الساجي: ضعيف، عنده مناكير. وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، وكان ينتقص علي بن

أبي طالب، تركه يحيى القطان وغيره، وقال الذهبي: ضُعف. وقال ابن حجر: ضعيف الحفظ، وكان عابدًا.

خلاصة حاله أنه: ضعيف الحفظ، وكان عابدًا على قول الأكثرين، وتوثيق من وثقه يحمل على جانب عدالته[١].

- راشد بن سعد المَقرَائِي، ثقة كثير الإرسال، تقدم في الوجه الأول.



(١) ينظر: ثقات العجلي ١/ ٢١٣، رقم (٥٠)، الجرح والتعديل ٢/ ٣٢٧ رقم (١٢٥٢)، المجروحين ١/ ١٧٥، الكامل ١/ ٤١٤، رقم (٢٢٨) تهذيب الكمال ٢/ ٢٨٩، رقم (٢٨٧) التهذيب ١/ ١٦٩ رقم (٣٥٨).

النَّظر والتَّرجيح

بناء على ما تقدم في التَّخريج، ودراسة الأسانيد، وأحوال الرُّواة عن المدار، نجد أنه اختُلف على راشد بن سعد من وجهين، وأنَّ الرَّاجح منهما هو الوجه الثَّاني، وذلك لما يأتي:

أولًا: أنَّ الأحوص بن حكيم الحِمصِي بلدي راشد بن سعد.

ثانيًا: ترجيح الإمامين: أبي حاتم، والدارقطني إياه يؤيد رجحانه.

فقال الإمام أبو حاتم - كما في «علل الحديث» - لابنه في هذه المسألة: «وَرِشدِينُ لَيسَ بِقَوِيٍّ، وَالصَّحِيحُ مُرسلٌ».

وقال الدَّارقطني في «سننه» - كما تقدم - بعد أن ساقه موصولًا: «لَم يَرفَعهُ غَيرُ رِشدِينَ بنِ سَعدٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ صَالِحٍ، وَلَيسَ بِالقَوِيِّ، وَالصَّوَابُ فِي قَولِ رَاشِدٍ» اهـ، أي المرسل.

ولكنه قال في «العلل» ١٢/ ٢٧٤ بعد أن ساقه موصولًا ومرسلًا: «لا يثبت الحديث». فلعله قصد به الحكم على الرِّواية، لا التَّرجيح، بدليل أنُّه رجح المرسل في «سننه»، والله تعالى أعلم.

الحكم على الحديث من وجهه الرَّاجح:

ضعيف بإسناد الإمام الطَّحاوي؛ لإرساله، أما الشَّطر الأول من المتن فله شواهد صحيحة، من أمثلتها حديث عبد الله بن عباس فيرتقي به إلى الصَّحيح لغيره، وأما الاستثناء: «**إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيهِ طَعمُهُ وَلَونُهُ وَرِيحُهُ**».

فالأئمة الشَّافعية أبقوا الاستثناء على ضعفه، واحتجوا به؛ لأنَّ الأمة تلقته بالقبول.

فاحتج الإمام الشَّافعي بهذه الزِّيادة مع ضعفها، لأن الأمة تلقتها بالقبول، حيث لا خلاف بين العلماء أن الماء إذا غيرته النجاسة تنجس، أسند الإمام البيهقي في «السُّنن الكبرى» ١/ ٢٦٠ إلى الإمام الشَّافعي، فقال: «وَمَا قُلتُ مِن أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ طَعمُ المَاءِ وَرِيحُهُ وَلَونُهُ كَانَ نَجِسًا يُروَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِن وَجهٍ لَا يُثبِتُ أَهلُ الحَدِيثِ مِثلَهُ، وَهُوَ قَولُ العَامَّةِ لَا أَعلَمُ بَينَهُم فِيهِ خِلَافًا»، وتابعه على ذلك البيهقي، فقال في «السُّنن الكبرى» ١/ ٢٦٠: «هذا حديث غير قوي، إلا أنا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير خلافًا».

وقال ابن المنذر في «الأوسط» ١/ ٢٦٠: «أجمع أهل العلم على أنَّ الماء القليل أو الكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت النَّجاسة الماء طعمًا، أو لونًا، أو ريحًا، أنه نجس ما دام كذلك، ولا يجزي الوضوء والاغتسال به».

قال النَّووي في «المجموع» (١/ ١١١) بعد أن ساق كلام الأئمة في تضعيف الاستثناء المذكور: «فإذا عُلم ضعف الحديث، تعين الاحتجاج بالإجماع، كما قاله الشَّافعي والبيهقي، وغيرهما، من الأئمة».

قال الكمال بن الهمام في «فتح القدير» ٣/ ٤٩٣: «وَمِمَّا يُصَحِّحُ الحَدِيثَ أَيضًا عَمَلُ العُلَمَاءِ عَلَى وَفقِهِ».

أنموذج للاختلاف على الراوي رفعًا ووقفًا

حديث: «الطَّواف بالبيت صلاة، إلا أنَّ الله أباح فيه الكلام»

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عطاء بن السَّائب، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: فمرة يروى عنه، عن طاووس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ مرفوعًا.

الوجه الثاني: ومرة يروى عنه، عن طاووس، عن ابن عباس رضى الله من قوله موقوفًا عليه.

تخريج الوجه الأول (المرفوع):

(أ) أخرجه الدَّارمي في «مسنده»، كتاب: المناسك، باب: الكلام في الطواف (٢/ ١١٦٥/ ح: ١٨٨٩)، قال: أَخْبرَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ ابْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاووسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْمَنْطِقَ، فَمَنْ نَطَقَ فِيهِ فَلَا يَنْطِقْ إِلَّا بِخَيْرٍ».

وأخرجه الدَّارمي في «مسنده»، كتاب: المناسك، باب: الكلام في الطواف (٢/ ١١٦٦/ ح: ١٨٩٠)، قال: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاووسٍ به مرفوعًا.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى»، كتاب: المناسك، باب: المناسك (صـ: ١٢٠/ح: ٤٦١)،

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» - كما في الإحسان - كتاب: الحج، باب: دُخُولِ مَكَّةَ، ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَنْ إِبَاحَةِ الْكَلَامِ لِلطَّائِفِ حَوْلَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَإِنْ كَانَ الطَّوَافُ صَلَاةً (٩/ ١٤٣/ح: ٣٨٣٦)،

وأخرجه الطَّبراني في «المعجم الكبير»: (١١/ ٣٤/ح: ١٠٩٥٥)،

وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة»، بَابُ: ذِكْرُ الطَّوَافِ بِالْكَعْبَةِ وَالصَّلَاةِ، وَمَا يُؤْمَرُ بِهِ فِيهِ مِنَ الصَّمْتِ (١/ ١٩١/ح: ٣٠٥).

وأخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى»، كتاب: ، باب: (٥/ ١٣٨/ح: ٩٢٩٢)، كلهم من طريق فضيل بن عياض، عن عطاء بن السَّائب، عن طاووس، عن ابن عباس، به وبزيادة في آخره.

(ب) وتابع سفيان الثَّوري فُضيل بن عياض في روايته هذا الوجه عن عطاء بن السَّائب.

وأخرج روايته الحاكم في «المستدرك»، كتاب المناسك (١/ ٦٣٠ ح رقم: ١٦٨٦) -وعنه البيهقي في «السُّنن الكبرى» كتاب: الحج، باب: الطَّواف على الطَّهارة (٥/ ٨٧ ح رقم: ٩٠٨٥).

(ج) وتابع موسى بن أعين سفيان الثَّوري وفُضيل بن عياض في روايته هذا الوجه عن عطاء بن السَّائب

وأخرج روايته البيهقي في «السُّنن الكبرى» كتاب: الحج، باب: الطَّواف على الطهارة (٥/ ٨٧ ح رقم: ٩٠٨٥).

(د) وتابع جرير من تقدَّم ذكرهم في روايتهم لهذا الوجه عن عطاء بن السائب:

أخرج روايته التِّرمذي في «جامعه»، أبواب: الحج، باب: ما جاء في الكلام في الطواف (٣/ ٢٨٤ ح رقم ٩٦٠) وقال عقبه: «وقد روي هذا الحديث، عن ابن طاووس وغيره، عن طاووس، عن ابن عباس موقوفًا، ولا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث عطاء بن السَّائب».

وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٦٧ ح رقم ٢٥٩٩)، وابن خُزيمة في «صحيحه» كتاب: المناسك، باب: الرخصة في التَّكلم بالخير في الطَّواف، والزَّجر عن الكلام السيئ فيه (٤/ ٢٢٢ ح رقم: ٢٧٣٩)

(هـ) وتابع سفيان بن عيينة من تقدم ذكرهم في روايتهم لهذا الوجه عن عطاء بن السائب:

وأخرج روايته الحاكم في «المستدرك»، كتاب المناسك (١/ ٦٣٠ ح رقم: ١٦٨٧) وقال عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد أوقفه جماعة.

تخريج الوجه الثَّاني (الموقوف):

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الحج، باب: فِي الْكَلَامِ مَنْ كَرِهَهُ فِي الطَّوَافِ (٨/ ٦٢/ ح: ١٢٩٦٠) عن ابن فضيل، عن عطاء بن السَّائب، عن طاووس، عن ابن عباس به موقوفًا.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الحج، باب: فِي الْكَلَامِ مَنْ كَرِهَهُ فِي الطَّوَافِ (٣/ ١٣٧/ ح: ١٢٨١١)، قَالَ: ثنا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ طَاووسٍ، عَنْ أَبِيهِ، به موقوفًا.

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: المغازي، باب: تَزْوِيجُ فَاطِمَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهَا (٥/ ٤٩٦/ ح: ٩٧٩١)، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاووسٍ، أَوْ عِكْرِمَةَ أَوْ كِلَاهُمَا عن ابْنِ عَبَّاسٍ به موقوفًا.

دراسة إسناد الوجه الأول عند الدارمي في «سننه»:

(١) الحميدي: هو عبد الله بن الزُّبير بن عيسى، أبو بكر الأسدي، الحميدي، المكي «صاحب المسند» روى عن: ابن عيينة، ومحمد بن إدريس الشافعي، وغيرهما.

وروى عنه: البُخاري، ومحمد بن يحيى الذُّهلي وغيرهما. قال أحمد: الحميدي عندنا إمام. وقال أبو حاتم: هو أثبت النَّاس في ابن عُيينة، وهو رئيس أصحابه، وهو ثقة إمام. وقال يعقوب بن سفيان: ثنا الحميدي،

وما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه. وقال محمد بن عبد الرحمن الهروي: قدمت مكة عقب وفاة ابن عُيينة فسألت عن أجل أصحابه فقالوا الحميدي. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وذكره ابن حبان في «الثِّقات»، وقال: صاحب سُنَّة وفضل ودين. وقال ابن عدي: ذهب مع الشَّافعي إلى مصر، وكان من خيار النَّاس. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه أجلّ أصحاب ابن عيينة.

خلاصة القول فيه أنه: ثقة حافظ فقيه، أثبت النَّاس في ابن عُيينة، ورئيس أصحابه[١].

(٢) **الفضيل بن عياض:** هو فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التَّميمي اليربوعي أبو علي الزَّاهد الخراساني. روى عن: الأعمش، ومنصور، وغيرهما.

وروى عنه: الثوري -وهو من شيوخه-، والحميدي وغيرهما

قال ابن مهدي: فضيل بن عياض رجل صالح، ولم يكن بحافظ. وقال العجلي: كوفي ثقة متعبد رجل صالح، سكن مكة. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال النَّسائي: ثقة مأمون رجل صالح. وقال الدارقطني: ثقة. وقال ابن المبارك: ما بقي على ظهر الأرض عندي أفضل من فضيل.

---

(١) يُنظر: «الثِّقات»، لابن حبان: (٨/ ٣٤١/ ١٣٧٧٩)، و«تهذيب التَّهذيب»: (٥/ ٢١٥-٢١٦/ ٣٧٢)، و«تقريب التَّهذيب»: (ص٣٠٣/ ٣٣٢٠).

وقال الذَّهبي: ثقة رفيع الذكر، جاوز الثمانين، مات في المحرم سنة: ١٨٧هـ. وقال ابن حجر: ثقة عابد إمام(١).

(٣) عطاء بن السَّائب بن مالك، ويقال: زيد، ويقال: يزيد الثَّقَفِي، أبو السائب، الكوفي. روى عن: أبيه، وسعيد بن جبير، وغيرهما. وروى عنه: الأعمش، وعلي بن عاصم، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تَغَيَّرَ حفظه بآخره، واختلط في آخر عمره. وقال أيوب السِّختياني: ثقة. وقال أحمد: ثقة ثقة رجل صالح. وقال أيضًا: من سمع منه قديمًا فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء، سمع منه قديمًا سفيان وشعبة، وسمع منه حديثًا جرير، وخالد، وإسماعيل، وعلي بن عاصم، وكان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها، قال: وقال وهيب: لما قدم عطاء البصرة، قال: كتبت عن عَبيدة ثلاثين حديثًا، ولم يسمع من عَبيدة شيئًا، وهذا اختلاط شديد. وقال العجلي: جائز الحديث، وقال مرة: كان شيخًا قديمًا ثقة، ثم تكلم عن اختلاطه. وقال النَّسائي: ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير، ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة. وقال السَّاجي: صدوق ثقة لم يتكلم الناس في حديثه القديم. وقال ابن معين: عطاء بن السائب اختلط، فمن

---

(١) يُنظر: «الثِّقات»، للعجلي: (صـ: ٣٨٤/ رقم: ١٣٥٧)، و«الثقات لابن حبان (٧/ ٣١٥)، و«الكاشف»: (٢/ ١٢٤/ ٤٤٨٨)، و«تهذيب التهذيب (٨/ ٢٩٤/ ٥٤٠)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٣٩١)(٥٤٣١).

سمع منه قديمًا فهو صحيح، وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديثه، وقد سمع منه أبو عوانة في الصحة وفي الاختلاط جميعًا، ولا يحتج بحديثه. وقَال مرة: لم يسمع عطاء بن السائب من يَعْلَى بن مُرَّة. وقال ابن محرز: سمعت على بن المديني يقول: حدثنا يحيى بن سعيد قال: سألت أبا عوانة عن عطاء بن السَّائب، قال: سمعت منه قبل وبعد، قال على: قبل الاختلاط وبعد، قال: فقلت: تفصل بينهما، قال: لا. وقال عبد الحق: سماع ابن جريج منه بعد الاختلاط. وقال ابن عدي: من سمع منه بعد الاختلاط في أحاديثه بعض النُّكرة. وقال أبو حاتم: كان محله الصدق قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بآخره تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء: سفيان وشعبة، وفي حديث البصريين عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين فرفعها إلى الصحابة. وقال ابن علية: هو أضعف عندي من ليث، والليث ضعيف. و قَال: لم أكتب عن عطاء إلا لوحًا واحدًا فمحوت أحد الجانبين. وقال الحافظ في « الإصابة »: وأبو الأحوص حملًا عن عطاء بعد اختلاطه. وقال في «التهذيب»: فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري، وشعبة، وزهيرًا، وزائدة، وحماد بن زيد، وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يتوقف فيه إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين: مرة مع أيوب كما يومئ

إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة، وسمع منه مع جرير وذويه. والله أعلم. وقال الذَّهبي في الكاشف: ثقة ساء حفظه بآخره. وقال الحافظ في التقريب: صدوق اختلط، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين.

وخلاصة حاله أنه: ثقة على قول الأكثرين، واختلط في آخره، ورواية علي بن عاصم عنه بعد الاختلاط، وكان يُرْسِلُ، وسماعُه من سعيد بن جُبَيْر صحيح، ومن أنزله عن درجة الثقة فلعله بسبب اختلاطه، ويُؤكده قول الحافظ في «تغليق التعليق»: « ثقة ضُعِّف من قِبَل اختلاطه ». وكذا قوله في «الهدي»: « من مشاهير الرواة الثقات إلا أنه اختلط فضعفوه بسبب ذلك»[1].

(٤) طاووس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن، الحِمْيَرِي، الجندي، مولى بحير بن ريسان، من أبناء الفرس، كان ينزل الجند، وقيل: هو مولى همدان، وقيل: اسمه ذكوان، وطاووس لقب، روى عن العبادلة الأربعة، وأبي هريرة، وعائشة، وغيرهم. وروى عنه ابنه عبد الله، والزُّهري، وأبو

(١) ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٦/ ٣٣٨)، «تاريخ ابن معين برواية ابن محرز»: (٢/ ١٩٧)، «ثقات العجلي»: (٢/ ١٣٥/ ١٢٣٧)، «الجرح والتعديل»: (٦/ ٣٣٢/ ١٨٤٨)، «الكامل في الضعفاء»: (٥/ ٣٦١/ ١٥٢٢)، «الكواكب النيرات»: (صـ: ٣١٩/ برقم: ٣٩)، «تهذيب الكمال»: (٢٠/ ٨٦/ ٣٩٣٤) «الكاشف»: (٢/ ٢٢/ ٣٧٩٨)، «الإصابة»: (٧/ ٢٧)، «تهذيب التهذيب»: (٧/ ١٨٣/ ٣٨٦)، تغليق التعليق (٢/ ٤٤٧)، هدي الساري (صـ: ٤٢٥)، تقريب التهذيب (صـ: ٤٥٦/ ٤٥٩٢).

عبد الله الشَّامي، وغيرهم. قال ابن معين، وأبو زُرعة: ثقة. وقال ابن حبان: كان من عُبَّادِ أهل اليمن، ومن سادات التابعين، وكان قد حَجَّ أربعين حجة، وكان مستجاب الدعوة. وقال الذَّهبي: أحد الأعلام علمًا وعملًا. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل. تُوفِيَ سنة ١٠١هـ. وقيل بعد ذلك.

وخلاصة حاله أنه: ثقة فقيه فاضل[1].

(٥) ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم القُرَشِي الهَاشِمِي، أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل عام الهجرة بثلاث سنين، وصحب النَّبي ﷺ نحوا من ثلاثين شهرًا، ودعا له الرَّسول ﷺ بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر والحبر؛ لسعة علمه، وهو أحد المكثرين من الصَّحابة، واتفقوا على أنه مات بالطائف سنة ثمان وستين، وهو ابن إحدى وسبعين سنة[2].

دراسة متابعة جرير للفضيل بن عياض عند الترمذي في «جامعه» قال حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ...

---

(١) يُنظر: «الجرح والتعديل»: (٤/ ٥٠٠/ ٢٢٠٣)، و«المراسيل»، لابن أبي حاتم: (صـ: ٩٩/ ١٥٤)، و«الكاشف»: (١/ ٥١٢/ ٢٤٦١)، و«الطبقات الكبرى»: (٥/ ٥٣٧)، و«تاريخ الإسلام»: (٧/ ١١٦)، و«تهذيب الكمال»: (١٣/ ٣٥٧/ ٢٩٥٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٥/ ٨/ ١٤)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ٣٣٦/ ٣٠٠٩).

(٢) يُنظر: «الاستيعاب»: (٣/ ٩٣٣/ ١٥٨٨)، و«أسد الغابة»: (٣/ ٢٩٠/ ٣٠٣٥)، «الإصابة»: (٤/ ١٢١/ ٤٧٩٩).

١ - **قتيبة بن سعيد**: ثقة ثبت[(١)].

٢- **جرير**: ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، وهو من الثِّقات الحفَّاظ من أصحاب الأعمش[(٢)].

٣- **عطاء بن السَّائب**: ثقة على قول الأكثرين، واختلط في آخره. تقدمت دراسته.

٤ - **طاووس**: ثقة فقيه فاضل. تقدمت دراسته.

٥ - **ابن عباس**: صحابي جليل. تقدمت دراسته.

دراسة متابعة سفيان بن عُيينة لجرير عند الحاكم قال حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، عن عطاء بن السَّائب، عن طاووس، عن ابن عباس..

١ - **أبو بكر بن إسحاق**: هو أبو بكر أحمد ابن إسحاق بن أيوب

---

(١) ينظر: (الجرح والتَّعديل: ٧/ ١٤٠، رقم (٧٨٤)، تاريخ بغداد ١٢/ ٤٦٤، رقم (٦٩٤٢) الأنساب ١/ ٣٧٦، اللباب ١/ ١٦٤، تهذيب الكمال: ٢٣/ ٥٢٣، رقم (٤٨٥٢)، السير: ١١/ ١٣، التهذيب: ٨/ ٣٢١، رقم (٦٤١)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٤ رقم ٥٥٢٢).

(٢) ينظر: (الطبقات الكبرى ٧/ ٣٨١، تاريخ الدارمي ص ٥٣، رقم (٥٠)، ص٦٤، رقم (٨٨)، ثقات العجلي ١/ ٢٦٧، رقم (٢١٥)، ضعفاء العقيلي ١/ ٢٠٠، رقم (٢٤٤)، الجرح والتعديل ٢/ ٥٠٥، رقم (٢٠٨٠)، تفسير الطبري ١٠/ ٧٨، ثقات ابن حبان ٦/ ١٤٥، السير ٩/ ٩، تهذيب الكمال ٤/ ٥٤٠، رقم (٩١٨)، الكاشف ١/ ٢٩١، رقم (٧٧١)، الإكمال ٧/ ٨٦، شرح العلل ٢/ ٧٢١، توضيح المشتبه ٧/ ١٩١، اللسان ٧/ ١٨٩، رقم (٢٥٠٩). التهذيب٢/ ٦٥، رقم (١١٦)، تقريب التهذيب (ص: ١٣٩ رقم ٩١٦).

بن يزيد النِّيسابوري الشَّافعي: وهو ثقة عابد. ينظر: سير أعلام النُّبلاء (١٥/ ٤٨٣).

٢- بشر بن موسى: هو بِشْر بن موسى بن صالح أبو علي الأَسَدِي: ثقة[1].

٣- الحُميدي: ثقة حافظ فقيه، أثبت النَّاس في ابن عُيينة، ورئيس أصحابه. تقدمت دراسته.

٤- سفيان بن عيينة: ثقة ثبت حافظ إمام إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وقد سمع منه فيها محمد بن عاصم، وكان ربما دلس عن الثِّقات، فلا تقدح عنعنته، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار[2].

٥- عطاء بن السَّائب: ثقة على قول الأكثرين، واختلط في آخره. تقدمت دراسته.

٦- طاووس: ثقة فقيه فاضل. تقدمت دراسته.

٧- ابن عباس: صحابي جليل. تقدمت دراسته.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند ابن أبي شيبة في «مصنفه»، عن ابن

---

(١) ينظر: (تاريخ بغداد ٧/ ٨٦، رقم (٣٥٢٣). تاريخ الإسلام ٢١/ ١٣٣، البداية والنهاية ١١/ ٩٧).

(٢) ينظر: (الجرح والتعديل ٤/ ٢٢٥، رقم (٩٧٣)، تهذيب الكمال ١١/ ١٧٧، رقم (٢٤١٣)، الكاشف ١/ ٤٤٩، رقم (٢٠٠٢)، التهذيب ٤/ ١٠٤، رقم (٢٠٥). التقريب ص ٢٩١، رقم ٢٤٥١).

فضيل، عن عطاء بن السَّائب، عن طاووس، عن ابن عباس به موقوفًا:

- ابن فضيل: هو محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضَّبِّي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي. روى عن: أبيه، والأعمش، وغيرهما. وروى عنه: الثوري، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: كوفي ثقة شيعي، وكان أبوه ثقة، وكان عثمانيًّا[1]، ويُستفاد بقول أبي هاشم الرِّفاعي: سمعت ابن فضيل يقول: رحم الله عثمان ولا رحم من لا يترحم عليه، قال: وسمعته يحلف بالله أنه صاحب سنة، رأيت على خُفِّه أثر المسح، وصليت خلفه ما لا يحصي، فلم أسمعه يجهر يعني بالبسملة، وقول الدارقطني: كان مُنحرفًا عن عثمان. وقال علي بن المديني: كان ثقة ثبتًا في الحديث وما أقل سقط حديثه. وقال الدارقطني: كان ثبتًا في الحديث. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة شيعي. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقًا كثير الحديث مُتشيعًا، وبعضهم لا يحتج به. وقال أحمد: كان يتشيع وكان حسن الحديث. وقال أبو زُرعة: صدوق من أهل العلم. وقال أبو حاتم: شيخ. وقال النَّسائي: ليس به بأس. وقال أبو داود: كان شيعيًّا محترقا. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يغلو في التَّشيع. وقال الدَّارقطني: أرفع الرُّواة عن الأعمش: الثوريُّ، وأبو معاوية، ووكيع، ويحيى القطان، وابن فضيل، وقد غلِط عليه في

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» قَوْله: وَكَانَ عُثْمَانِيًّا: أَيْ: يُقَدِّمُ عُثْمَان عَلَى عَلِيّ فِي الْفَضْلِ. ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ١٩١).

شيء. وقال الذَّهبي: ثقة شيعي. وقال ابن حجر: صدوق عارف، رمي بالتَّشيع.

خلاصة حاله أنه: ثقة ومن أثبت النَّاس في الأعمش إلا أنه يغلط عليه أحيانًا، ورمي بالتَّشيع، قد وثقه الجمهور: ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وابن المديني، والدَّارقطني، والعجلي، والذَّهبي في بعض مؤلفاته، ولم أر فيه جرحًا بغير التَّشيع، ومن تكلم فيه فإنما تكلم لأجل ما نسب إليه من التَّشيع، ورُوِي عنه ـ كما تقدَّم في ترجمته: أنه لم يكن غاليًّا فيه، وعليه آثار أهل السُّنة والجماعة، ويعظِّم الشَّيخين، ويترحم على عثمان.

أما قول أبي داود: «كان شيعيًّا محترقًا» فتعقبه الذَّهبي في «السِّير»: بقوله: «تحرُّقُه على من حارب، أو نازع الأمر عليًّا ﷺ، وهو معظِّم للشَّيخين». وقال الحافظ في «الفتح»: «إنما توقف فيه من توقف لتشيعه» مضافًا إليه أنَّ الحافظ بنفسه قال عنه في «العجاب في بيان الأسباب»: «من الثقات». وحكم ابن حجر في على إسناد حديث، وهو أحد رجاله بقوله: «إسناده صحيح»، فينتج من هذا أنه ثقة عنده، وإنما يتوقف فيما يرويه مؤيدًا بدعته، ومذهبه الذي ينسب إليه. والله أعلم[1].

---

(١) يُنظر: «الطَّبقات الكبرى»: (٦/ ٣٨٩)، و«تاريخ الدَّارمي»: (ص١٤٣/ ٥٥١)، و«ثقات العجلي»: (٢/ ٢٥٠/ ١٦٣٥)، و«المعرفة والتَّاريخ»: (٣/ ١١٢)، و«الجرح والتَّعديل»: (٨/ ٥٧/ ٢٦٣)، و«سؤالات ابن بكير للدارقطني»: (صـ: ٤٦/ رقم: ٣٨)، =

- وباقي الإسناد تمت دراسته في الوجه الأول.

النَّظر في الخلاف:

بناء على ما تقدم في التَّخريج ومعرفة المدار، ودراسة الأسانيد، ومعرفة أحوال الرُّواة، نجد أنَّ الحديث مداره على عطاء بن السَّائب، واختلف عنه على وجهين، وأنَّ الرَّاجح منهما هو الوجه الأول (المرفوع)، وقرائن ترجيحه ما يلي:

أنَّ الوجه المرفوع رواه عن عطاء أكثر الثِّقات من أصحابه منهم سفيان الثَّوري، وسفيان بن عُيينة، وفُضيل بن عياض، وغيرهم، في حين أنَّ الوجه الثاني (الموقوف) لم يروه عن عطاء بن السَّائب إلا محمد بن فُضيل.

تصحيح الأئمة لهذا الوجه في صحاحهم، فقد أخرجه ابن الجارود في «المنتقى»، وابن خزيمة في «صحيحه»، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، هذا بالإضافة إلى كثرة المتابعات لهذا الوجه كما يظهر من التِّخريج.

الحكم على الحديث من وجهه الرَّاجح:

إسناده صحيح؛ لما تقدم في دراسته، ورواية سفيان الثَّوري عن عطاء

= و«تهذيب الكمال»: (٢٦/ ٢٩٣/ ٥٥٤٨)، و«إكمال مُغلطاي»: (١٠/ ٣١٤/ ٤٢٥٨)، و«الكاشف»: (٢/ ٢١١/ ٥١١٥) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٧٤)، و«التهذيب»: (٩/ ٣٥٩/ ٦٦٠)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٥٠٢/ ٦٢٢٧) «العجاب في بيان الأسباب»: (١/ ٢١٠، ٦٤٥)، فتح الباري (١/ ١٤٤).

ابن السَّائب صحيحة؛ لكونه روى عنه قبل الاختلاط، قال يحيى بن معين: «وجميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط، إلا شعبة وسفيان»[(١)].

---

(١) ينظر: الكامل في الضعفاء (٧/ ٢٣٣)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٩١).

الفهارس العلمية

فهرس بأهم المصادر والمراجع

- أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزَّمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.

- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، نشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر للطباعة والنَّشر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدِّين أبي الحجاج يوسف ابن عبد الرَّحمن المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصَّمد شرف الدين طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م
- تخريج الحديث النَّبوي، د عبد العزيز الشَّايع، الدار المالكية.
- التَّعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشَّريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، حققه ضبطه وصححه جماعة من الباحثين بإشراف الناشر، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- التَّقاسيم والأنواع، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، نشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ- ٢٠١٣م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع، لأبي بكر أحمد بن علي ابن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف - الرياض
- الحافظ العراقي وأثره في السُّنة، لشيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، نشر دار أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

● الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للدكتور عبد الرحمن طوالبة، دار عمار بعمان -الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

● خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني» للأستاذ الدُّكتور محمد أبو موسى، طبعة مكتبة وهبة، الطبعة الثامنة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

● الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

● الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المصنفة، محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة النشر: ١٩٨٦م-١٤٠٦هـ.

● السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (المتوفى: ٧٢١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي،: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

● الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

● طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ للدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

● فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدِّين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السَّخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، نشر: مكتبة السُّنة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

● فيض القدير شرح الجامع الصَّغير، زين الدِّين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، نشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

● قواعد التَّحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدِّين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، نشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

● معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الفكر،عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، صححه وعلق حواشيه الشيخ عبد الله محمد الصديق، نشر دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- مقرر التَّخريج ومنهج الحكم على الحديث، للدكتور الشريف حاتم العوني، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.
- النُّجوم الزَّاهرة في مُلوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظَّاهري الحنفي، (المتوفى: ٨٧٤هـ)، نشر وزارة الثَّقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- نصب الرَّاية لأحاديث الهداية، مع حاشيته بغية الألمعي، جمال الدِّين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزَّيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق الشيخ: محمد عوامة، مؤسسة الرَّيان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السُّعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- النُكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدِّين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، نشر مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

- كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، نشر مكتبة المثنى - تاريخ النشر: ١٩٤١م.
- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي (المتوفى: ٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، نشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.



مُحتويات الكتاب

